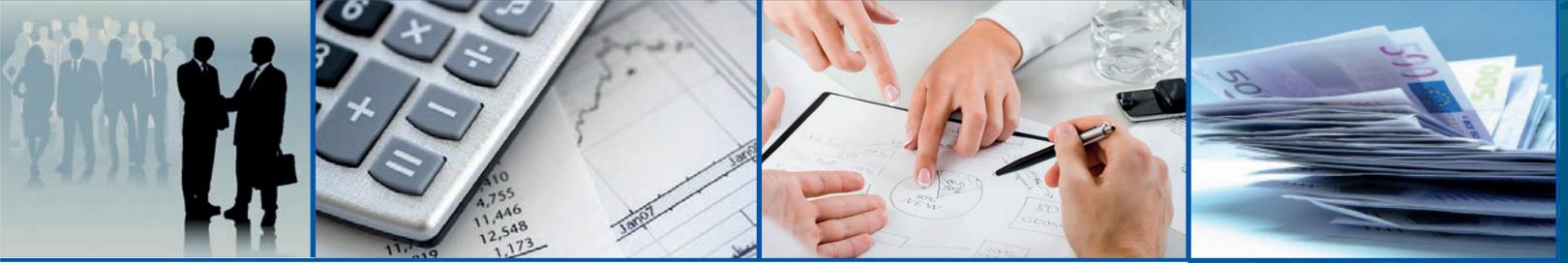


الجمهورية التونسية
République Tunisienne



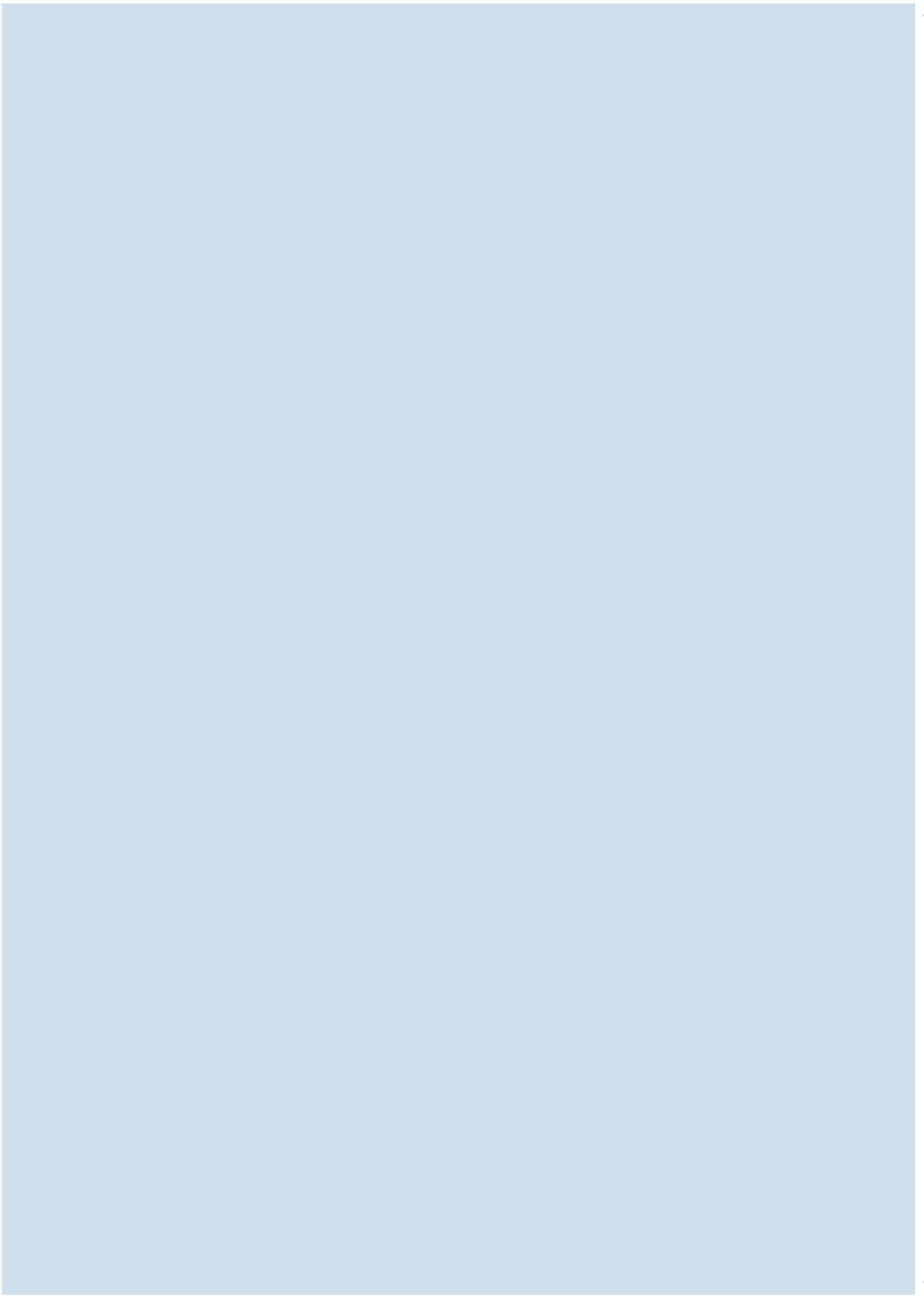
هيئة السوق المالية
Conseil du Marché Financier



التقرير السنوي
2011

هيئة السوق الماليّة

التقرير
السّنوي
2011



سيادة رئيس الجمهورية،

أنتشرف بأن أرفع إلى سيادتكم طبقاً لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية التقرير السنوي السادس عشر لهيئة السوق المالية الذي يستعرض نشاط الهيئة وتطور السوق المالية التونسية خلال سنة 2011 على ضوء أهم الأحداث التي ميزت القطاع الاقتصادي على الساحة الوطنية والتطورات المسجلة بالأسواق المالية العالمية.

سيادة الرئيس،

خلال أحداث الثورة التونسية في بداية سنة 2011 وما ترتب عنها من تقلبات على الصعيد السياسي والاجتماعي والأمني. حرصت هيئة السوق المالية على المحافظة على استقرار السوق المالية التونسية وعلى توفير الحماية اللازمة لمصالح المستثمرين.

وفي هذا الإطار وقصد تفادي التداعيات السلبية للأحداث التي عرفت البلاد التونسية على أسواق البورصة اتخذت هيئة السوق المالية جملة من التدابير والإجراءات الحمائية بهدف تأمين سلامة الأصول المستثمرة في السوق المالية وتفادي إتلافها من خلال التعليق الوقتي للتداول بالبورصة وجميع ونشر المعلومات قصد التعرف بصفة شاملة وموثوقة على الوضعية المالية ونتائج شركات المساهمة العامة لضمان حماية المستثمرين واستمرارية نشاط الشركات.

ومواكبة للظرف الحساس الذي عرفته البلاد التونسية، عملت هيئة السوق المالية بالتنسيق الوثيق مع السلطات القضائية ومع مختلف اللجان المتخصصة التي تم بعثها إبان ثورة 14 جانفي 2011 على تحصين السوق المالية من مخاطر تهريب وغسل الأموال من قبل الأطراف المشبوهة أو التي لها علاقة بالنظام السابق.

وفي هذا المجال تولت هيئة السوق المالية. بموجب إنايات عدلية في إطار القضايا التي رفعت ضد الرئيس السابق وزوجته وأفراد عائلتهما. القيام بأبحاث لجرد وجميد الأوراق المالية الراجعة للأشخاص المشتبه فيهم لدى وسطاء البورصة والبنوك التي تمارس نشاط مسك وإدارة حسابات الأوراق المالية وشركات التصرف في المحافظ وشركات الاستثمار ذات راس مال تنمية.

كما حرصت هيئة السوق المالية على المتابعة الدقيقة لوضعية الأصول المجمدة خاصة بالنسبة للشركات المدرجة أسهمها ببورصة الأوراق المالية بتونس وذلك قصد حماية أصول الشركات المعنية وضمان استمرارية نشاطها بما يحافظ على مواطن الشغل ويخدم المصلحة الاقتصادية للبلاد التونسية.

سيادة الرئيس،

على الرغم من أنّ الأوضاع الاقتصادية العالمية قد اتسمت بتفاقم أزمة الديون الأوروبية وما أفرج عنها من انعكاسات سلبية، فقد ساعدت الإجراءات المتخذة من قبل هيئة السوق المالية على دعم أداء السوق في التقليل من تراجع نتائجها حيث بلغت قيمة الأموال المتبادلة بالسوق بمختلف مكوناته 1694,5 مليون دينار وبلغت رسملة البورصة 14 452 مليون ديناراً في موفى سنة 2011 مسجلة إنخفاضاً سنوياً بنسبة 5.5%.

كما شهدت سنة 2011 إدراج 11 قرصاً بالسوق الرقاعية وكذلك إدراج شركة جديدة بالسوق الرئيسية للبورصة تعمل في قطاع التكنولوجيا وبذلك بلغ عدد المؤسسات المدرجة 57 مؤسسة. وقد مكّن الإدراج الجديد من تنويع القطاعات المدرجة بالبورصة وأجرت عنه رسملة إضافية بمقدار 97 مليون ديناراً أي ما يمثل 0,7 % من الرّسملة الجمالية.

وعلى صعيد الادخار الجماعي تطورت خلال سنة 2011 جل مؤشرات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية حيث ارتفعت قيمة الأصول الصافية بنسبة 2,7 % من 5 107 مليون دينار سنة 2010 الى 5 245 مليون دينار سنة 2011. كما بلغ عدد شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية التي في حالة نشاط فعلي 106 مؤسسة في موفى سنة 2011 مقابل 98 سنة 2010.

ولئن تعتبر هذه النتائج إيجابية إجمالاً، فإن أداء السوق المالية لم يرتق بعد إلى المستوى المأمول بالنظر إلى أهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به القطاع المالي في التمويل المباشر للمؤسسات الوطنية ودفع مسار التنمية.

سيادة الرئيس،

لحفاظ على سلامة واستقرار الساحة المالية التونسية. واصلت هيئة السوق المالية خلال سنة 2011 السعي للنهوض بجودة المعلومة الموضوعة على ذمة المستثمرين بالسوق المالية وتدعيم شفافية العمليات المالية.

وفي هذا السياق حرصت الهيئة على مطالبة الشركات المصدرة لأوراق المالية بنشر أو توضيح أو تخين محتوى المعلومات الموجهة للعموم حتى تكون واضحة وشاملة وذات جودة ودلالة. تمكن المستثمر من توظيف أمواله توظيفا محكما عن دراية وروية.

وقد مكنت الجهود المبذولة من قبل الهيئة في مجال إرساء ونشر ثقافة المبادرة في أوساط مسيري شركات المساهمة العامة من تحقيق تحسن مستوى نسب احترام الآجال القانونية والترتيبية للإفصاح المالي وبالخصوص فيما يتعلق بإرسال التقارير السنوية خاصة من قبل الشركات المدرجة بالبورصة على الرغم من الأحداث التي عرفت البلاد التونسية.

وحرصا منها على توفير الحماية اللازمة للمستثمرين في السوق المالية. وتدعيما لثقتهم فيها سهرت الهيئة على سلامة المعاملات بالسوق المالية وواصلت حملات المراقبة والتفقد والتقصي التي تقوم بها لضمان شفافية السوق واحترام قواعد تسييرها ولردع كل إخلال بالتشريع والتراتب الجاري بها العمل. وقد ساهمت هذه التدخلات في الحد من العراقيل والتجاوزات التي تمس بحسن سير السوق وتضمن استمرارية التعامل في الأوراق المالية.

سيادة الرئيس،

إيماننا منها بأن تكثيف أطر التعاون الدولي يساهم في مزيد التعريف بالسوق المالية التونسية ويعزز سبل تبادل الخبرات في المجال المالي. حرصت هيئة السوق المالية في نطاق التفتح على المحيط الخارجي على تمين علاقاتها مع مثيلاتها بالبلدان الصديقة والشقيقة سواء على مستوى التعاون الثنائي أو صلب المنظمات ذات الاختصاص كالمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال.

وفي هذا الإطار تركزت جهودات الهيئة على تطبيق الاتفاقية المتعددة الأطراف للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال المتعلقة بالاستشارة والتعاون وتبادل المعلومات من خلال التواصل الفعال مع نظيراتها من هيئات التعديل المالي. كما تولت الهيئة المشاركة في العديد من التظاهرات الدولية والمحلية. ومن المؤمل أن يكون لتدعيم العلاقات الثنائية بين هيئة السوق المالية والهيكل الشبهيبة بها الأثر الإيجابي على السوق المالية التونسية في مجملها.

سيادة الرئيس،

إنّ الارتقاء بالساحة المالية التونسية إلى مستوى الساحات العالمية يقتضي تطوير كافة القدرات و الكفاءات. لذلك واصلت هيئة السوق المالية الجهود الرامية لتعصير أجهزتها وتدعيم قدرات وكفاءات العاملين فيها مع متابعة سياسة الإحاطة والعناية بالموارد البشرية وتطوير برامج الإعلامية بما يساعد على مزيد مواكبة تطور السوق المالية التونسية.

واقترناعا منها بأن استرجاع المستوى العادي للنمو و دفع نسقه من جديد، يقتضي حفز الاستثمار خاصة في ميادين البحث والتطوير وفي مجال التجديد التكنولوجي. تعمل هيئة السوق المالية على إعطاء دفع جديد لقطاع رأس مال التنمية مع ارساء الإطار التشريعي الجديد سنة 2011 والذي يمكن من دعم فرص التشغيل وبعث المشاريع بالخصوص على المستوى الجهوي.

سيادة الرئيس،

لئن تمكنت السوق المالية التونسية بفضل تظافر جهود جميع المتدخلين فيها من المحافظة على استقرارها بالرغم من الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية. إلا أنّ الإشكاليات التي تطرحها المرحلة القادمة خاصة في ظل التقلبات التي تحيط بتطور الاقتصاد العالمي تستدعي مواصلة الإصلاحات وتعميقها لاستغلال كل مكامن النمو ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد ولجعل السوق المالية التونسية تلعب دورها الطبيعي في تمويل الاستثمار و دفع نسق التشغيل.

رئيس هيئة السوق المالية
صالح الصايل

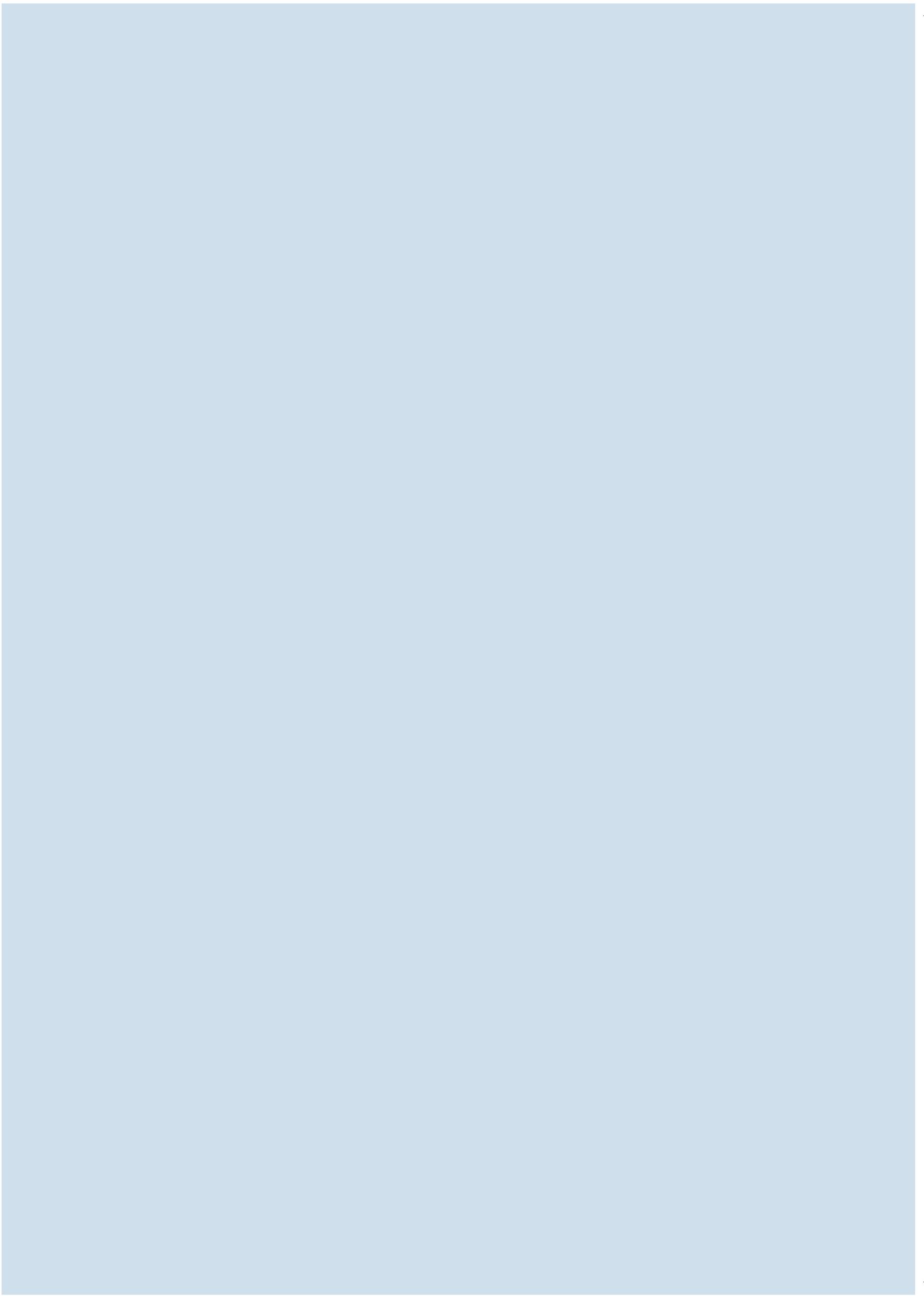
11	العنوان الأول : تقديم هيئة السوق المالية
17	العنوان الثاني : نشاط هيئة السوق المالية
19	الباب الأول : الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها في إطار مواكبة أحداث الثورة التونسية
19	1 - تجميد حسابات الأشخاص الذين تجمعهم علاقة بالرئيس المخلوع وزوجته وعائلته
20	2 - تعليق تداول الأسهم
20	3 - تعيين متصرفين قضائيين ومراقبين
21	4 - توجيه أوامر للشركات المدرجة
21	5 - اتخاذ إجراءات تتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
22	6 - توجيه أوامر لوسطاء البورصة ولشركات التصرف
23	7 - اتخاذ إجراءات لتفادي تهريب الأموال المكتسبة بصفة غير شرعية
24	الباب الثاني : دعم الشفافية
24	أ - دعم الشفافية بمناسبة منح التأشيرة
27	ب - دعم الشفافية بمناسبة مراقبة الإفصاح الدوري والعرضي
27	1 - دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح الدوري
27	1-1- متابعة المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامة للمساهمين
27	2-1- احترام آجال تقديم المعلومة المالية
27	3-1- نشر المعلومات المالية السنوية
28	4-1- نشر المعلومات المالية السداسية
28	5-1- نشر المعلومات المالية الثلاثية
29	6-1- المعلومات المالية المتعلقة بتجمعات الشركات
29	2 - دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح العرضي
29	1-1- بمناسبة إعلام العموم عن طريق البلاغات
29	2-2- بمناسبة إعلام العموم عن طريق بلاغات صادرة عن وكالة التقييم
30	3 - دعم الشفافية بمناسبة مراقبة عتبات المساهمة
31	الباب الثالث : تحسين جودة المعلومة المالية
31	أ - على مستوى مشاريع القرارات
32	ب - البنوك غير المقيمة والإفصاح المالي
32	ج - التزام البنوك المدرجة بالإفصاح عن معلومات تتعلق بمخاطر الحريف على القروض المصرفية
33	د - مراقبة القوائم المالية المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة
34	هـ - مراقبة المؤشرات الثلاثية لنشاط الشركات المدرجة بالبورصة

34	VI - مراقبة التقارير السنوية لشركات المساهمة العامة
36	الباب الرابع: حماية الادخار
36	I - حماية الادخار بمناسبة العمليات المالية
36	1 - مناسبة إصدار قرض رقاعي
36	2 - مناسبة عمليات مخصصة للأجراء
37	II - حماية المدخرين عبر مراقبة المتدخلين في السوق والتصرف الجماعي
37	1 - مراقبة وسطاء البورصة
37	1-1- عمليات المراقبة على الوثائق
37	- في القواعد الاحتياطية
37	- في تقرير المسؤول عن الرقابة الداخلية
38	- في القوائم المالية
39	2-1- عمليات التفقد الميداني
39	3-1- التراخيص الممنوحة لوسطاء البورصة والأشخاص العاملين تحت سلطتهم
39	2 - مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية و متصرفيها والموعد لديهم موجوداتها
40	1-2- مراقبة المعلومات المتعلقة بالتصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
41	2-2- المراقبة إثر التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي خلال مدة نشاطها
42	3-2- مراقبة متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
43	4-2- مراقبة الموعد لديهم موجودات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
43	III - حماية المدخرين بمناسبة النظر في الشكاوى
44	1 - سوء تنفيذ أوامر بورصة
44	2 - عدم احترام واجب التثبيت من حسن قابلية تداول أسهم
45	3 - إسترجاع أموال راجعة لحريف
45	4 - ممارسة الحقوق المرتبطة بالأسهم
45	5 - معلومات واردة بنشرة إصدار
45	IV - أبحاث هيئة السوق المالية
46	1 - بحث لدى شركة وساطة بالبورصة
46	2 - بحث لدى شركة تصرف
47	3 - بحث حول عمليات مالية غير مرخص فيها
48	V - التعاون مع الأجهزة القضائية والهيئات المتخصصة
49	الباب الخامس : اتجاهات الهيئة في تأويل بعض الأحكام القانونية والترتيبية
49	1 - تصفية حسابات مدينة
49	2 - فتح مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية لحسابات لدى مؤسسة بنكية غير الموعد لديها موجوداتها

49	3 - مدى خضوع إحالة اسهم إلى أحكام الفصل 87 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994
50	4 - طلب كشف في محافظ أوراق مالية
50	5 - طلب إبطال بيع اسهم
51	الباب السادس : الإنفتاح على المحيط
51	أ - التعاون الدولي
51	1 - الإجابة على استفسارات النظيرات الأجانب في ما يتعلق بالتشريع المنظمة للسوق المالية التونسية
51	2 - التعاون في اطار المنظمات الدولية والإقليمية
52	3 - المشاركة في التظاهرات الدولية
54	4 - برنامج تقييم القطاع المالي التونسي
54	5 - الانشطة الاخرى للتعاون الدولي
54	II - المشاركة في التظاهرات المحلية
55	العنوان الثالث : تطور الأسواق المالية
57	العنوان الفرعي الأول: السوق المالية التونسية
59	الباب الأول : السوق الأوليّة
59	أ- مساهمة السوق الماليّة في تمويل الاستثمار الخاص
60	II - تطور الإصدارات
60	1 - إصدارات أوراق رأس المال
63	2 - إصدارات سندات الدين الخاصّة
67	3 - إصدارات سندات الدين العمومي
68	3-1- رفاع الخزينة القابلة للتنظير
68	3-2- رفاع الخزينة قصيرة المدى
69	III - إثراء أسواق البورصة
70	الباب الثاني : السوق الثانويّة
70	أ- نشاط السوق الثانويّة
73	II- تطور مؤشّر السوق الثانويّة
75	III- عمليات الشراء و البيع للأوراق المالية من قبل الأجانب
76	الباب الثالث : نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي
77	أ - تأسيس مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
78	II - التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والخاضعة إلى ترخيص
78	III - نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
79	VI - نشاط الصناديق المشتركة للديون

80	الباب الرابع : رأس مال تنمية
80	1 - مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
81	1 - تكوين مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية وشركات التصرف
81	2 - نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية
81	1-2- المصادقات
83	2-2- الدفعوات
85	2-3- إستثمارات مالية و نقدية
85	II - شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
85	1 - شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الناشطة
85	2 - موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
86	3 - مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
86	1-3- المصادقات
88	2-3- الدفعوات
90	3-3- إستثمارات مالية و نقدية
90	III - تدعيم الإطار القانوني الخاص برأس مال تنمية
92	العنوان الفرعي الثاني : المحيط الاقتصادي الدولي وأسواق البورصة
97	العنوان الرابع : موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها
99	1 - نتيجة نشاط الهيئة خلال سنة 2011
99	2 - معطيات مالية للأربع سنوات الأخيرة
101	3 - إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2011
101	4 - أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2011
102	5 - مشروع بناء المقر الجديد لهيئة السوق المالية
107	المرفقات

العنوان الأول
تقديم هيئة السوق المالية



أحدثت هيئة السوق المالية بموجب القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة. وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي بما يضمن حيادها ويمنحها صلاحيات السلطة العامة التي تمكنها من القيام بمهمتها كهيئة تعديل للسوق المالية التونسية.

أ - هيئة تعديل ذات مهام واضحة ومحددة بصفة موضوعية :

تقوم هيئة السوق المالية بوصفها سلطة تعديل للسوق المالية التونسية بالمهام القانونية التالية :

- السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة وفي كل توظيف للأموال يتم عن طريق المساهمة العامة؛
- تنظيم أسواق الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة وبالسهر على حسن سيرها.

1- حماية الادخار عبر دعم الشفافية المالية:

في إطار السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية تعمل هيئة السوق المالية على مراقبة جودة المعلومات الموضوعة على ذمة المستثمرين من خلال التثبت من مدى احترام الشركات المصدرة لواجباتها في مجال الإفصاح المالي حيث تطالبها هيئة السوق المالية بمّدّ المستثمرين بالمعلومات الاقتصادية والمالية والمحاسبية التي من شأنها أن تمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه على بينة من أمرهم. وتمارس هيئة السوق المالية رقابتها كما يلي :

- بصفة عرضية بمناسبة إنجاز الشركات لعمليات مالية (إدراج في البورصة. فتح رأس مال الشركة. إصدار أسهم أو رفاع...):
- بصفة دورية بمناسبة كلّ حدث هام من شأنه إذا بلغ إلى العموم. أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية على سعر أو قيمة الأوراق المالية.

2 - حماية الادخار عبر مراقبة السوق :

بهدف الحفاظ على حسن سير أسواق الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة، تتولى هيئة السوق المالية متابعة عمليات التداول لرصد التصرفات غير العادية والخروقات المحتملة للقوانين والتراتب الجاري بها العمل والتي يمكن أن تشكل جرائم بورصة.

3 - هيئة السوق المالية تمارس السلطة الرقابية على المتدخلين في السوق :

في إطار المهام الموكولة إليها، تمارس هيئة السوق المالية رقابة مستمرة على بورصة الأوراق المالية بتونس وعلى الشركة التونسية بين المهنيين للمقاصة وإيداع الأوراق المالية وكذلك على وسطاء البورصة وشركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير. كما تكلف هيئة السوق المالية بالولاية على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

4 - هيئة السوق المالية تسهر على تأطير السوق المالية :

قصد مزيد الإحاطة بالسوق المالية التونسية، تبادر هيئة السوق المالية أو تشارك في إعداد مشاريع قوانين أو نصوص ترتيبية وتعتمد قواعد جديدة عند الضرورة لتأطير أفضل لنشاط المتدخلين في السوق وتدعيم سلامته والحفاظ على حقوق المستثمرين.

II - هيئة تعديل تتمتع بالصلاحيات الملزمة والموارد اللازمة :

تتمتع هيئة السوق المالية للقيام بالمهام الموكولة إليها بمقتضى القانون بصلاحيات هامة وهي:

- سلطة إصدار تراتب وقرارات عامة في ميادين اختصاصها:
- سلطة اتخاذ قرارات فردية ليست لها الصبغة الترتيبية:
- سلطة القيام بتحقيقات لدى كل شخص طبيعي أو معنوي إثر تقديم شكاوي أو إثر معاينة إخلالات. وتجري هذه التحقيقات من قبل أعوان محلفين طبقا لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994؛
- سلطة إصدار عقوبات لضمان احترام الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل.

كما تتمتع هيئة السوق المالية بموارد قارة ومستقلة عن ميزانية الدولة متأتية من:

- معلوم تدفعه بورصة الأوراق المالية بتونس على أساس حجم المعاملات المتداولة في أسواقها والمعاملات المسجلة لديها؛
- معلوم تدفعه مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية على أساس الأصول المتصرف فيها؛
- عمولة على الإصدارات الجديدة للأوراق المالية والأدوات المالية عن طريق المساهمة العامة؛
- عمولة التأشير على النشرات التي يوجب التشريع نشرها في حالات الإصدار الجديد والإدراج بالبورصة والقيام بالعروض العمومية؛
- و عائدات أملاكها.

III - هيئة تعديل مسؤولية في إطار ممارسة مهامها واستعمال صلاحياتها :

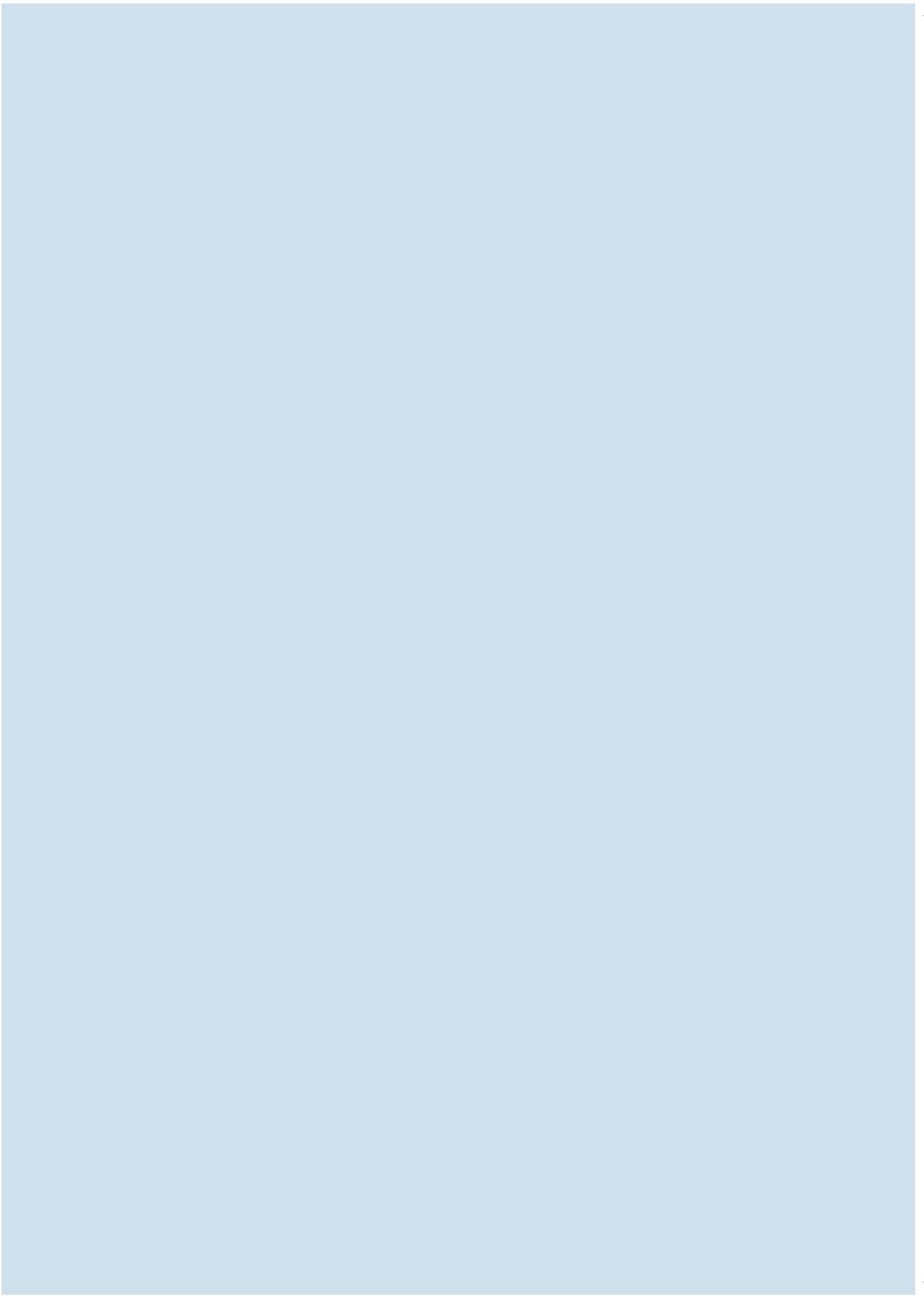
هيئة السوق المالية مسؤولة عن كيفية استعمال صلاحياتها ومواردها. وفي هذا الإطار يتعين عليها تقديم تقرير سنوي حول نشاطها إلى رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994.

كما أنّ هيئة السوق المالية مسؤولة من الناحية القانونية حيث يجب عليها اتخاذ قراراتها في إطار احترام الإجراءات الضامنة لحقوق الدفاع إضافة إلى أنّ القرارات المتخذة قابلة للطعن أمام محكمة الاستئناف بتونس.

IV - هيئة تعديل مستقلة من الناحية التنظيمية :

- يتكون مجلس هيئة السوق المالية من :
- رئيس؛
 - قاض من الرتبة الثالثة؛
 - مستشار لدى المحكمة الإدارية؛
 - مستشار لدى دائرة المحاسبات؛
 - ممثل عن وزارة المالية؛
 - ممثل عن البنك المركزي التونسي؛
 - ممثل عن مهنة وسطاء البورصة.
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم اعتبارا لكفاءتهم ولخبرتهم في ميدان المساهمة العامة.

العنوان الثاني
نشاط هيئة السوق المالية



الإجراءات والتدابير التي تمّ اتخاذها في إطار مواكبة أحداث الثورة التونسية

خلال أحداث الثورة التي شهدتها البلاد التونسية في بداية سنة 2011، حرصت هيئة السوق المالية على المحافظة على استقرار السوق المالية وعلى توفير الحماية اللازمة لمصالح المستثمرين.

وفي هذا الإطار وقصد تفادي التداعيات السلبية للأحداث التي عرفت البلاد التونسية على البورصة اتخذت هيئة السوق المالية جملة من التدابير تنزل ضمن المحاور التالية:

- الحفاظ على الأصول المستثمرة في السوق المالية وتفادي إتلافها (نتيجة حالة الهلع في السوق، الإخلالات والتجاوزات، عمليات إعادة شراء هامة لحصص أو أسهم مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية)؛
- تجميع ونشر المعلومات قصد التعرف بصفة شاملة وموثوقة فيها على تأثير الأحداث التي عرفت البلاد التونسية على الوضعية المالية ونتائج شركات المساهمة العامة وذلك بهدف ضمان المساواة بين المدخرين؛
- المحافظة على المعلومات الضرورية لضمان حماية المستثمرين واستمرارية نشاط الشركات؛
- حماية الساحة المالية من مخاطر غسل الأموال.

وبحسب الأولويات التي تمّ ضبطها، تمثلت الإجراءات المستعجلة التي تمّ اتخاذها في ما يلي:

1 - تجميد حسابات الأشخاص الذين تجمعهم علاقة بالرئيس المخلوع وزوجته وعائلتهما:

تطبيقا للأحكام القضائية، تولت هيئة السوق المالية إحصاء وتجميد الأصول (سندات وأموال) المتواجدة لدى وسطاء البورصة ومؤسسات التوظيف الجماعي والراجعة للأشخاص الذين تجمعهم علاقة بالرئيس المخلوع وزوجته وعائلتهما.

2 - تعليق تداول الأسهم:

بالنظر للأحداث التي شهدتها البلاد التونسية وبهدف حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية، قررت هيئة السوق المالية بالتشاور مع مختلف المتدخلين في الساحة المالية تعليق عمليات التداول في مناسبتين:

- من 17 جانفي (أول يوم عمل في البورصة بعد تاريخ 14 جانفي 2011) إلى 28 جانفي 2011. وتم الإذن باستئناف المعاملات في البورصة بصفة تدريجية ابتداء من يوم الاثنين 31 جانفي 2011 إثر تقديم الشركات المدرجة بالبورصة للمعلومات اللازمة حول تأثير الأحداث التي عرفتھا البلاد التونسية على وضعيتهم المالية وعلى مواصلة النشاط وذلك لتمكين المستثمرين من اتخاذ قراراتهم على بينة من أمرهم. كما تم اعتماد قواعد تنظيم خاصة بمناسبة استئناف عمليات التداول (تحديد العتبات المرخص فيها، اعتماد أوامر بورصة بصلوحية يوم واحد فقط...):
- من 28 فيفري 2011 إلى 7 مارس 2011 إثر الأحداث التي جدت خلال الأسبوع الأخير من شهر فيفري واستقالة أول حكومة بعد الثورة.

وبالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، تم كذلك تعليق عمليات الاكتتاب وإعادة الشراء من 17 إلى 28 جانفي 2011. كما تم الإذن باستئناف العمليات بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي المختلطة ابتداء من 3 فيفري وفقا لبرنامج مرتبطة بصنف قيمة التصفية المعتمد (محددة أو مجهولة) وبدوريته (يومية أو أسبوعية).

3 - تعيين متصرفين قضائيين ومراقبين:

أجّته هيئة السوق المالية للقاضي الاستعجالي قصد تعيين متصرفين قضائيين أو مراقبين لدى بعض الشركات الراجعة نسبة من رأس مالها لأشخاص جمعهم علاقة بالرئيس المخلوع وزوجته وعائليتهما وذلك بهدف الحفاظ على أصول هذه الشركات وضمان تواصل نشاطها. وقد وافقت السلط القضائية على الطلبات المقدمة من قبل هيئة السوق المالية في هذا المجال.

4 - توجيه أوامر للشركات المدرجة:

قصد تمكين المستثمرين من الحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن من اتخاذ قراراتهم. أمرت هيئة السوق المالية الشركات المدرجة بما يلي:

- نشر كل المعلومات حول تأثير الأحداث التي عرفتھا البلاد التونسية (حرائق، اضطرابات، إضرابات...) على وضعيتها المالية ومواصلة نشاطها ونتائج الشركة المعنية؛
- نشر المؤشرات الثلاثية حول نشاطها مع واجب الإعلام بكل المعطيات الهامة التي من شأنها أن تمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم. كما يجب تقديم توضيحات بخصوص المؤشرات المنشورة وذلك لضمان تداول أسهم الشركات في أحسن الظروف؛
- الإعلام بكل حدث هام من شأنه إذا بلغ إلى العموم، أن يكون له اثر ذو أهمية نسبية على سعر أو قيمة الأوراق المالية لتلك الشركات؛
- تقديم آفاق محينة لتطور الشركة صلب التقرير السنوي حول التصرف بالنظر للأحداث التي شهدتها البلاد التونسية مع تحليل للفوارق بينها وبين آفاق التطور التي تمّ الإعلام عنها مسبقا.

5 - اتخاذ إجراءات تتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

بهدف حماية الادخار المستثمر في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بالنظر للأحداث التي عاشتها البلاد التونسية، اتخذت هيئة السوق المالية بوصفها تمارس الولاية على هذه المؤسسات الإجراءات التالية :

- تذكير مجالس إدارة وهيئات الإدارة الجماعية والمتصرفين في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بإمكانية تعليق عمليات إعادة الشراء وكذلك عمليات الإصدار بصفة مؤقتة إذا اقتضت ذلك ظروف غير عادية أو إذا ما أملتة مصلحة المساهمين أو حاملي الحصص وبعد اخذ رأي مراقب الحسابات مع واجب إعلام هيئة السوق المالية؛
- تذكير مراقبي حسابات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بواجب إعلام هيئة السوق المالية فورا بكل عمل من شأنه أن يشكل خطرا على مصالح مؤسسات التوظيف الجماعي والمساهمين وحاملي الحصص؛

- تذكير المودع لديهم موجودات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بواجب التأكد حسب الحالة من مطابقة القرارات التي يتخذها مسؤولو هذه المؤسسات أو المتصرفين فيها للقوانين والتراتب الجاري بها العمل وللعقد التأسيسي أو النظام الداخلي للمؤسسة مع واجب اتخاذ التدابير اللازمة المنصوص عليها في القوانين والتراتب الجاري بها العمل في صورة وقوع تجاوزات أو إخلالات وإعلام مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ومراقب الحسابات وهيئة السوق المالية؛
- وقصد التثبت من وجود السيولة الكافية لدى المتصرفين في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية تمكنهم من مجابهة حالة وجود طلبات هامة لإعادة الشراء، طلبت هيئة السوق المالية من المتصرفين تقديم معلومات حول وضعية محفظة الأوراق المالية والسيولة وقائمة المساهمين وحاملي الحصص، ومكونات محافظ الأوراق المالية وقيمتها، وقائمة الأشخاص الذين بادروا بطلب إعادة شراء أسهم أو حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وذلك بالنسبة لأيام معينة.

6 - توجيه أوامر لوسطاء البورصة وشركات التصرف:

في إطار التدابير المتخذة لحماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية، أمرت هيئة السوق المالية ووسطاء البورصة وشركات التصرف بما يلي:

- المحافظة على سلامة حسابات الأوراق المالية من خلال: إجراء توقيف يومي للحسابات، عدم تسليم الحرفاء أموال سائلة، استعمال تحويلات بنكية أو شيكات مسطرة غير قابلة للتظهير؛
- تقديم المعلومات اللازمة المتعلقة بحسابات الأوراق المالية وبالدفتر العام للعمليات في كل حين وعند طلبها من قبل المصدر والوسيط المرخص له المفوض وشركة الإيداع والمقاصة والتسوية وكل من يهمه الأمر؛
- التحيين اليومي لدفاترهم مع المحافظة على الدفاتر المضمنة في حوامل إعلامية من خلال رقتها على الورق؛
- المحافظة خارج المحلات المهنية على نسخة من المعطيات مضمنة صلب حامل إعلامي.

7 - اتخاذ إجراءات لتفادي تهريب الأموال المكتسبة بصفة غير شرعية:

بهدف تجنب تهريب الأموال المكتسبة بصفة غير شرعية وذلك على إثر الأحداث التي عرفتھا البلاد التونسية، وجهت هيئة السوق المالية للمتدخلين في السوق الأوامر التالية:

- تحجير تسلم أموال غير تلك الموجهة لإجّاز العمليات التي يقومون بها في إطار أنشطتهم؛
- واجب استعمال التحويلات البنكية والشيكات المسطرة التي تحمل اسم صاحب الحساب وذلك في عمليات السحب وإعادة الشراء؛
- واجب استعمال التحويلات البنكية والشيكات أو طريقة دفع أخرى باسم الوسيط بالبورصة عند تلقيه لأموال تفوق قيمتها 5000 دينار؛
- بالنسبة للحسابات موضوع قرار جميد، تحجير السماح بتحويلها إلى وسيط بورصة آخر أو بيع ما يوجد فيها بالبورصة. مع واجب احترام النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (خاصة فيما يتعلق بالقيام بواجب التصريح بالمعاملات المسترابة إلى اللجنة التونسية للتحاليل المالية) .

دعم الشفافية

تحرص هيئة السوق المالية على ضمان مصداقية وجودة المعلومة المالية المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة، سواء عند دراسة الملفات المعروضة عليها للحصول على التأشيرة أو بمناسبة مراقبة الإفصاح الدوري والعرضي أو عند متابعة عمليات تجاوز عتبات المساهمة. وتتولى الهيئة دعوة المؤسسات للتأكد من أن المعلومة الموضوعية من قبلها على ذمة المستثمرين تعكس بصورة أمينة، وضعيتها وأفاقها المستقبلية.

1 - دعم الشفافية بمناسبة منح التأشيرة :

تمثل دراسة ملفات منح التأشيرة مناسبة لمصالح الهيئة لدعم شفافية المؤسسات وترسيخ ثقافة الشفافية والحوكمة الرشيدة لدى هياكل الإدارة لشركات المساهمة العامة. وقد بلغ عدد التأشيرات الممنوحة من قبل هيئة السوق المالية خلال سنة 2011، 16 تأشيرة مقابل 33 تأشيرة سنة 2010، كانت موزعة على النحو التالي :

- عمليات ترفيع في رأس المال : 4 تأشيرات من بينها عمليتين أجزتا عن طريق عرض بسعر محدد لغاية الإدراج بالبورصة من ناحية، وعمليات تابعة لتحويل رفاع قابلة للتحويل إلى أسهم متزامنة مع عملية ترفيع تكميلية في رأس المال مخصصة لحاملي الرفاع الذين اختاروا التحويل والذين علاوة على ذلك طلبوا الاكتتاب في أسهم جديدة، من ناحية أخرى؛
- إصدارات قروض رفاعية: 11 تأشيرة؛
- عمليات إصدار مخصصة للأجراء: تأشيرة واحدة.

وفيما يتعلق بالوثائق المرجعية، تم سنة 2011 تسجيل 9 وثائق مرجعية تخص 9 مؤسسات قرض (5 بنوك و 4 شركات إيجار مالي). وتمّ فضلا عن ذلك، تحيين وثيقة مرجعية تابعة لبنك.

وتتمثل الغاية من اعتماد الوثيقة المرجعية في إضفاء المزيد من المرونة عند إنجاز برنامج الإصدار إذ تقتصر المؤسسة المودعة لوثيقة مرجعية على إعداد مذكرة خاصة بالعملية تحتوي على العناصر الخصوصية لعملية الإصدار المزمع القيام بها، وقد لوحظ أن إيداع هذه الوثائق المرجعية غالبا ما يكون من قبل المؤسسات التي تنوي القيام بعمليات مالية متتالية خلال نفس السنة. وعلى غرار بقية المنشورات المؤشر عليها في سنة 2011، قامت الهيئة بنشر هذه الوثائق المرجعية على موقع الواب التابع لها لتمكين العموم من الإطلاع عليها.

وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تدعيم شفافية العمليات المالية طالبت الهيئة الشركات المصدرة بمدّ العموم بمعلومة مالية واضحة وشاملة وذات جودة عالية تمكّن المستثمرين من توظيف أموالهم توظيفا محكما عن دراية وروية.

وفي هذا السياق تعدّدت تدخّلات الهيئة لدى تلك الشّركات قصد مطالبتها بنشر أو تحسين أو تحسين محتوى المعلومات الموجهة للعموم، ومن بين هذه التدخّلات، بالإضافة إلى المطالبة المتواصلة بتقديم الإيضاحات التصحيحية أو التكميلية أو التوضيحية للقوائم المالية، يمكن ذكر ما يلي :

- مطالبة كل شركة قامت بإيداع نشرة إصدار أو وثيقة مرجعية لدى هيئة السوق المالية قصد الحصول على التأشير أو التسجيل، بإدراج كل حدث هام من شأنه إذا بلغ إلى العموم، أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية على سعر أو قيمة الأوراق المالية لتلك الشركة أو على استمرارية الاستغلال وبصفة خاصة إدراج فقرة حول تأثير الأحداث المتعلقة بالثورة التي شهدتها تونس بداية من سنة 2011 على نشاط الشركة ؛
- مطالبة شركة بتقديم إيضاحات تتضمّن جميع المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 44 من المعيار المحاسبي التونسي عدد 41 المتعلق بعقود الإيجار وذلك بعنوان عقود الإيجار الخاصة بالقوائم المالية المحتومة في 31 ديسمبر 2010 ؛
- مطالبة شركتين إحداها مؤسسة بنكية بإعادة معالجة قوائمها المالية لسنة 2008 وذلك للأخذ بعين الاعتبار تأثير إعادة التصنيف الواردة في القوائم المالية لسنة 2010 وذلك طبقا لما تستوجبه دواعي قابلية المقارنة؛
- مطالبة شركة بإدراج صلب نشرة الاصدار قوائم مالية فردية « شكلية » بعنوان سنتي 2009 و 2010 و ذلك لتمكين المستثمرين من تحديد أفضل لتأثير النتيجة النهائية للنزاعات الواردة في تقرير مراقب الحسابات والقائمة بين الشركة والإدارة الجبائية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والهيئة المتعهّدة بالخدمة، على تقييم أوراقها المالية ووضعيتها ونتائجها المستقبلية؛
- بمناسبة عملية اندماج تملك فيها الشركة المستوعبة كامل رأس مال الشّركة المدمجة (عملية اندماج مبسط)، تمت مطالبة الشركة المستوعبة بما يلي:
 - اعتماد القيمة المحاسبية بدلا عن القيمة الفعلية لاحتساب المساهمات؛
 - مراجعة مشروع الإندماج بإدراج:
 - تقديم مفصّل لعملية التقييم؛

- قوائم مالية «شكليّة» بعد الاندماج يقع إعدادها على أساس احتساب المساهمات باعتماد قيمتها المحاسبية والأخذ بعين الإعتبار الفوارق الناجمة عن إلغاء أسهم الشركة المدمجة الرّاجعة للشركة المستوعبة. و ذلك وفق الفقرتين 10 و 11 من المعيار المحاسبي التونسي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية؛
 - وصف مفصّل لتأثير الاندماج على الوضعية المالية ونتائج الشركة المستوعبة؛
 - وصف للنظام الجبائي الناتج عن خسارة الدّمج وعن زائد قيمة المساهمات؛
- مطالبة شركة تسوية جديد عضوية الرئيس المدير العام وتمديد عضوية أعضاء مجلس الإدارة وتجديد مهمة مراقب الحسابات وذلك لعدم اتخاذ أية قرارات بشأن هذه المسائل؛
- فضلا عن ذلك تمّ لفت انتباه المستثمرين صلب نشرات الإصدار والوثائق المرجعيّة التي وقع مراقبتها إلى العديد من النّقاط. نذكر منها :
- احتساب مساهمات الشركة المدمجة من قبل الشركة المستوعبة بالاعتماد على قيمها العادلة ما أدى إلى تحقيق و احتساب ربح اندماج ما كان للشركة أن حتسبه في حال تمّ احتساب المساهمات المذكورة على أساس قيمها المحاسبية؛
 - الإشارة على سبيل البيان في نشرة الاندماج المتعلّقة بالشركة المستوعبة. لنسب المبادلة كما وردت في مشروع الاندماج. ذلك أنّ عمليّة الاندماج المزمع إنجازها لا تؤدي إلى إصدار أي أسهم جديدة ولا لأي تبادل أسهم نظرا لأن الشركة المستوعبة تمتلك 100 % من رأس مال الشركة المزمع استيعابها بموجب عملية الاندماج؛
 - وجود فارق بين القيمة الجمليّة لأسهم الشركة المدمجة وقيمة الأسهم التي تناسبها في الشركة المستوعبة؛
- كما حرص الهيئة بمناسبة منح التّأشيرة للنشريات المتعلّقة بالعمليّات الماليّة أن تتضمّن تلك النّشريات تعهّد الشركات المعنيّة بـ :
- تحيين ونشر توقّعاتها بصفة آليّة على مدى ثلاث سنوات وإعلام الهيئة ومساهمي الشركة والعموم بنسبة تحقيق تلك التوقّعات مع تحليل للفوارق المسجّلة مقارنة بالإججازات وتضمين جدول مقارنة في الموضوع صلب التقارير السنويّة.
 - مطابقة قوائمها الماليّة للمعايير المحاسبية؛
 - تحيين فصول قوانينها الأساسيّة عند الضرورة لمطابقتها مع القوانين الجاري بها العمل.

II - دعم الشفافية بمناسبة مراقبة الإفصاح الدوري والعرضي

1 - دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح الدوري

1-1 متابعة المعلومات بمناسبة انعقاد الجلسات العامة للمساهمين

في إطار متابعة الإفصاح ونشر المعلومات من قبل شركات المساهمة العامة تعمل الهيئة على ضمان احترام الشركات المعنية لأجال انعقاد الجلسات العامة وعلى تحسين جودة المعلومة التي تتضمنها الوثائق المرسلة أو المنشورة بمناسبة انعقاد تلك الجلسات.

وفي هذا الصدد لفتت الهيئة نظر الشركات التي لم تعقد جلساتها العامة العادية خلال الستة أشهر الموالية لختام السنة المحاسبية 2010، إلى ضرورة احترام أحكام الفصل 275 من مجلة الشركات التجارية المنظمة لهذه المسألة.

2-1 احترام آجال تقديم المعلومة المالية

سجلت سنة 2011 تراجعاً في احترام الشركات المدرجة بالبورصة لآجال تقديم القوائم المالية المحددة بـ 4 أشهر على أقصى تقدير من نهاية السنة المحاسبية 2010. إذ أنّ 14 شركة مدرجة قد احترمت الأجل القانوني مقابل 27 شركة في سنة 2010. وإزاء هذا الوضع قررت هيئة السوق المالية لفت نظر مسؤولي الشركات الختلة ودعوتهم إلى وجوب احترام الآجال القانونية.

3-1 نشر المعلومة المالية السنوية

بخصوص نشر القوائم المالية قبل انعقاد الجلسة العامة العادية تمّ سنة 2011 تسجيل تحسن في نسبة الشركات التي التزمت بأحكام الفصل 3 مكرر من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية فقد قامت 81 % من جملة الشركات المدرجة مقابل 68% في سنة 2010. بنشر قوائمها المالية على أعمدة صحيفة يومية قبل انعقاد جلساتها العامة العادية.

ولتلافي تقاعس بعض الشركات في هذا المجال، قامت الهيئة بنشر جميع القوائم المودعة لديها من قبل شركات المساهمة العامة في نشرتها الرسمية وذلك قبل انعقاد الجلسات العامة. كما سجلت سنة 2011 انخفاضاً طفيفاً فيما يخص نشر المعلومات بعد انعقاد الجلسات العامة. حيث التزمت 72 % من الشركات المدرجة بالبورصة (41 شركة من ضمن 57) مقابل 79% في سنة 2010 (42 شركة من ضمن 53) بنشر القرارات التي اتخذت خلال

الجلسات العامة مصحوبة بالموازنة وقائمة تطور الأموال الذاتية باعتبار قرار تخصيص النتيجة المحاسبية.

وقامت الهيئة بنشر جميع المعلومات الواجب إيداعها من قبل الشركات وذلك بعد انعقاد جلساتها العامة من جهة كما أعادت الطلب من الشركات المحلة بالقيام بالتعديلات اللازمة وإعادة نشرها من جديد وذلك حسب القوانين الجاري بها العمل من جهة أخرى.

4-1 نشر المعلومة المالية السداسية

بالرغم من التمديد في آجال نشر القوائم المالية السداسية الذي جاءت به النصوص الجديدة المتعلقة بتدعيم سلامة العلاقات المالية والمحددة بشهرين من نهاية السداسي الأول للسنة فإنه لم يسجل أي تحسن على مستوى احترام الآجال القانونية من قبل الشركات المدرجة بالبورصة. إذ تراجعت نسبة الشركات المدرجة بالبورصة التي احترمت الأجل المذكور إلى 51% مقابل 87% في سنة 2010.

وفي هذا السياق جدر الإشارة إلى أن الهيئة قامت بتعليق تداول أسهم شركة في إنتظار الايفاء بالتزاماتها بخصوص نشر القوائم المالية السداسية.

5-1 نشر المعلومات المالية الثلاثية

نصّ الفصل 21 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية كما تمّ تنقيحه بالقانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية على وجوب نشر مؤشرات ثلاثية حول نشاط الشركات المدرجة بالبورصة تمّ تحديدها حسب القطاعات بترتيب صادر عن هيئة السوق المالية. وذلك في أجل أقصاه عشرون يوما من نهاية كلّ ثلاثية من السنة المالية. هذه المؤشرات تمّ تحديدها بترتيب لهيئة السوق المالية حسب القطاعات والذي تمّ نشره سنة 2006.

ويبرز من خلال دراسة آجال نشر الشركات المدرجة بالبورصة لمؤشرات نشاطها خلال سنة 2011 التي نصّ عليها الفصل 21 من القانون عدد 117 لسنة 1994 وجود استقرار في هذا المجال حيث بلغت نسبة احترام الآجال 88% بالنسبة للثلاثية الثانية و81% و 86% بالنسبة للثلاثيتين الثالثة والرابعة . وتمّ تسجيل أفضل نسبة احترام للأحكام القانونية خلال الثلاثية الأولى بما أن 93% من الشركات قد أوفت بالتزامها في الآجال القانونية. وينبغي الإشارة الى أنه بسبب الأحداث المتصلة بالثورة التونسية منذ سنة 2011 قامت الهيئة بتكثيف جهودها لحث الشركات المعنية خلال نشرها لمؤشرات نشاطها الثلاثي بإدراج أثر تلك الأحداث

على ممتلكاتها واستمرارية عملها وكذلك ادراج جميع العناصر التي من شأنها التأثير على المستثمرين عند اتخاذهم لقراراتهم.

6-1 المعلومة المالية المتعلقة بتجمعات الشركات

تهدف القوائم المالية المجمعة بصفة أساسية إلى إبراز الوضعية المالية لتجمعات الشركات. ويتم إعداد هذه القوائم وفق معايير محاسبية محدّدة في صيغة إدماج القوائم المالية لختلف الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تنتمي إلى نفس المجمع لغرض إعطاء صورة تعكس بأمانة الوضعية المالية للمجمع. وعلى الشركات الأم في التجمّعات المعنية تقديم معلومات عن الشركات المنتمية للمجمع والمجالات التي تعمل بها وتصنيفها حسب القطاعات الاقتصادية.

وقصد تمكين المستثمرين من معلومة موثوق فيها حول الوضع المالي لتجمعات الشركات. ألزم القانون المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية الشركات الام المدرجة بالبورصة على اعداد قوائم مالية مجمّعة طبقا للتشريع المحاسبي الجاري به العمل. حتى وان كانت بدورها شركات فرعية لشركات أخرى.

وقد أقر القانون المذكور اخضاع القوائم المالية المجمّعة إلى نفس الاحكام المطبقة بالنسبة للقوائم المالية الفردية وذلك فيما يخص الآجال وجودة التقديم. وخلال سنة 2011 صرحت 35 شركة مدرجة بالبورصة بأنها تتحكم في تجميع شركات.

2 - دعم الشفافية بمناسبة الإفصاح العرضي

1-2 بمناسبة إعلام العموم عن طريق البلاغات

إيماناً منهم بجدوى الإفصاح المالي وشعوروا بالمسؤولية في هذا الباب بادر مسيرو شركات المساهمة العامّة تلقائياً أو حال دعوتهم من قبل مصالح الهيئة إلى نشر بلاغات لإعلام مساهميهم والعموم بأهمّ المستجدات المتعلّقة بنشاط شركاتهم وبالخصوص بكل حدث هام من شأنه إذا بلغ العموم أن يكون له تأثير هام على سعر أو قيمة سندات شركاتهم. وقد سجلت سنة 2011 ارتفاعاً لعدد البلاغات المنشورة بنسبة 23% مقارنة مع سنة 2010.

2-2 بمناسبة إعلام العموم عن طريق بلاغات صادرة عن وكالة التقييم

نشرت هيئة السوق المالية خلال سنة 2011 إحدى عشر بلاغا صادرا عن وكالة التقييم لشركات المساهمة العامة مقابل 19 بلاغا في سنة 2010. وتوزع هذه البلاغات كالآتي :

- 7 بلاغات متعلقة بتأكيد الترقيم المسند سابقا؛
- 2 بلاغات تهم الوضع تحت الرقابة؛
- 2 بلاغات متعلقة بمراجعة الترقيم المسند سابقا.

3 - دعم الشفافية بمناسبة مراقبة عتبات المساهمة

تندرج عملية مراقبة تجاوز عتبات المساهمة من قبل هيئة السوق المالية في إطار حماية المدخرين ودعم الشفافية. وتقوم الهيئة بصفة آلية بالتثبت في نسبة مساهمة المتدخلين في عمليات السوق المالية باعتماد قوائم المساهمين التي يتم إعلام الهيئة بها بعد انعقاد الجلسات العامة أو قائمة المكتتبين في العمليات المالية أو على أساس التصاريح بصفقات كتل الأوراق المالية أو من خلال شهادات تسجيل المعاملات في البورصة.

وقد تمّ خلال سنة 2011 التصريح بـ 18 حالة تجاوز عتبة مساهمة لدى هيئة السوق المالية مقابل 19 حالة في سنة 2010 .

تحسين جودة المعلومة الماليّة

خلال سنة 2011، وإيماناً منها بأن جودة المعلومة هي حجر الزاوية لكفاءة السوق، واصلت هيئة السوق المالية العمل من أجل تحسين نوعية المعلومات المالية المقدمة من قبل شركات المساهمة العامة. وهو ما من شأنه الاسهام في الحفاظ على الثقة في هذه السوق والتوقي الفعال ضد التجاوزات المحتملة وضد عدم توفر المعلومات بالتساوي لجميع المتدخلين فيها.

وفي هذا السياق، ركزت هيئة السوق المالية على تحليل المعلومات المالية المقدمة للعموم لتوفير الحماية الكافية للمستثمرين. وقد افرزت نتائج عمليات مراجعة الحسابات من قبل الهيئة ما يلي:

أ - على مستوى مشاريع القرارات

في إطار تحليل ومراقبة مشاريع القرارات المقترحة من مجلس الإدارة، سجلت مصالح هيئة السوق المالية وجود بعض الإخلالات تتعلق خاصة بما يلي :

- التحويل، من قبل 5 بنوك وشركة إيجار مالي، لمبالغ من حسابات الاحتياطات إلى حسابات المدخرات للمخاطر والأعباء. فلفتت الهيئة نظر الشركات المعنية إلى أنّ تكوين المدخرات انطلاقاً من احتياطات يمثل وسيلة ملتوية لمعاينة الأعباء دون مراعاة الاطار المنصوص عليه بالقانون المحاسبي الجاري به العمل. إذ يجب إدراج تلك الاحتياطات ضمن أعباء السنّة المحاسبيّة وبالتالي طرحها من النتيجة. وتبعاً لذلك، دعت الهيئة الشركات المعنية إلى إعادة صياغة مشاريع القرارات المقترحة مشدّدة على وجوبيّة ان تكون النتائج المعلن عنها مرآة صادقة للمردودية الحقيقيّة للمؤسسة مع التقيّد بما جاء بالنظام المحاسبي للشركات بخصوص التعريف والإقرار وعناصر القوائم الماليّة وذلك بهدف ضمان مصداقيّة المعلومة الماليّة. كما ذكرت الهيئة هذه الشركات بوجوب نشر وجود أيّ اختلاف بين الحلول المحاسبيّة المعتمدة من قبلها وتوضيح التأثير الناجم عن ذلك على القوائم الماليّة المعروضة؛

- استبدال عضو بمجلس الادارة وتحديد منحة الحضور دون إدراج هذه النقاط في جدول أعمال الجلسة العامة للمساهمين. وتبعاً لذلك دعت هيئة السوق المالية الشركات المعنية إلى تعديل مشاريع القرارات المزمع عرضها على الجلسة العامة العادية وفقاً لأحكام الفصل 283 من مجلة الشركات التجارية بما انه لا يمكن للجلسة العامة أن تنظر في مسائل غير مدرجة بجدول الأعمال؛

- الموافقة على اتفاقيات لم يأذن بها مجلس الإدارة. وقد نبهت الهيئة الشركة المعنية أن عضو مجلس الإدارة المعني لا يمكنه المشاركة في التصويت، ومساهمته في رأس المال ينبغي أن لا تؤخذ بعين الاعتبار في حساب النصاب والأغلبية وفقا لأحكام الفصل 202 من مجلة الشركات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بعدة اتفاقيات متعلقة بعدد الأشخاص، طلبت الهيئة من الشركة المعنية اقتراح عدد من القرارات باعتبار عدد الاتفاقيات وإعادة احتساب النصاب القانوني والأغلبية بالنسبة لكل قرار؛

- تفويض السلطات إلى المجلس الإدارة مع القدرة على إعادة التفويض للمدير العام وذلك لتنفيذ تحويل سندات قابلة للتحويل ومعاينة تحقيق زيادة رأس مال الشركة. وقد ذكرت الهيئة الشركة المعنية انه قد تم عقد جلسة عامة غير عادية فوضت جميع الصلاحيات اللازمة إلى مجلس الإدارة بغرض استلام جميع طلبات تحويل السندات ومعاينة تحقيق زيادة رأس المال وإجراء التغييرات على القانون الأساسي دون التنصيص على امكانية تفويض هذه الصلاحيات للمدير العام. فدعت الهيئة الشركة المعنية الى الامتثال للأحكام القانونية الجاري بها العمل؛

II - البنوك غير المقيمة و الإفصاح المالي

خلال سنة 2011، قامت هيئة السوق المالية بإعلام جميع البنوك غير المقيمة انه وقع ترتيبها ضمن صنف شركات المساهمة العامة وفقا لأحكام مجلة اسداء الخدمات المالية لغير المقيمين الصادرة بالقانون عدد 64 لسنة 2009 المؤرخ في 12 اوت 2009 الذي منح مؤسسات القرض غير المقيمة المرخص لها بوصفها بنك صفة شركة مساهمة عامة.

لذلك دعت هيئة السوق المالية البنوك المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة للامتثال لالتزامات الافصاح ونشر المعلومات المالية الدورية والعرضية التي يتعين نشرها.

III - التزام البنوك المدرجة بالافصاح عن معلومات تخص مخاطر الطرف المقابل على القروض المصرفية

بعد أحداث الثورة التونسية التي وقعت في بداية سنة 2011، تم التساؤل بشأن قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها لعملائها. وقد افضت المناقشات حول حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية الى زيادة الوعي بأهمية إدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة للشركات. وفي هذا السياق، تكفلت هيئة السوق المالية بطمأنة المساهمين و دعوة كل بنك الى اتخاذ التدابير

اللازمة لنشر بيان يخص القروض المصرفية الممنوحة للشركات والأشخاص المقربين من النظام السابق مع تقديم لدرجة المخاطر المتصلة بالطرف المقابل.

IV - مراقبة القوائم المالية المنشورة من قبل شركات المساهمة العامة

وفقا لمهمتها تقوم هيئة السوق المالية سنويا بمراجعة القوائم المالية لشركات المساهمة العامة. وفي هذا الاطار، تقوم الهيئة بعمليات مراقبة منتظمة للقوائم المالية الفردية والمجمعة والوسيطه للتأكد من أن المعلومات التي نشرتها هذه الشركات دقيقة وكاملة وفقا لأحكام النظام المحاسبي التونسي.

خلال سنة 2011، ركزت الهيئة على مراقبة شمولية القوائم المالية والامتثال او التوافق بين القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها فضلا عن التدقيق في مبررات تغيير القوائم المالية المتعلقة بالسنة الفارطة. وقد أفضت التحاليل والمراقبة للقوائم المالية لشركات المساهمة العامة إلى كشف النقائص التالية :

- أبرز فحص القوائم المالية لسنة 2010 لشركة مدرجة بالبورصة إعادة تقييم أصولها الثابتة. حيث ذكرت الهيئة الشركة المعنية انه لم يتم التنصيص على هذه الممارسات من قبل النظام المحاسبي للشركات. اذ هو خروج عن تطبيق إتفاق التكلفة التاريخية كما جاء به الامر عدد 2459 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالصادقة على الاطار المرجعي للمحاسبة المالية والفقرة 40 من معيار المحاسبة عدد 05 المتعلق بالأصول الثابتة المادية؛ إضافة إلى ذلك وبما ان الشركة المعنية قد قامت بإعادة تقييم الأصول الثابتة سنة 2005 والتي تولد عنها قيمة زائدة متأتية من إعادة التقييم ومدرجة ضمن احتياطي إعادة التقييم. دعت الهيئة الشركة المعنية لإعادة النظر في الاصول موضوع إعادة التقييم سنة 2005 لتحديد قيمتها الحالية ومقارنة القيمة المحينة مع تلك المنشورة بالموازنة إضافة الى نشر قوائم مالية «شكلية» لا تأخذ بعين الاعتبار عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة منذ السنة المالية 2005؛
- تبين إثر دراسة القوائم المالية الختومة في 31 ديسمبر 2010 لشركات مساهمة عامة أن :

- مجموع الاموال الذاتية لهذه الشركات أصبحت أقل من نصف رأس المال بسبب الخسائر المسجلة. وقد دعيت الشركات المعنية للبت في المسألة لتقرير ما إذا كان يتعين حل الشركة أو تسوية وضعيتها من خلال التخفيض أو الترفيع في رأس مالها وفقا لأحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية؛

- تقديم الايضاحات حول القوائم المالية الملحقه بها من قبل شركة لا تحتوي على المرجع المتقاطع مع الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية خلافا لأحكام المعيار العام للمحاسبة.

V - مراقبة المؤشرات الثلاثية لنشاط الشركات المدرجة

خلال مراقبة المؤشرات الثلاثية لنشاط الشركات المدرجة بالبورصة تقوم الهيئة بشكل آلي بتذكير الشركات عند وجود خلل او عند غياب تعليق أو عرض للنقاط البارزة التي ميزت الثلاثي. خلال سنة 2011 وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية، وتمت دعوة الشركات المدرجة إلى عرض على مستوى الإيضاحات المرفقة بالمؤشرات الثلاثية كل المعلومات الوجيهة التي من شأنها تمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات على بينة من أمرهم وخاصة المعلومات التي تتعلق باستمرارية نشاط الشركة.

VI - مراقبة التقارير السنوية لشركات المساهمة العامة

إيماناً منها بأهمية المعلومة المفصح عنها في التقارير السنوية لشركات المساهمة العامة، واصلت هيئة السوق المالية خلال سنة 2011 حثها لهذه الشركات على تطبيق أحكام الفصل 44 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة الذي نص على فحوى ونموذج التقرير السنوي للشركات ذات المساهمة العامة. وترمي هيئة السوق المالية من خلال ذلك إلى تزويد السوق المالية بتقارير شاملة وجيئة وذات جودة عالية.

وفي هذا الإطار اقترحت الهيئة على الشركات التي تملك معلومات مفيدة خاصة بنشاطها والتي لا تدرج في أحد الأقسام المشار إليها في الفصل 44 المشار إليه أعلاه أن تدرجها ضمن أقسام أخرى خاصة بها.

ولبلوغ الأهداف المنشودة من شمولية ووجاهة المعلومات المنشورة، ركزت هيئة السوق المالية جهودها بمناسبة فحص التقارير السنوية للشركات على جودة المعلومة المفصح عنها وعلى شكل تقديم هذه المعلومة الذي يجب أن يكون مطابقاً للنموذج الموحد الوارد بالملحق عدد 12 من الفصل عدد 44 المشار إليه أعلاه وذلك لتسهيل عملية قراءة التقارير و ضمان أكبر قدر من التجانس في محتواها.

وقد أدت عمليات الفحص والتدقيق الى الوقوف على بعض الاخلالات في هذه التقارير شكلا ومضمونا ولتدارك ذلك تولت الهيئة نشر بلاغات في نشريتها وتوجيه إرساليات إلى الشركات الخلة و الاتصال المباشر مع مسؤولي هذه شركات.

غير أنه ورغم كل هذه الجهود، فقد تميزت سنة 2011 بتراجع عدد الشركات التي تولت بصفة تلقائية إيداع تقاريرها السنوية وبعدم تطابق بعض التقارير السنوية مع النموذج الموحد المنصوص عليه بالترتيب الجاري بها العمل. وقد أفرزت عمليات المراقبة المجرأة على التقارير السنوية المتعلقة بالسنة المالية 2010 المعينات التالية:

- شركتان من ضمن الـ 57 شركة المدرجة لم تقم بإيداع تقاريرها السنوية:
 - 25% من الشركات المدرجة أي ما يقارب 14 شركة و 40% من شركات السوق الموازية أي حوالي 17 شركة لم تقم بالافصاح حتى عن نصف المعلومات المطلوبة:
 - أكثر من 40% من الشركات المدرجة و 60% من شركات السوق الموازية لم تنقيد بالأتمودج عدد 12 المذكور أعلاه:
- و في نفس الاطار ومقارنة بالسنة المنقضية، فقد لوحظ سنة 2011 تراجعاً في الافصاح عن بعض المعلومات في التقارير السنوية نذكر منها :

- سير عمليات إعادة شراء أسهمها من قبل الشركات والنتائج التي أجزت عنها.
- نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية:
- الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد التقرير:
- اللجان الخاصة ودور كل لجنة:
- دور كل هيكل تسيير و إدارة:
- حفز الموظفين والتكوين و غيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري.
- عناصر حول الرقابة الداخلية:
- التطور المتوقع لوضع الشركة وآفاقها المستقبلية:
- و جدول تطور الاموال الذاتية والأرباح الموزعة بعنوان السنوات المالية الثلاث الأخيرة.

حماية المدخرين

1 - حماية الادخار بمناسبة العمليات المالية

ضمانا لشفافية السوق واحتراما لقواعد سيرها، تطالب الهيئة مسيري شركات المساهمة العامة مدها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بنشاطها حتى تتمكن من القيام بالرقابة الضرورية حماية للمدخرين وذلك عند قيام الشركات بأي عملية مالية منجزة عن طريق المساهمة العامة.

1- بمناسبة إصدار قرض رقاعي

في إطار دراسة مشروع نشرة إصدار متعلقة بإصدار قرض رقاعي من قبل شركة إيجار مالي، وباعتبار المخاطر المتعلقة بالترقيم المسند للقرض من قبل وكالة التقييم، كقرض مضاربة، طالبت الهيئة الشركة المعنية بتوفير ضمان بنكي في خصوص المبلغ الجملي للقرض وذلك حماية لمصلحة حاملي الرقاع. وقد اضطرت الهيئة إلى رفض منح التأشيرة أمام استحالة الشركة الاستجابة لطلبها.

2- بمناسبة عمليات مخصصة للأجراء

تولت هيئة السوق المالية خلال سنة 2011 التأشير على نشرة موجزة تعلقت بعملية إصدار عن طريق المساهمة العامة قامت بها شركة أم ذات جنسية أجنبية لفائدة أجراء فروعها المتواجدة بتونس.

وفي هذا الإطار، جدر الإشارة إلى أنه إثر التّنقيحات التي أدخلت على اللائحة الأوروبية المتعلقة بنشرة الإصدار، اتخذت الهيئة نفس الإجراءات المتبعة من قبل مثيلاتها الأوروبية وأشرت على النشرة الموجزة.

وقد رفضت هيئة السوق المالية منح التأشيرة لنشرة إصدار موجزة تعلقت بعملية ماثلة وذلك بسبب دخول آجال فترة الاكتتاب المحددة من قبل الشركة الأم ذات الجنسية الفرنسية لفائدة أجراء شركة متفرعة عنها منتصبة بتونس قبل إيداع نشرة الإصدار لدى الهيئة قصد الحصول على التأشيرة.

|| - حماية المدخرين بمناسبة مراقبة المتدخلين في السوق والتصرف الجماعي:

1- مراقبة وسطاء البورصة

في إطار مهامها المتمثلة في السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة، تقوم هيئة السوق المالية بعمليات مراقبة على الوثائق ومن خلال إجراء عمليات تفقد ميداني.

وترمي الهيئة من خلال قيامها بعمليات مراقبة إلى ضمان احترام وسطاء البورصة والأشخاص العاملين تحت سلطتهم أو لحسابهم للأحكام القانونية والترتيبية الجاري بها العمل. وبالإضافة إلى ذلك وفي إطار إشرافها على وسطاء البورصة، ترخص الهيئة لهؤلاء في جملة من التغييرات التي تطرأ عند مباشرتهم لنشاطهم.

1-1- عمليات المراقبة على الوثائق

تم عمليات المراقبة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، على الوثائق التي تتلقاها هيئة السوق المالية بصفة دورية من قبل وسطاء البورصة والتي تتمثل أساساً في الكشوفات الشهرية المتعلقة بالقواعد الاحتياطية والتقارير السداسية لمسؤولي الرقابة الداخلية لوسطاء البورصة وكذلك القوائم المالية السنوية المرفوعة بتقرير مراقب الحسابات.

- في القواعد الاحتياطية

من خلال دراسة كشوفات القواعد الاحتياطية لسنة 2011، يتبين أن وسطاء البورصة يحترمون مبدأ توفير أموال ذاتية صافية تساوي أو تفوق جملة الأموال الذاتية الصافية المخصصة لتغطية المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية المكونة لمحفظةهم. وقد لاحظت مصالح الهيئة نقصاً في الأموال الذاتية الصافية لوسطاء البورصة مما استوجب دفعهما لاتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

- في تقرير المسؤول عن الرقابة الداخلية

يوجه المسؤول عن الرقابة كل ستة أشهر إلى هيئة السوق المالية تقريراً عن مهامه وذلك في أجل أقصاه شهر من انتهاء كل سداسية. ويضبط القرار العام لهيئة السوق المالية عدد 14 محتوى هذا التقرير.

وتمثل هذه التقارير أداة مراقبة ناجعة حيث تمكّن الهيئة من رصد الإخلالات المتّصلة بمدى امتثال وسطاء البورصة للواجبات القانونية والترتيبية. وتشمل على وجه الخصوص احترام القواعد الاحتياطية وتأمين الحماية للأموال الراجعة للحرفاء وتوفير الضمانات الكافية فيما يتعلق بمواردهم البشرية والمادية والتنظيمية اللازمة لتعاطي نشاط الوساطة بالبورصة وإحداث نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة. وبعد دراسة هذه التقارير، تدعو هيئة السوق المالية مسيرى وسطاء البورصة لاتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

- في القوائم المالية

يتعيّن على وسطاء البورصة أن يودعوا لدى هيئة السوق المالية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ ختم السنة المحاسبية القوائم المالية المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات. وقد سجلت مصالح الهيئة حالات تأخير في إيداع القوائم المالية يعود سببها إلى تأجيل انعقاد الجلسة العامة العادية التي تصادق على هذه القوائم. وفي هذا السياق قامت مصالح الهيئة بتذكير الوسطاء المعنيين بواجب احترام الأجل القانونية . ومن خلال دراسة الوثائق المذكورة أعلاه يتبيّن ما يلي:

- بلغ رأس المال المدفوع لوسطاء البورصة الحد الأدنى المطلوب لتعاطي أنشطتهم:
- تميّزت الوضعية المالية لوسطاء البورصة بتحسّن على مستوى الأموال الذاتية التي بلغت قبل تخصيص النتائج 106 مليون دينار سنة 2011 مقابل 101 مليون دينار سنة 2010 مسجّلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ5 مليون دينار.
- سجّل وسطاء البورصة خلال سنة 2011 نتيجة صافية إيجابية تساوي 8,84 مليون دينار مقابل 19 مليون دينار سنة 2010 أي بتراجع قدره %53 ويعزى ذلك الانخفاض إلى الوضعية الاقتصادية السلبية التي شهدتها البلاد سنة 2011:
- تبلغ إيرادات الاستغلال 38,63 مليون دينار متأتية بالأساس من العمولات الناتجة عن التصرف في محافظ الأوراق المالية بنسبة %48 ومن العمولات على المعاملات بالبورصة بنسبة %38;
- بلغت المردودية المالية القطاعية لنشاط الوساطة بالبورصة %8,3 سنة 2011 مقارنة بـ%18,8 سنة 2010. تعكس بذلك قدرة وسطاء البورصة على تحقيق أرباح متأتية من أموالهم الذاتية.

1-2- عمليات التفقّد الميداني

تعتبر عمليات التفقّد الميداني مكّمة لعمليات المراقبة المستمرة على الوثائق التي تختصّ بها هيئة السوق المالية. وفي هذا الإطار قامت مصالح الهيئة بزيارات ميدانية يتمثل الغرض الأساسي من ورائها التثبيت من مدى احترام وسطاء البورصة للأحكام القانونية والترتيبية المتعلقة بنشاط مسك حسابات الأوراق المالية. وقد مكّنت هذه الزيارات الميدانية من تقصّي بعض النقائص على مستوى تنظيم هذا النشاط من أهمّها التحيين الدوري لدفاتر المساهمين إضافة إلى جودة المعلومة المضمّنة بها. وفي هذا السياق، أمرت هيئة السوق المالية وسطاء البورصة المعنيين بتلافي الإخلالات المسجلة.

1-3- التراخيص الممنوحة لوسطاء البورصة والأشخاص العاملين تحت سلطتهم

تمّ خلال سنة 2011 منح 16 ترخيصاً لفائدة وسطاء البورصة تتعلق بالتغييرات الطارئة خلال مدة نشاطهم وتهمّ بالأساس تعيين مسيرين جدد وتوسيع نطاق الأنشطة المصادق عليها ونقل النشاط إلى مقرات جديدة وفتح فروع جديدة واقتناء جزء من رأس مال شركات الوساطة بالبورصة.

وفي إطار المنهج الذي اعتمده هيئة السوق المالية لتدعيم الكفاءة المهنية للأشخاص العاملين تحت سلطة وسطاء البورصة، اتخذت الهيئة أحكاماً استثنائية تنصّ على منح جمعية وسطاء البورصة لبطاقات مهنية خصوصية لصالح الأشخاص الذين يمارسون نشاط التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير والذين استوفوا شرطي الخبرة والكفاءة العلمية.

وفي نطاق تفعيل هذه الأحكام، أصدرت هيئة السوق المالية القرار العام عدد 15 المتعلق بأحكام استثنائية بخصوص تطبيق القرار العام عدد 4 لهيئة السوق المالية بتاريخ 24 أفريل 2000 المتعلق بقائمة الأنشطة التي تستوجب مسك بطاقة مهنية من قبل الأشخاص الذين هم تحت سلطة وسيط البورصة أو العاملين لحسابه وكذلك شروط تسليمها وسحبها. وقد انتفع 46 متصرف في محافظ الأوراق المالية لدى وسطاء البورصة بهذا الاجراء الاستثنائي.

2 - مراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية و متصرفيهم والمواعيد لديهم موجوداتها

في إطار مهمة المراقبة تسهر هيئة السوق المالية على تطبيق القوانين والتراتيب المتعلقة بنشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية والمتصرفين والمواعدين لديهم والمسيرين والأعوان العاملين تحت إشرافهم.

2-1- مراقبة المعلومات المتعلقة بالتصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية تتعلق المراقبة بقيمة التصفية التي سيتم نشرها والقوائم المالية الثلاثية ومعايير التصرف الحذر ومتابعة تسوية الإخلالات والمخالفات المسجلة.

وتقوم هيئة السوق المالية يوميا بالتثبت من ارسال قيمة التصفية التي يقع نشرها بالنشرية الرسمية لهيئة السوق المالية.

حيث أنه بعد تعديل طراً على قيمة تصفية لمؤسستي توظيف جماعي في الأوراق المالية تم نشرها، طلبت هيئة السوق المالية من المتصرفين المعنيين مدها بالتفسيرات اللازمة وقامت بالتثبت من أنه لم يتم اجراء أي عملية اكتتاب أو اعادة شراء على أساس قيمة التصفية التي وقع نشرها قبل التعديل.

وشهدت سنة 2011 تحسنا ملحوظا في عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي قامت باحترام الاجال المعمول بها حسب التشريعات الجاري بها العمل فيما يخص ايداع القوائم الثلاثية. فقد سجلت الثلاثية الأخيرة من سنة 2011 عدم احترام مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية للأجل القانوني ولم يتعدى التأخير المسجل الخمسة عشر يوما.

وتقوم هيئة السوق المالية بالتثبت من مدى تطابق القوائم المالية المقدمة. وبمناسبة إكتشاف أخطاء على مستوى هذه القوائم طلبت الهيئة من متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية تصحيحها.

سجلت الثلاثية الأخيرة من سنة 2011 ارتفاعا في عدد القوائم المالية السليمة من الأخطاء. وبعد فحص القوائم المالية الثلاثية لشركات الاستثمار ذات رأس مال متغير. تمّ سنة 2011 رصد تجاوزات على مستوى معايير التصرف الحذر من قبل المودع لديهم ومراقبي الحسابات.

وقد تمّت دعوة متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية إلى تفسير أسباب هذه التجاوزات واتخاذ التدابير اللازمة قصد إحترام التشريعات الجاري بها العمل.

وفيما يخصّ شركات الاستثمار ذات رأس مال متغير التي سجّلت تجاوزات هامّة ومتكررة على مستوى معايير التصرف الحذر فقد طلبت منهم هيئة السوق المالية تقديم برنامج عمل مفصّل وجدول زمني للتصحيح.

كما دعت هيئة السوق المالية المودع لديهم موجودات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المعنية إلى تكثيف مراقبتهم وإعلام هيئة السوق المالية بالإخلالات المسجلة. وقد سجلت سنة 2011 ما يلي :

- انخفاضاً في عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال متغير المسجلة لتجاوزات على مستوى معيار توزيع الأصول بين أوراق ماليّة وأموال وشبه سيولة (20%/80%) من 15 إلى 11 شركة من مجموع 43 شركة؛
- انخفاضاً في عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال متغير المسجلة لتجاوزات على مستوى معيار توظيف الأصول الصافية في أسهم وحصص مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية من 6 إلى شركتين من مجموع 43 شركة؛
- انخفاضاً في عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال متغير المسجلة لتجاوزات على مستوى معيار توظيف الأصول في سندات مصدرة أو مضمونة من قبل نفس المصدر من 13 إلى 9 شركات من مجموع 43 شركة؛
- كما شهدت سنة 2011 ارتفاعاً طفيفاً على مستوى عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال متغير المسجلة لتجاوزات على مستوى معيار امتلاك نفس الصنف من الأوراق المالية لنفس المصدر من 1 إلى 3 شركات.

2-2- المراقبة الناجمة على التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي خلال مدّة نشاطها

تهدف المراقبة إلى التثبت من أنّ أي تغيير يطرأ على عنصر من عناصر ملف الترخيص في تكوين مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية كان موضوع إعلام للمساهمين وحاملي الحصص وفقاً للشروط المنصوص عليها بالنصوص الترتيبية الجاري بها العمل.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تمكين المستثمرين من الحصول على وثائق محيئة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم، دعت هيئة السوق المالية متصرفي صناديق مشتركة للتوظيف التي طرأت عليها تغييرات إلى تحيين القانون الداخلي ونشرة إصدار الصناديق المعنية. كما دعت المتصرفين المعنيين إلى السهر على أن تعكس هذه الوثائق كلّ الأحداث والتغييرات التي عرفتتها مؤسسات التوظيف الجماعي منذ حصولها على الترخيص.

ويجدر التذكير أنّ تسجيل نشرة الإصدار المحيئة لدى هيئة السوق المالية يتمّ بدون مقابل. وقد تم سنة 2012 تسجيل الوثائق التي تمّ الشروع في تحيينها سنة 2011.

2-3- مراقبة متصرفي مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

في هذا الإطار تهدف المراقبة إلى التثبيت من توافق رأس مال شركات التصرف مع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها ومن التنظيم والإجراءات المعمول بها والوسائل البشرية والمادية المعتمدة ووظيفة المسؤول عن مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية ومسك البطاقات المهنية من قبل المتصرف في محافظ الأوراق المالية وتركيب لجنة الاستثمار.

وفي إطار مراقبة مدى تناسق رأس مال شركات التصرف مع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها، تقوم هيئة السوق المالية بالتثبت من أن رأس مال شركات التصرف لا يقل في أي وقت عن 0,5% من مجموع الموجودات التي عهد لها بالتصرف فيها.

وقد تم سنة 2011 رصد شركتي تصرف لم تحترما هذا المعيار ودعتهما هيئة السوق المالية إلى تسوية وضعيتهما.

وفيما يخص احترام الواجبات المتعلقة بتوفير الوسائل البشرية والمادية فقد دعت هيئة السوق المالية سنة 2011 المتصرفين المتواجدين أمام حالات الجمع بين وظائف التصرف في محافظ الأوراق المالية الجماعية والفردية إلى تفادي هذا النقص وقد تمت تسوية هذه الوضعية.

كما شرعت هيئة السوق المالية خلال سنة 2011 في تحيين ملفات المتصرفين الذين التمسوا ترخيص هيئة السوق المالية لتكوين مؤسسات توظيف جماعي في الأوراق المالية أو قاموا بتحيين وثائق مؤسسات التوظيف الجماعي التي عهد لهم بالتصرف فيها.

وفي إطار تعزيز الكفاءة المهنية وجودة التصرف تقوم هيئة السوق المالية بالتثبت من مسك المتصرفين في محافظ الأوراق المالية لبطاقة مهنية قصد مباشرة نشاطهم. وقد دعت الهيئة متصرف إلى تسوية وضعيته، وهي بصدد إعادة النظر في شروط تسليم بطاقته المهنية.

ومن أجل تحسين مجال الرقابة لدى المتصرفين قامت هيئة السوق المالية بالمراقبة اللازمة قصد التثبيت من وجود وظيفة مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية وأن المسؤول الذي تم تعيينه لا يوجد في وضعية عدم توافق وظائف.

وتم رصد شركتنا تصرف، خلال سنة 2011 لم تقم بتعيين مسؤول عن مراقبة الامتثال والرقابة الداخلية وقد تمت تسوية هذه الوضعية سنة 2012.

كما تقوم هيئة السوق المالية أيضا بالتثبت من آجال توجيه تقارير المسؤولين عن مراقبة الإمتثال والرقابة الداخلية إلى هيئة السوق المالية. ففي سنة 2011، دعت هيئة السوق المالية متصرفي مؤسسات التصرف في محافظ الأوراق المالية المعنية الذين لم يرسلوا التقارير المعنية إلى احترام الترتيب الجاري بها العمل في هذا المجال.

وفي إطار التثبت من تركيبة لجنة الإستثمار وطريقة عملها لاحظت هيئة السوق المالية من خلال تحيين نشرة اصدار صندوق مشترك للتوظيف وجود عضو بلجنة الإستثمار لا تتوفر فيه الشروط اللازمة وفقا للترتيب الجاري بها العمل وقد دعت هيئة السوق المالية المتصرف المعني إلى تسوية هذه الوضعية.

2-4- مراقبة المودع لديهم موجودات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

في إطار تحيين ملفات المودع لديهم خلال سنة 2011 قامت هيئة السوق المالية بمراقبة التنظيم والإجراءات المعمول بها لدى المودع لديهم والوسائل البشرية والمادية المعتمدة ومدى وجود حالات الجمع بين وظيفة مسير المؤسسة المودع لديها و مسير مؤسسة التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

كما قامت هيئة السوق المالية بالتثبت من أن المودع لديهم يقومون بمراقبة مدى قانونية القرارات المتخذة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية و يتولون إعلام هيئة السوق المالية بكل الإخلالات والتجاوزات المسجلة.

وقد لاحظت هيئة السوق المالية أن مراقبة بعض المؤسسات المودع لديها لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية لا يتم بصفة مستمرة لذلك دعت هيئة السوق المالية سنة 2011 المؤسسات المودع لديها المعنية إلى تكثيف عمليات المراقبة وإعلامها بالإخلالات المسجلة.

III - حماية المدّخرين بمناسبة النظر في الشكاوى

تعهدت هيئة السوق المالية خلال سنة 2011 بإثني عشر شكاية مقابل ثلاثة عشر شكاية في سنة 2010. وهذه الشكاوى كانت صادرة خاصة عن صغار مساهمين وموجهة ضد وسطاء بالبورصة.

من بين الإثني عشر شكاية، تم إجراء تحقيقات في ثمانية منها وإحالة نتائج هذه التحقيقات على مجلس هيئة السوق المالية خلال نفس السنة. أما الأربع شكاوى المتبقية فهي قيد اجراء التحقيقات في موفى سنة 2012. وتميزت الشكاوى التي تم البت فيها خاصة إما بغياب

المخالفات بالنظر للوقائع الواردة ضمنها أو توصل أطراف النزاع فيها الى صلح. وتعلقت مواضعها خاصة بما يلي:

1 - سوء تنفيذ أوامر بورصة

تلقت الهيئة شكايتين يعرض فيها محرريها، وهما حريفان لدى شركة وساطة بالبورصة، أن هذه الأخيرة قد قامت باقتناء أسهم لحسابيهما والحال انهما لم يصدرا أي أوامر في الغرض. وبالتحري في الموضوع لدى شركة الوساطة المعنية لم تقدم هذه الاخيرة ما يفيد أن الأوامر التي تمت بموجبها شراء اسهم لفائدة الشاكين كانت صادرة عنهما مخالفة بذلك الترتيب الجاري بها العمل والتي ختمت على وسيط البورصة أن يكون قادرا على إثبات أن الأمر قد تم إصداره من قبل صاحب الأمر. وخلال النظر في الشكاية توصل أطراف النزاع إلى إتفاق بالتراضي وتم سحب الشكايتين من قبل أصحابها. وقد قرر مجلس الهيئة توجيه لفت نظر إلى شركة الوساطة حتى تلتزم بالترتيب الجاري بها العمل في ما يتعلق بمعالجة أوامر البورصة.

كما وجهت شكاية أخرى ضد وسيط بالبورصة وبنك بوصفه وسيط مرخص له مكلف بالإدارة يعرض فيها صاحبها أن المشتكى بهما أخلا بالتزاماتهما التعاقدية بوصفهما وكلاء في تنفيذ أوامر بيع لأسهم راجعة له لاسيما وأن المشتري كان صهر الرئيس المخلوع. إلا أنه بالتحري في الموضوع، تبين أن إدعاءات الشاكي ليست في محلها لأن المؤيدات الخاصة بعملية البيع تفيد بأنها قد تمت طبقا لتعليمات الشاكي وأن شركة الوساطة والبنك قد احترما التزاماتهما المهنية. كما أن الشاكي لم يحضر لدى هيئة السوق المالية للنظر في موضوع شكايته رغم استدعائه.

2 - عدم احترام واجب التثبت من حسن قابلية تداول أسهم

تلقت الهيئة شكاية صادرة عن شركة موجهة ضد وسيط بالبورصة الذي تم تكليفه بإتمام إجراءات تسجيل إحالة أسهم بالبورصة، وهي أسهم مصدره من قبل الشركة الشاكية، بإعتبار أن أحد أطراف العملية هو المدير العام السابق للشاكية. وبالتحري في الموضوع تبين أن الوسيط بالبورصة إتخذ جميع الاجراءات التي توجبها الترتيب المعمول بها في مجال تسجيل إحالة الأسهم بالبورصة.

وفي شكاية أخرى طلب صاحبها من الهيئة إبطال عملية تسجيل بالبورصة الجزتها شركة وساطة بدعوى ان الأسهم المباعة هي موضوع رهن منقول. وبالتحري في الموضوع من قبل مصالح الهيئة تبين انه سبق للشاكي ان تقدم بشكاية حول نفس الموضوع كانت قد تم عرضها على مجلس الهيئة وأصدر في شأنها قرارا.

3 - إسترجاع أموال راجعة لحريف

اعترض شاكي على رفض شركة وساطة بالبورصة تمكينه من كامل المبلغ الذي قام بتوظيفه. وأثبتت التحقيقات ان الخلاف مرده ابرام الشاكي لاتفاقية مع المسيرين السابقين للشركة المعنية. وبعرض الوثائق والمؤيدات المدلى بها من قبل الشاكي على أنظار المسيرين الحاليين. سارعوا في تمكين الشاكي من كافة مستحقاته.

4 - ممارسة الحقوق المرتبطة بالأسهم

تم رفع شكاية ضد شركة مدرجة بالبورصة يعرض فيها محرروها بأن الشركة المعنية بوصفها مودع لديها أسهمهم. قد أخلت بواجباتها من حيث عدم ممارستها لفائدتهم لحقوق الاكتتاب الراجعة لهم بمناسبة عملية ترفيع نقدا في راس مال الشركة. إلا أن الأبحاث الجراة بينت أن الأسهم الراجعة للشاكين ليست مودعة في حساب إدارة وإنما هي مسجلة لدى الشركة المعنية بما يجعل ممارسة الحقوق المرتبطة بالأسهم حسب التشريع الجاري به العمل يعود لمالك الأسهم وليس للشركة المصدرة.

5 - معلومات واردة بنشرة إصدار

وجهت شكاية ضد شركة مدرجة بالبورصة يدعي فيها محررها بأن الشركة المعنية عمدت إلى إيقاع العموم في الخطأ من خلال نشر معلومات خاطئة ومضللة حول آفاقها المستقبلية وتضخيم قيمة أسهمها وذلك ضمن نشرة الإصدار المتعلقة بإدراج أسهمها في سوق البورصة. وتبين أن الشاكي كان قد تقدّم في السنوات الفارطة بشكاية حول نفس الموضوع وقد أصدر في شأنها مجلس الهيئة قرارا. وباعتبار عدم تضمّن الشكاية المقدّمة أية عناصر جديدة تستوجب إعادة البحث في الموضوع. تم حفظ الملف.

VI - أبحاث هيئة السوق المالية

خلال سنة 2011. قامت هيئة السوق المالية بفتح ستة أبحاث. ثلاثة منها تم ختمها خلال نفس السنة وتعلقت على التوالي بشركة وساطة بالبورصة وشركة تصرف وشركة تعرض خدمات استثمار دون حصولها على ترخيص مسبق من السلطات المختصة. وأجري هذا البحث الأخير بالتعاون بين الهيئة والبنك المركزي التونسي والإدارة العامة للديوانة.

أما الأبحاث الثلاث الأخرى. والتي لا تزال جارية. فتعلقت بسوق أسهم شركات مدرجة بالبورصة. وكان مصدر اثنين منها دائرة مراقبة السوق لدى هيئة السوق المالية التي لاحظت إرتفاع غير عادي لأسعار أسهم شركتين مدرجتين بالبورصة تزامن مع تبادل كميات هامة على أسهمهما.

أما البحث الثالث فقد تم فتحه تبعا لإحالة تلقتها هيئة السوق المالية من اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة تعلقت بممارسات قام بها مجموعة من الأشخاص بخصوص أسهم شركة مدرجة بالبورصة قد تشكل جرائم بورصة.

وفيما يتعلق بالأبحاث التي ختمت خلال سنة 2011 فقد تعلقت بالمواضيع التالية:

1- بحث لدى شركة وساطة بالبورصة

أجرت الهيئة بحثا لدى شركة وساطة بالبورصة تبعا لعجزها عن دفع الاموال بعنوان عمليات أجزتها بالبورصة لفائدة حرفائها. فبعد أن تبين للشركة التونسية بين المهنيين للإيداع والمقاصة والتسوية حصول هذا العجز. قامت بتعليق العمليات المنجزة من قبل شركة الوساطة المعنية والتي لم يتسن فيها الدفع وإعلام كل من هيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس طبقا للتراتب الجاري بها العمل في هذا المجال. وقامت بورصة الأوراق المالية من جهتها بإلغاء العمليات موضوع العجز طبقا لما يخولها لها أحكام الفصل 113 من الترتيب العام للبورصة.

وقد بينت الأبحاث المجرأة أن تدخلات الوسيط المعني لفائدة أحد حرفائه كانت تشوبها عدة إخلالات. وتمثل هذه الإخلالات في عدم حيازته للأموال اللازمة قبل تنفيذ أوامر الشراء الصادرة عن حريفه الى جانب إستعمال الأموال الراجعة للحرفاء لحساب ولمصلحة شركة الوساطة.

وعلى إثر هذا البحث. تم إتخاذ إجراءات تأديبية ضد شركة الوساطة المعنية في شخص ممثلها القانوني. وذلك تنفيذا لقرار مجلس الهيئة توجيه توبيخ للشركة لعدم إحترامها الأحكام القانونية والترتيبية التي توجب توفر الأموال اللازمة في حساب خاص بالحرفاء قبل تنفيذ أمر الشراء كتلك التي تمنع إستعمال الأموال الراجعة للحرفاء للحساب الخاص. وقد قامت شركة الوساطة المعنية بالطعن في هذا القرار أمام محكمة الإستئناف.

2 - بحث لدى شركة تصرف

لاحظت مصالح الهيئة قيام شركة تصرف بنشر معلومات حول صندوقين مشتركين للتوظيف لرأس مال تنمية وذلك على موقعها بشبكة الأنترنت والحال أن هذه الصناديق لم تحصل على ترخيص هيئة السوق المالية طبقا للتراتب الجاري بها العمل.

وتبين من خلال الأبحاث أن المعلومات المنشورة تتعلق بصندوقين موضوع طلبي ترخيص من هيئة السوق المالية تقدمت بهما شركة التصرف المعنية وهما بصدد الدرس من قبل مصالح الهيئة. وبرر مسير شركة التصرف هذه الوضعية بأن موقع الواب الذي تم نشر المعلومات بواسطته حول الصندوقين لا يزال في مرحلة تجربة.

وقد إعتبر مجلس الهيئة ان ممارسات شركة التصرف المعنية مخالفة لأحكام الفصل 112 من ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي وشركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لحساب الغير. والذي يحدد خصائص المعلومة الموجهة للحرفاء. وعليه. وعملا بأحكام الفصل 40 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994. قرر مجلس الهيئة توجيه أمر إلى شركة التصرف المعنية بوضع حد لهذه الممارسات بحذف المعلومات من موقعها على الواب باعتبارها معلومات مضللة.

3 - بحث حول عمليات مالية غير مرخص فيها :

تم فتح بحث بخصوص شركة تعرض خدمات استثمارية دون حصولها على ترخيص مسبق في الغرض.

وأفرزت الابحاث الجراة ان الشركة المعنية. والتي تقدم نفسها على انها مثلة لشركة اجنبية متمركزة بهونغ كونغ. احدثت في اطار مجلة تشجيع الاستثمارات بوصفها شركة خدمات يتمثل موضوعها الاجتماعي في القيام بالدراسات في التسويق وذلك في ميدان التجارة الالكترونية. إلا أنه. وخلافا للنشاط المصرح به. تبين أن النشاط الفعلي للشركة هو السعي المصفاي المالي إذ هي تعرض على الأشخاص المقيمين بالبلاد التونسية الإستثمار في بورصة الصين للذهب والفضة وذلك دون حصولها على التراخيص اللازمة.

لذا قرر مجلس الهيئة التنبيه على الشركة المعنية بوجوب التوقف عن ممارسة اي نشاط للتوسط المالي ونشر بلاغ بالنشرية الرسمية للهيئة والصحف لتحذير العموم من أنشطة الشركة المعنية. كم تقرر إعلام الهيئة التعديلية الصينية وكذلك هيئة هونغ كونغ. وتبعاً لهذا التنبيه. تقدمت الشركة بمطلب قصد الحصول على ترخيص لممارسة نشاط التصرف في محافظ الاوراق المالية لغير المقيمين في إطار مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين.

V - التعاون مع الأجهزة القضائية والهيئات المتخصصة

تميزت سنة 2011 بالتعاون الوثيق بين هيئة السوق المالية من جهة والسلطات القضائية الى جانب مختلف اللجان المتخصصة التي تم بعثها إثر ثورة 14 جانفي 2011، على غرار اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد ولجنة المصادرة واللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة واللجنة الوطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصفة غير مشروعة.

فمنذ 19 جانفي 2011، تم تكليف هيئة السوق المالية، بموجب إنابات عدلية في إطار القضايا التي رفعت ضد الرئيس السابق وزوجته وأفراد عائلتهما، للقيام بجرد وتجميد الأوراق المالية الراجعة للأشخاص المضمنون فيهم لدى وسطاء البورصة والبنوك التي تمارس نشاط مسك وإدارة حسابات الأوراق المالية وشركات التصرف في المحافظ وشركات استثمار ذات راس مال تنمية.

وبتاريخ 8 فيفري 2011، قامت هيئة السوق المالية بموجب الإنابات العدلية المشار إليها بدعوة مختلف المتدخلين بتجميد تداول الأوراق المالية الراجعة لـ 53 شخصا طبيعيا بإعتبارهم من أفراد عائلة الرئيس المخلوع أو زوجته أو لهم علاقة بهم بتجميد الأوراق المالية الراجعة لـ 123 شركة مملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الأشخاص المضمنون فيهم. وبلغت قيمة الأموال المجمدة (من اسهم ورقاع وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية) حوالي 653 مليون دينار في التاريخ المذكور.

وتابعت هيئة السوق المالية بصفة متواصلة وضعية الأصول المجمدة. فعلى إثر تعيين مؤتمنين عدليين لحفظ وإدارة ممتلكات المضمنون فيهم وتعيين متصرفين قضائيين لسد الشغور الحاصل على مستوى التصرف في الشركات، وتولت هيئة السوق المالية التنسيق بين الأجهزة القضائية التي أمرت بالتجميد وبين المتدخلين في السوق الراجعين لها بالنظر حتى يتسنى حماية أصول الشركات المعنية وضمان استمرارية نشاطها.

اتجاهات هيئة السوق المالية في تأويل بعض الأحكام القانونية والترتيبية

تتولى هيئة السوق المالية ضمن مهام الإحاطة التي تقوم بها لفائدة المتدخلين بالسوق الإجابة على الاستشارات الواردة عليها كما تبادر كذلك بتقديم آجهااتها في تأويل الأحكام التشريعية والترتيبية بما يسهم في توضيح بعض جوانب الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للسوق المالية.

وخلال سنة 2011 تولت هيئة السوق المالية الإجابة على عدة استشارات تعلق بالخصوص بالمسائل التالية :

1 - تصفية حسابات مدينة:

تمت استشارة هيئة السوق المالية من قبل وسيط البورصة حول إمكانية قيامه بتصفية حسابات مدينة راجعة لبعض حرفائه وذلك من خلال بيع السندات التي تتضمنها تلك الحسابات.

وفي إجابتها أفادت الهيئة الطالب أن كل تصفية لحسابات مدينة يبادر بها وسيط البورصة بطريقة أحادية هي مخالفة للقانون باعتبارها تمس من حقوق الملكية الراجعة للحرفاء. وإن كل قرار ببيع السندات الراجعة لهم يجب أن يكون مرخصا فيه من قبل السلط القضائية المختصة في إطار قضية لاسترجاع الديون المستحقة.

2 - فتح مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية لحسابات لدى مؤسسة بنكية غير تلك المودع لديها موجوداتها:

تعهدت الهيئة باستشارة صادرة عن وسيط البورصة يستفسر فيها عن إمكانية فتح مؤسسة توظيف جماعي في الأوراق المالية لحسابات إيداع لدى مؤسسة بنكية غير تلك المودع لديها موجوداتها. وفي إجاباتها اعتبرت الهيئة أنه بالنظر إلى أن الأمر بتعلق بمجرد توظيف فليس هناك أي مانع قانوني أو ترتيبي يحول دون إمكانية فتح تلك الحسابات.

3 - مدى خضوع إحالة اسهم إلى أحكام الفصل 87 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994

طلبت بورصة الأوراق المالية بتونس من هيئة السوق المالية إفادتها برأيها حول مدى خضوع إحالة أسهم شركة مساهمة عامة غير مقيمة إلى أحكام الفصل 87 من القانون عدد 117 لسنة 1994.

إجابة على هذا التساؤل. ذكرت الهيئة أن الفصل 87 أنف الذكر قد استثنى المعاملات الواقعة

بين أشخاص غير مقيمين والمتعلقة بأوراق وأدوات مالية مصدرة من قبل شركات غير مقيمة خاضعة للقانون التونسي من تطبيق أحكام القانون عدد 117 لسنة 1994 وذلك دون التمييز بين شركات المساهمة العامة وشركات المساهمة الخصوصية. إلا أنه يجب على هذه الشركات التصريح بتلك المعاملات مجاناً لدى بورصة الأوراق المالية بتونس في أجل أقصاه 15 يوماً من تاريخ توثيقها على دفاتها.

4 - طلب كشف في محافظ أوراق مالية

تعهدت هيئة السوق المالية بطلب للحصول على كشف في محافظ أوراق مالية. وقد افادت الهيئة الطالب بأنه طبقاً لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2000 المؤرخ في 21 مارس 2000 المتعلق بإرساء السندات غير المادية ونصوصه التطبيقية، يتمّ مسك حسابات الأوراق المالية من قبل:

- الشخص المعنوي المصدر بالنسبة للشركات من غير شركات المساهمة العامة؛
- الشخص المعنوي المصدر أو الوسيط المرخص له المفوض من قبله (وسطاء البورصة أو مؤسسات القرض أو شركة الإيداع والمقاصة والتسوية) بالنسبة إلى شركات المساهمة العامة.

5 - طلب إبطال بيع أسهم

تمّ إعلام هيئة السوق المالية بقرار قضائي بات يقضي بإبطال عملية بيع أسهم وذلك قصد اتخاذ التدابير لازمة.

وفي ردّها على هذا الإعلام ذكّرت الهيئة الطالب بأنّها لا تتولى مسك حسابات الأوراق المالية للشركات وأنّ تسجيل المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية يتمّ ببورصة الأوراق المالية بتونس حسب صريح الفصل 71 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية.

الإنفتاح على المحيط

I - التعاون الدولي

في نطاق التواصل مع الهيئات التعديلية الأجنبية، تركزت جهود هيئة السوق المالية خلال 2011 على الاجابة على استفسارات نظرائها الاجانب فيما يتعلق بالتشريع المنظمة للسوق المالية التونسية وتطبيقاتها والتعاون معها في اطار المنظمات العالمية والإقليمية.

كما انطلقت الهيئة في اواخر 2011 في برنامج تقييم للقطاع المالي التونسي في جانبه المتعلق بأسواق المال وذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

1 - الإجابة على استفسارات النظيرات الأجانب فيما يتعلق بالتشريع المنظمة للسوق المالية التونسية:

تلقت الهيئة جملة من الاستفسارات تقدمت بها هيئات تعديلية مثيلة لبلدان أجنبية على غرار سلطنة عمان، نيجيريا، المغرب، جمهورية المالديف، تنزانيا، الاتحاد النقدي لغرب افريقيا وإفريقيا الجنوبية. وقد تعلقت هذه الاستفسارات بما يلي:

- الشروط المتعلقة براس المال الادنى الخاص بهياكل راس المال تنمية والعمولات والمعاليم الموظفة للحصول على الترخيص لممارسة نشاطها؛
- ملائمة الموارد البشرية لشركات التصرف في محافظ الاوراق المالية لفائدة الغير؛
- القوانين والتراتب المتعلق بصناديق الاستثمار؛
- القوانين المتعلقة براس المال تنمية؛
- هيئات التعديل الذاتي organismes autorégulés؛
- قواعد الاستثمار الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي؛
- التشريع الجاري به العمل فيما يتعلق بالصناديق المشتركة للتوظيف في الاوراق المالية.

2 - التعاون في اطار المنظمات الدولية والإقليمية

تولت هيئة السوق المالية في هذا الإطار:

- تطبيق الاتفاقية المتعددة الأطراف للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال المتعلقة بالاستشارة والتعاون وتبادل المعلومات. وتنص الاتفاقية الممضاة في 25 ديسمبر

2009 من قبل هيئة السوق المالية على تعاون الهيئات التعديلية فيما بينها بهدف ضمان احترام القوانين والتراتب الجاري بها العمل في مجال اختصاصها؛

وفي هذا الإطار، قامت هيئة السوق المالية بإفادة نظيرتها في الصين والهنغ كونغ بمعطيات قد تكون وجيهة وذات فائدة بالنسبة لهما في القيام بمهامهما الرقابية؛ كما قامت هيئة السوق المالية بطلب معلومات حول وسيط بالبورصة وحول عملية مساهمة عامة من المجلس الاقليمي للادخار العمومي والأسواق المالية التابع للاتحاد النقدي لغرب افريقيا الذي افاد الهيئة بإجابات مرضية على تساؤلاتها؛

• الاجابة على استبيانات ذات مواضيع مختلفة وقد أجابت الهيئة، خلال 2011، على الاستبيانات التالية:

- الاستبيان السنوي الرابع الذي تعده لجنة الأسواق المالية الناشئة التابعة للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال الذي تضمن أسئلة حول التحديات على مستوى التعديل والرقابة، الانشطة الرقابية للهيئات التعديلية، المحاكم المختصة، الاخطار المنظومية، المشتقات المتداولة بالسوق الموازية، وكالات التقييم وأسواق المشتقات المتعلقة بالمواد الاولية؛

- استبيان المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال المتعلق بالتكوين والتدريب؛
- الاستبيان حول « تسويق مؤسسات التوظيف الجماعي عبر الحدود » لفريق العمل المكلف بمؤسسات التوظيف الجماعي وشركات التصرف المتعلقة بها والتابع للشراكة المؤسسية بين الهيئات المنظمة للأسواق المالية لبلدان حوض البحر الابيض المتوسط.

3 - المشاركة في التظاهرات الدولية

خلال سنة 2011، شاركت هيئة السوق المالية في التظاهرات التالية :

- الدورة السادسة والثلاثين للاجتماع السنوي للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال المنعقد بافريقيا الجنوبية. ولقد انتظمت على هامش هذا الاجتماع حلقات دراسية تناولت بالنظر المحاور الآتية:
- دور الهيئات التعديلية للأسواق المالية فيما يتعلق بالأخطار المنظومية؛
- تطوير اسواق الدين المحلية - التحديات والتدابير الواجب اتخاذها؛

- النظام العالمي الجديد لحوكمة المؤسسات: الاسئلة المطروحة والتوجهات الدولية الجديدة في مادة الحوكمة؛
- تثقيف المستهلك.

• الدورة السنوية لاجتماع المعهد الفرنكفوني لهياكل الإشراف على أسواق المال الذي انتظم بالغابون. ولقد وقع التطرق خلال هذه الدورة إلى جملة من المواضيع الهامة أبرزها:

- شروط وإيجابيات الإدراج بالبورصة؛

- المعايير الدولية للمحاسبة؛

- مراقبة الهيئة التعديلية للمعلومة المالية؛

- العقوبات المسلطة على جرائم السوق من طرف الهيئة التعديلية.

• الملتقى المنظم من قبل مجلس الاسواق المالية التركي بالاشتراك مع مجلس الاوراق المالية والتبادل الأمريكي باسطنبول حول الأبحاث والرقابة والتعديل المتعلق بوسطاء البورصة:

• الاجتماع المنعقد بباريس بين خبراء مؤسسات التوظيف الجماعي في اطار الشراكة المؤسساتية بين الهيئات المنظمة للأسواق المالية لبلدان حوض البحر الابيض المتوسط.

• الملتقى التكويني السنوي الذي نظمته المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال بمدير حول المستجدات على مستوى البحوث وتثقيف المستثمر والمبادئ الجديدة للمنظمة العالمية لهيئات اسواق المال:

• الملتقى المنتظم تحت اشراف المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال بالاشتراك مع معهد الاستقرار المالي بمدير حول سجلات التداول والبنية التحتية للسوق:

• الاجتماع السنوي للشراكة المؤسساتية بين الهيئات المنظمة للأسواق المالية لبلدان حوض البحر الابيض المتوسط المنعقدة بمراكش. ولقد تضمنت هذه الاشغال اجتماعا لرؤساء الهيئات التعديلية المنخرطة في الشراكة المؤسساتية المذكورة لتباحث عدة نقاط بجدول اعمالها أهمها المستجدات المحلية والعالمية المتعلقة بأسواق المال. اجراءات ومناهج عمل فرق البحث المنبثقة عن الشراكة المذكورة والمكلفة بدراسة المواضيع التالية (مؤسسات التوظيف الجماعي / المعلومة المالية / جرائم السوق):

4 - برنامج تقييم القطاع المالي التونسي

شاركت هيئة السوق المالية انطلاقاً من اواخر 2011 في برنامج تقييم للقطاع المالي التونسي في جانبه المتعلق بالسوق المالية. ويهدف هذا البرنامج الى اعداد دراسة شاملة لوضعية السوق المالية التونسية، وذلك قصد بلورة جملة من المقترحات العملية لتطوير هذه السوق بما يتلاءم مع الظرفية الاقتصادية.

ولقد تضمن البرنامج المذكور الاجابة على استبيان مفصل. اعده البنك الدولي. عن واقع الاطار القانوني والترتيبي المنظم لمختلف الجوانب المتصلة بالسوق المالية اضافة الى جملة من المعطيات والأرقام المتصلة اساساً بأداء السوق، بالمتدخلين فيها وبالهيئة التعديلية.

وبطلب من خبراء البنك الدولي وقصد تدقيق عملية التقييم، وقع الإعداد لجداول زيارات ميدانية لمؤسسات وهيئات ذات صلة بالسوق المالية سواء مباشرة (الشركات المدرجة بالبورصة، وكالة ترقيم، بورصة الاوراق المالية بتونس...) او غير مباشرة (الهيئة العامة للتأمين، البنك المركزي التونسي...).

5 - الانشطة الاخرى للتعاون الدولي

عقدت جملة من اللقاءات بمقر هيئة السوق المالية مع:

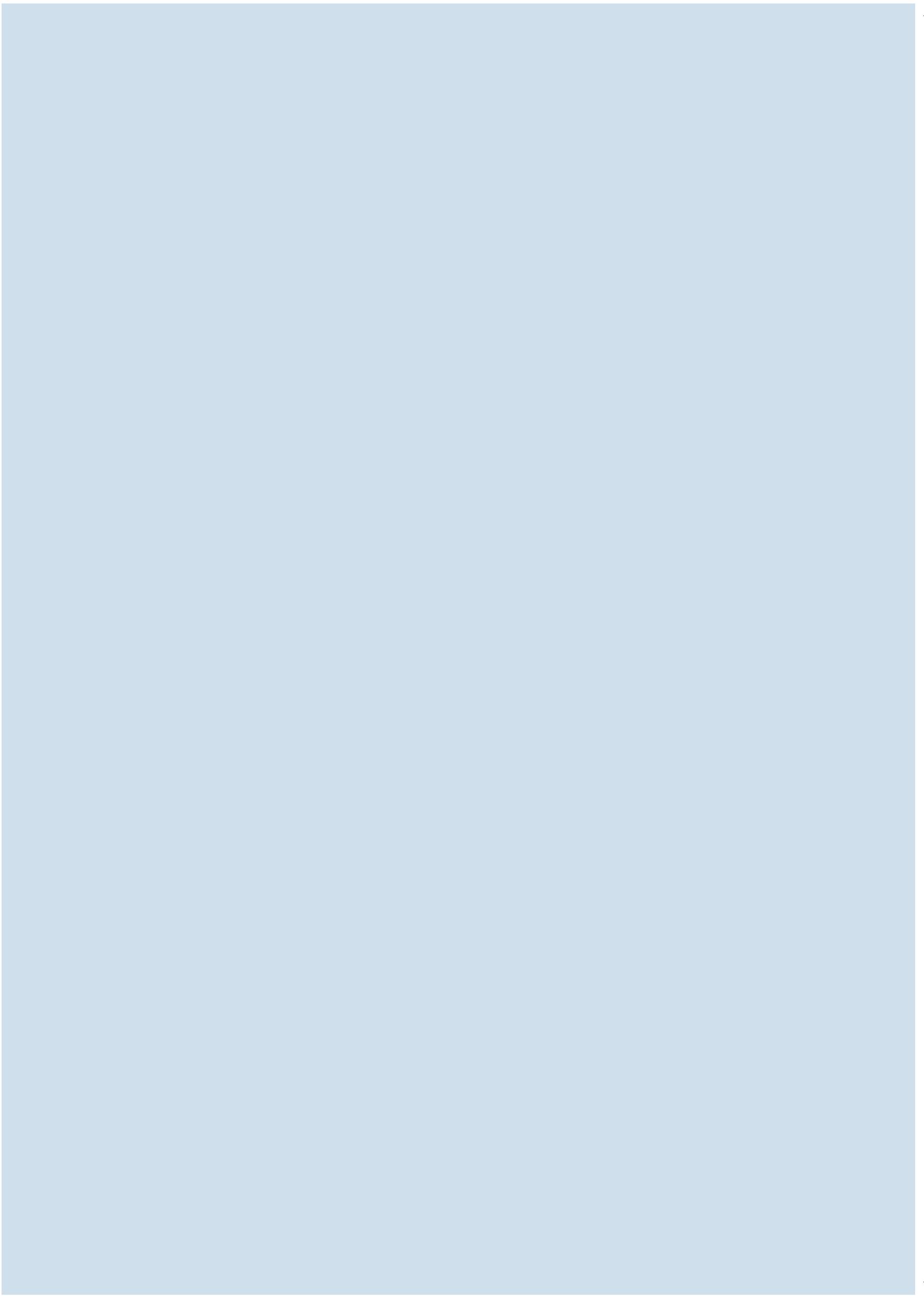
- ملحق البنك المركزي الايطالي والمكلف بالتعاون مع تونس لبحث مناخ الاستثمار في تونس؛
- ممثلين عن البنك الدولي للتباحث حول حوكمة المؤسسات البنكية الخاصة؛
- ممثلين عن هيكل أجنبية عالمية تتعاطى نشاط مسك حسابات أوراق مالية (global custodian) وتقوم بزيارات دورية لمعرفة واقع القانون المطبق والممارسات التي تميز السوق المالية التونسية فيما يتعلق بالنشاط المذكور (مثل بنك نيويورك مالون).

II - المشاركة في التظاهرات المحلية

على هامش الندوة الدولية حول التصدي للرشوة والفساد التي نظمتها اللجنة الوطنية للتقصي حول الرشوة والفساد بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية بتونس. قدم ممثلو هيئة السوق المالية عرضاً موضوعه «الاخلاقيات والرشوة» .

كما شاركت هيئة السوق المالية في عرض نظمه بنك الاعمال التونسي حول موضوع «خلق القيمة بالنسبة للمؤسسات البنكية وشركات الایجار المالي التونسية» .

العنوان الثالث تطور الأسواق المالية



العنوان الفرعي الأول السوق المالية التونسية

سجّلت السّوق الماليّة خلال سنة 2011 إدراج شركة «تلنات القابضة» بالسّوق الرّئيسيّة لبورصة تونس مقابل إدراج خمس شركات سنة 2010. وبذلك بلغ عدد المؤسّسات المدرجة بالبورصة 57 مؤسّسة في موفى سنة 2011.

وعلى مستوى سوق الإصدارات، بلغ حجم الموارد التي تمّت تعبئتها سنة 2011 بعنوان الإصدارات بالسّوق الماليّة 510,2 مليون دينار مقابل 1015,6 مليون دينار سنة 2010 وبذلك سجّلت نسبة مساهمة السّوق الماليّة في تمويل الاستثمار الخاص انخفاضا هامّا مقارنة بالسّنة الماضية حيث بلغت 5,7% مقابل 11,6% سنة 2010.

وبلغت رسملة البورصة في موفى سنة 2011 قيمة 14 452 مليون دينار مقابل 15 282 مليون دينار في موفى سنة 2010 وهو ما يمثل إنخفاضا بنسبة 5,4%. وقد سجلت حصّة المساهمة الأجنبيّة في رسملة البورصة سنة 2011 إرتفاعا طفيفا مقارنة بالسّنة السابقة لتبلغ 20,22% مقابل 20,15% في سنة 2010.

وأما على مستوى السوق الثانويّة فقد بلغ المعدّل اليومي للمبادلات 7,1 مليون دينار مقابل 10,8 مليون دينار سنة 2010. وتجدر الملاحظة أنّ الأموال المتبادلة بالبورصة دون اعتبار صفقات الكتل شهدت إنخفاضا هامّا بنسبة 38% لتبلغ بذلك 1497,8 مليون دينار مقابل 2405,8 مليون دينار سنة 2010.

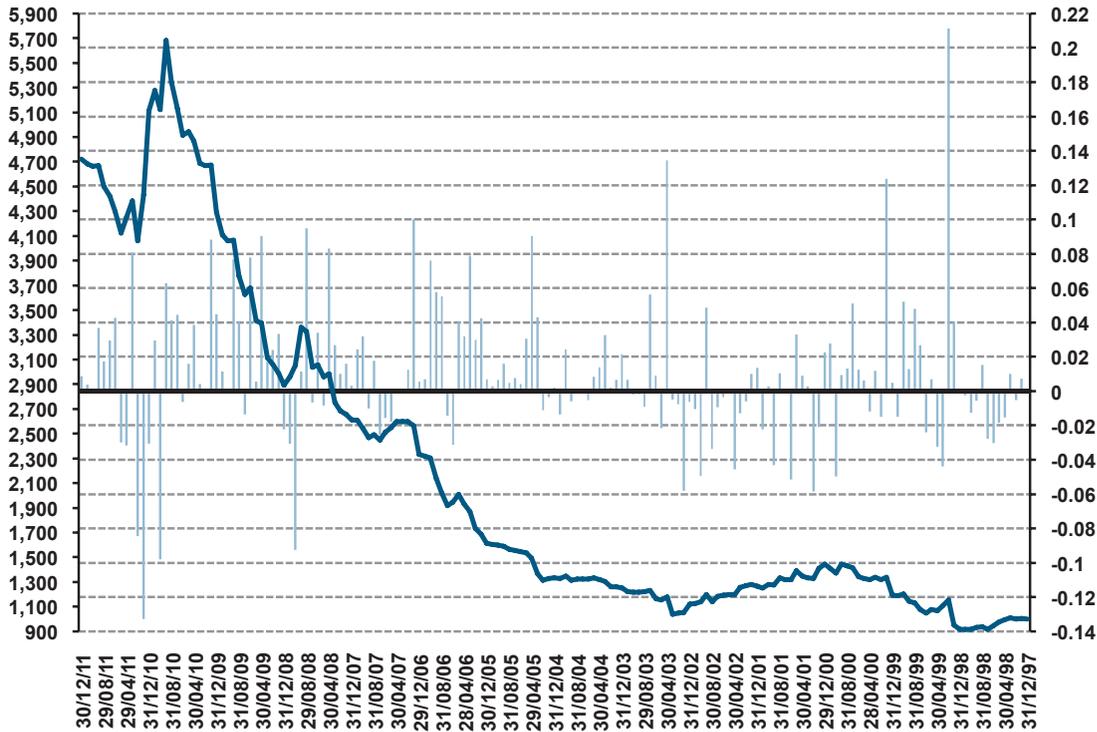
وأنهى مؤشر توناندكس سنة 2011 في مستوى 4722,25 نقطة مسجلا تراجعا بنسبة 7,63% مقابل ارتفاع بنسبة 19,13% سنة 2010. يعود هذا التراجع في المردود إلى مرحلة عدم الإستقرار السياسي، الإقتصادي والأمني التي عاشتها البلاد بعد أحداث الثورة التونسية. وهذا الوضع المضطرب أثار مخاوف لدى المستثمرين. الأمر الذي نتج عنه عمليات بيع هامة نتج عنها تأثير سلبي حاد على أسعار البورصة.

المؤشرات الرئيسية للسوق الثانوية

2011	2010	2009	2008	2007	
57	56	52	50	51	عدد الشركات المدرجة
14 452	15 282	12 227	8301	6527	رسملة السوق (مليون دينار)
22,4	24,1	20,8	15,0	13,1	نسبة الرسملة من الناتج المحلي (%)
4 722	5113	4292	2892	2614	مؤشر توناندكس (بالنقاط)
-7,6	19,1	48,4	10,7	12,1	نسبة تطور مؤشر توناندكس (%)

يوضح الرسم البياني اللاحق تطور المؤشر خلال سنة توناندكس منذ انطلاقه :

تطور مؤشر توناندكس منذ إصداره (قاعدة 1000 في 1997/12/31)



التقرير
السّنوي
2011

السوق الأوليّة

أ - مساهمة السوق الماليّة في تمويل الاستثمار الخاص :

بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2011 بعنوان الإصدارات بالسوق الماليّة 510,2² مليون دينار مقابل 1015,6 مليون دينار سنة 2010. تتوزّع كما يلي :

- ترفيع في رأس المال : 94,8 مليون دينار مقابل 301,7 مليون دينار سنة 2010؛
- قروض رقاعية : 415,5 مليون دينار مقابل 713,9 مليون دينار سنة 2010؛
- وبذلك بلغت نسبة مساهمة السوق المالية في تمويل الاستثمار الخاص % 5,7 سنة 2011 مقابل % 11,6 سنة 2010³.

تطور نسبة تمويل الاستثمار الخاص (2011-2000)

بالمليون دينار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
94,8	301,7	301,3	251,7	126,4	164,0	63,8	70,0	13,5	8,0	113,0	الترفيّع في رأس المال
415,4	713,9	675,0	392,0	313,2	150,8	130,8	103,5	101,0	233,0	297,0	القروض الرقاعية
-	-	-	-	50,0	50,0	-	-	-	-	-	صندوق مشترك للديون
510,2	1015,6	976,3	643,7	489,6	364,8	194,6	173,5	114,5	241,0	410,0	المجموع
% 5,7	%11,6 ³	%11,9	% 7,9	% 7,5	%6,7	%4,0	%3,8	%2,6	%5,8	%9,6	نسبة تمويل الاستثمار الخاص

² الأموال التي تمّت تعبئتها فعليًا خلال سنة 2011 من بينها 96,15 مليون دينار تتعلّق بعمليات ماليّة وقع التأشير عليها من قبل هيئة السوق الماليّة سنة 2010

³ تمّ تخيّن هذه النسبة طبقًا للمعطيات المحيطة المتعلقة بالاستثمار الخاص في الميزان الاقتصادي

II- تطور الإصدارات⁴ :

خلال سنة 2011، بلغت قيمة إصدارات شركات المساهمة العامة باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي وعمليات تحويل رقاع قابلة للتحويل لأسهم، 622 مليون دينار مقابل 1080 مليون دينار سنة 2010 مسجلة بذلك انخفاضا هاما بنسبة 42,4%. ويرجع الانخفاض المسجل إلى التراجع المتزامن لإصدارات أوراق رأس المال ولإصدارات سندات الدين تباعا بنسبة 43,1% و 42,1%.

وقد بلغت حصة إصدارات سندات الدين المؤشر عليها من قبل الهيئة 70,7% من مجموع الإصدارات خلال سنة 2011، مقابل 70,4% سنة 2010.

السوق الأولية (2011-2004)

مليون دينار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
182 ⁵	320	429	311	140	235	88	93	إصدارات أوراق رأس المال ⁶
29	30	37	45	36	51	47	46	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
440	760	725	374	254	228	100	111	إصدارات سندات دين
71	70	63	55	64	49	53	54	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
622	1 080	1 154	685	394	463	188	204	المجموع

1 - إصدارات أوراق رأس المال :

بلغ حجم إصدارات أوراق رأس المال، 182 مليون دينار سنة 2011 مقابل 320 مليون دينار سنة 2010، مسجلا بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 43,1%. ومثلت حصة الإصدارات نقدا نسبة 67,6% بمبلغ 123 مليون دينار مقابل 84,1% ومبلغ 269 مليون دينار سنة 2010. علما وأنه تم تخصيص 89,99 مليون دينار لدعم الأموال الذاتية لبنك مدرج بالبورصة وذلك في إطار عملية تحويل رقاعه القابلة للتحويل إلى أسهم متزامنة مع عملية ترفيع تكميلية لرأس المال لفائدة حاملي الرقاع الذين اختاروا التحويل والذين علاوة على ذلك طلبوا الاكتتاب في أسهم جديدة و4,8 مليون دينار تمت تعبئتها من قبل شركة بمناسبة إدراجها بالبورصة وذلك عن طريق عرض بسعر محدد لأسهم جديدة مصدرة للعموم.

⁴ دون اعتبار إصدارات الدولة.
⁵ باعتبار عملية تحويل رقاع قابلة للتحويل لأسهم
⁶ باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي

تطور إصدارات أوراق رأس المال (2011-2004)

مليون دينار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
123	269	331	266	94	198	67	70	إصدارات أوراق رأس المال نقداً ⁷
67,6	84,1	77,2	85,4	67,1	84,3	76,1	75,3	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
59	51	98	45	46	37	21	23	إدماج الاحتياطي وتحويل ديون
34,2	15,9	22,8	14,6	32,9	15,7	23,9	24,7	الحصة من مجموع الإصدارات (%)
182	320	429	311	140	235	88	93	مجموع إصدارات أوراق رأس المال

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للمصدرين، تجدر الإشارة إلى هيمنة حصة القطاع المالي⁸ بالنسبة لمجموع إصدارات سندات رأس المال وقد سجّلت حصّتها تطوّراً إذ بلغت 74,7% مقابل 51,8% سنة 2010. وقد بلغت حصة إصدارات البنوك 49,4% من حجم الإصدارات الجملي مقابل 30,7% سنة 2010.

أمّا الإصدارات المنجزة من قبل قطاع مواد الاستهلاك وقطاع المواد الأساسيّة وقطاع الخدمات للمستهلك فقد سجّلت تطوّراً هاماً مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت الحصة الخاصّة بها على التوالي 11,3% و 3,9% و 5,1% مقابل تباعا 3,1% و 0,9% و 0,9% السنة المنقضية.

وقد عرف قطاع الصناعة تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت حصّته 1,3% مقابل 43,2% سنة 2010، فيما لوحظ حضور قطاع الاتصالات لأول مرّة بحصّة تساوي 3,7%.

وعلى مستوى توزيع إصدارات أوراق رأس المال بين الشّركات المدرجة بالبورصة والشّركات غير المدرجة، يلاحظ أنّ الشّركات المدرجة حافظت على النصيب الأوفر من حجم الإصدارات بنسبة 77,5%. وتعزى هذه النسبة أساساً إلى عمليّة ترفيع في رأس بنك مدرج بالبورصة عن طريق تحويل رقاعه القابلة للتحويل لأسهم متزامنة مع عمليّة الترفيع نقداً السّالف ذكرها وإلى عمليّة ترفيع في رأس مال عن طريق الاكتتاب العمومي بمبلغ 4,8 مليون دينار منجزة من قبل شركة بمناسبة إدراجها بالبورصة.

⁷ باعتبار عمليّات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي وعمليّات اندماج وعمليّات تحويل رقاغ قابلة للتحويل لأسهم.

⁸ يضمّ القطاع المالي: قطاع البنوك، قطاع التأمين، قطاع الإيجار المالي و المؤسسات المالية لإدارة الديون، وخدمات ماليّة أخرى (شركات استثمار ذات رأس مال تنمية، شركات استثمار ذات رأس مال قار).

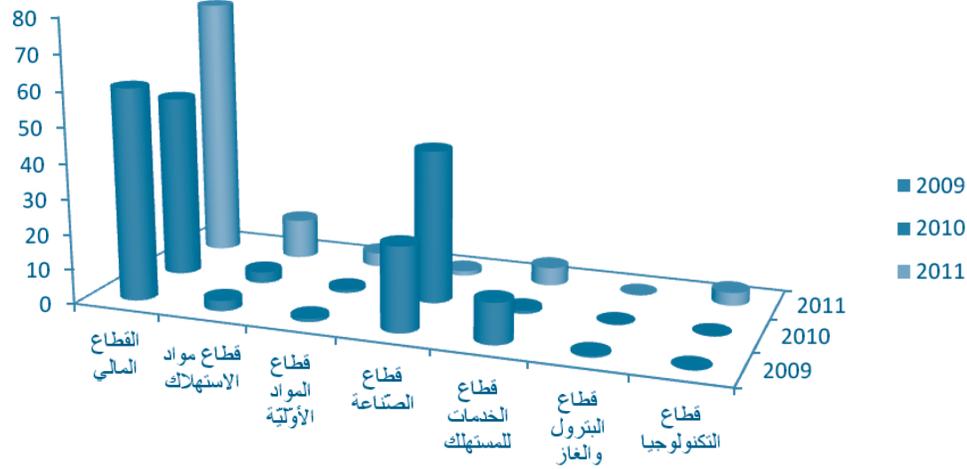
تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس مال* (2011-2009)

مليون دينار

النسبة %	2011	النسبة %	2010	النسبة %	2009	
74,7	136,0***	51,8	165,5**	60,2	258,3	القطاع المالي
49,4	89,9	30,7	98,3	48,2	206,8	القطاع البنكي
8,2	15,0	7,5	23,9	5,6	24,0	قطاع التأمين
2,7	5,0	4,4	14,0	6,4	27,5	قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون
14,3	26,0	9,2	29,3	0,0	0,0	خدمات مالية أخرى
9,2	26,0	9,2	29,3	0,0	0,0	شركات استثمار ذات رأس مال تنمية
11,3	20,5	3,1	9,9	2,9	12,5	قطاع مواد الاستهلاك
3,9	7,2	0,9	3,0	0,9	4,0	قطاع المواد الأولية
1,3	2,4	43,2	138,1	23,9	102,4	قطاع الصناعة
5,1	9,3	0,9	3,0	11,6	49,9	قطاع الخدمات للمستهلك
-	-	-	-	0,4	1,7	قطاع البترول والغاز
3,7	6,8	-	-	-	-	قطاع التكنولوجيا
100,0	182,2	100,0	319,6	100,0	428,8	المجموع

* باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بإدماج الاحتياطي.
** باعتبار عملية ترفيع في رأس المال تابعة لعملية اندماج بالاستيعاب.
*** باعتبار عملية ترفيع في رأس المال تابعة لعملية تحويل رفاع قابلة للتحويل لأسهم.

تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق رأس مال (بالنسبة المئوية) 2011-2009



2 - إصدارات سندات الدين الخاصة :

بلغت إصدارات القروض الرقاعية 440 مليون دينار خلال سنة 2011، مسجلة بذلك انخفاضا هاماً بنسبة 42,1% مقارنة بسنة 2010.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للمصدرين، فقد قامت المؤسسات المالية بإصدار إحدى عشر قرض رقاعي المنجز خلال سنة 2011 بمبلغ قدره 440 مليون دينار وهو ما يمثل المبلغ الجملي لإصدارات سندات الدين، مقابل حصة 98,7% مسجلة خلال سنة 2010.

وتبرز هذه المعطيات أنه عدى الشركات التي تنتمي إلى القطاع المالي (البنوك وشركات الإيجار المالي) فإن لجوء الشركات التونسية إلى تمويل نموها عبر السوق المالية يبقى محدود.

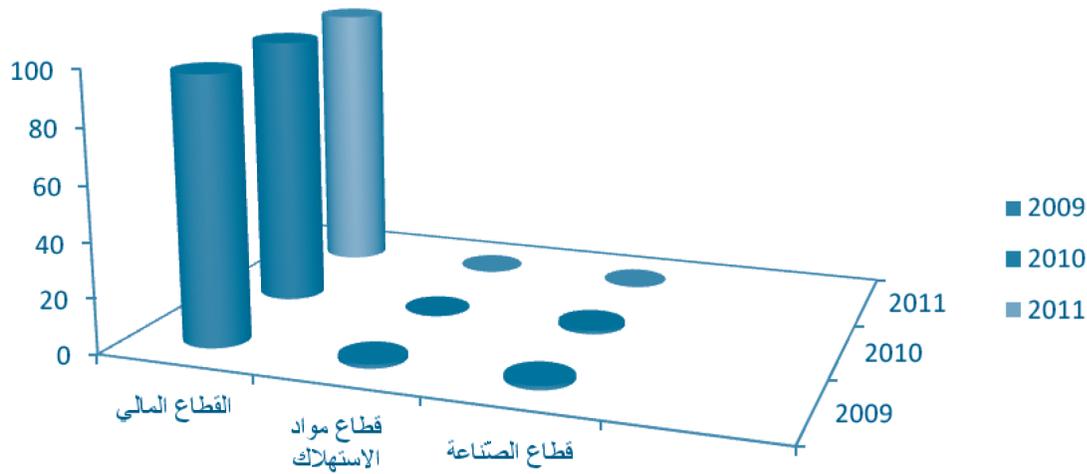
وعلى صعيد توزيع إصدارات سندات الدين بين الشركات المدرجة بالبورصة والشركات غير المدرجة، نلاحظ أن نصيب الشركات المدرجة شهد ارتفاعاً مقارنة بسنة 2010، إذ أصبح في حدود 95,5% سنة 2011 مقابل 80,9% السنة المنقضية.

تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لسندات الدين الخاصة (2011-2009)

مليون دينار

النسبة %	2011	النسبة %	2010	النسبة %	2009	
100,0	440,0	98,7	750,0	97,2	705,0	القطاع المالي
61,4	270,0	43,4	330,0	63,4	460,0	القطاع البنكي
38,6	170,0	55,3	420,0	33,8	245,0	قطاع الإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون
-	-	-	-	1,4	10,0	قطاع مواد الإستهلاك
-	-	1,3	10,0	1,4	10,0	قطاع الصناعة
100,0	440,0	100,0	760,0	100,0	725,0	المجموع

تطور التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لسندات الدين الخاصة 2011-2009



وتجدر الإشارة إلى أنّ سنة 2011 شهدت إصدار قرضين رقاعيين مشروطين من قبل بنكين. كما لوحظ أنّ مبدأ تمكين المكتتبين من الاختيار بين نسبتي فائدة. قارة أو مرتبطة بنسبة السوق النقدية قد تواصل إتباعه خلال سنة 2011 من قبل الشركات المدرجة فقط.

وعلى غرار السنوات الفارطة، فقد فضّل أغلبية المستثمرين الاككتاب بنسبة فائدة قارة في القروض الرقاعية التي وقع إصدارها بنسبتي فائدة اختيارية، فإن الحصّة المكتتبه بنسبة فائدة قارة بلغت %76,9 من مجموع الإصدارات المعنية⁹.

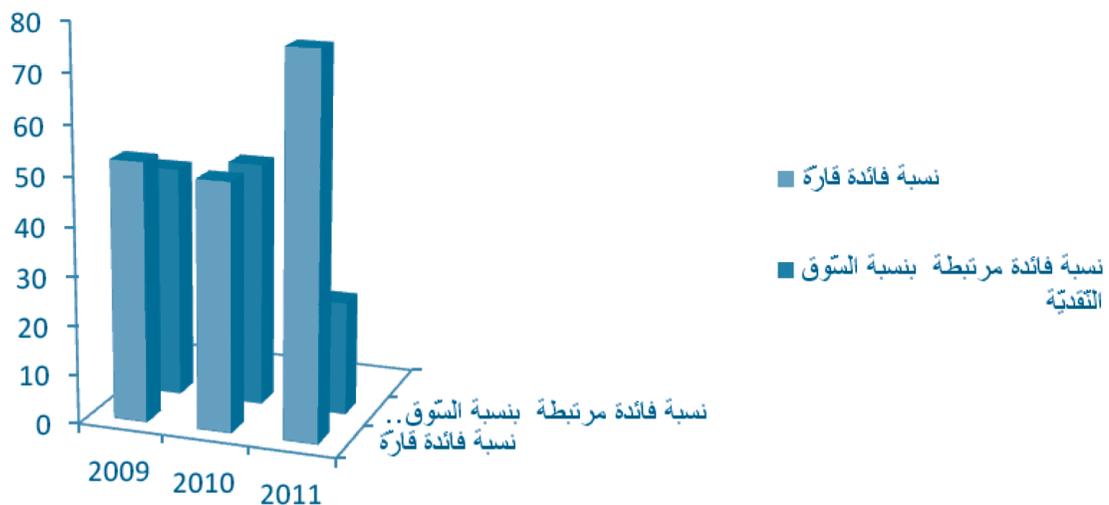
تطور توزيع المكتتبين في القروض الرقاعية بين نسبة فائدة قارة ونسبة فائدة مرتبطة بنسبة السوق النقدية (2011-2009)

مليون دينار

النسبة %			المبالغ المصدرة			
2011	2010	2009	2011	2010	2009	
76,9	50,4	52,8	284,7*	254,3	192,8	نسبة فائدة قارة
23,1	49,6	47,2	85,3*	250,7	172,2	نسبة فائدة مرتبطة بنسبة السوق النقدية
100,0	100,0	100,0	370,0*	505,0	365,0	المجموع

*دون اعتبار القروض الرقاعية المصدرة بنسبة فائدة قارة (الشركة العربية الدولية للايجار المالي 1-2011 والإخاء الدولي للبنوك 2-2011).

تطور توزيع المكتتبين في القروض الرقاعية بين نسبة فائدة قارة ونسبة فائدة مرتبطة بنسبة السوق النقدية (2011-2009)



⁹ يخص القروض الرقاعية التسع التي وقع إصدارها بنسبتي فائدة اختيارية، واحدة قارة والثانية مرتبطة بنسبة السوق النقدية.

وفيما يتعلّق بالتصنيف الائتماني، يلاحظ أنّ ستّة من ضمن الإحدى عشر عمليّة إصدار منجزة. تمّت بالاعتماد على التصنيف الائتماني، بينما أعفيت من التصنيف الخمس قروض رقاعيّة الباقية المصدرة من قبل بنوك مدرجة بالبورصة.

ترقيم القروض الرقاعية

عدد القروض الرقاعية المرقّمة	الترقيم الممنوح
6	تصنيف من قبل وكالة التّقييم FitchRatings وفقاً لسلمها المحلي:
4	ب ب ب +
1	ب ب ب
1	ب ب +

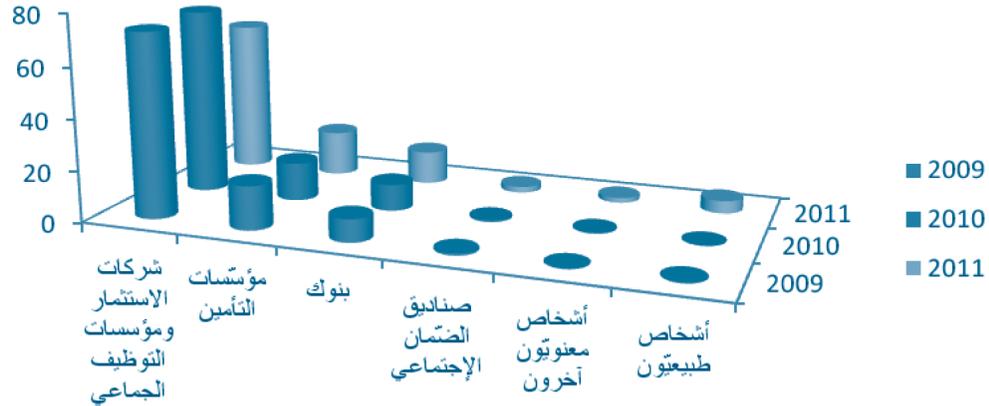
من حيث توزيع المكتتبين في إصدارات سندات الدين المؤشّر عليها سنة 2011 وعلى غرار السّنوات الفارطة، حازت شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي أهمّ نسبة مكتتبه بلغت 60,3% من مجموع الاكتتابات بالرّغم من تراجع هذه النّسبة مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت 73,2%. فيما سجّلت حصّة شركات التّأمين ارتفاعاً لتبلغ 17,7% مقابل 15,1% سنة 2010، وتطوّرت حصة البنوك لتبلغ 13% سنة 2011 مقابل 10,4% السّنة المنقضية، مثلما كان الشّأن بالنّسبة للحصّة المكتتبه من قبل الأشخاص المعنويّين الآخرين التي شهدت ارتفاعاً حيث بلغت 1,9% مقابل 0,5% سنة 2010. في حين بلغت حصة الأشخاص الطبيعيّين 4,9% مقابل 0,1% سنة 2010.

وتجدر الإشارة أنّ حصّة صناديق الضمان الاجتماعي قد سجّلت تطوّراً ملحوظاً خلال 2011 حيث بلغت 2,3% مقابل 0,7% سنة 2010.

توزيع المكتتبين في الإصدارات الرقاعية المؤشر عليها (2011-2004)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	%
60,3	73,2	72,5	68,8	64,6	50,6	71,5	68,4	شركات الاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي
17,7	15,1	17,2	14,7	11,7	9,5	10,5	14,8	مؤسسات التأمين
13,0	10,4	9,0	12,7	18,6	3,5	14,7	7,9	البنوك
2,3	0,7	0,8	-	-	-	-	-	صناديق الضمان الإجتماعي
1,9	0,5	0,2	2,3	4,0	33,2	0,2	4,8	أشخاص معنويون آخريين
4,9	0,1	0,3	1,5	1,1	3,2	3,1	4,1	أشخاص طبيعيين

تطور توزيع المكتتبين في الإصدارات الرقاعية المؤشر عليها ما بين سنة 2009 و 2011



3 - إصدارات سندات الدين العمومي :

بلغ الحجم الجملي لإصدارات رقاع الخزينة سنة 2011 حوالي 1 351,4 مليون دينار مقابل 635 مليون دينار سنة 2010 مسجلا بذلك تطورا بنسبة تفوق الضعف.

وقد تم إصدار رقاع الخزينة القابلة للتنظير طوال السنة بإستثناء شهري جانفي وفيفري في حين إقتصر إصدار رقاع الخزينة قصيرة المدى على 26 أسبوعا فقط. في المقابل لم يقع إصدار رقاع الخزينة ذات قساصة صفر.

من ناحية أخرى، بلغ في سنة 2011 معدّل مدّة الدين العمومي الداخلي الذي تمثله رفاع الخزينة طويلة وقصيرة المدى 3 سنوات و11 شهرا بعد أن كان 4 سنوات و6 أشهر نهاية سنة 2010.

3-1- رفاع الخزينة القابلة للتنظير :

سجّلت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير ارتفاعا بنسبة 105% لتبلغ 961,8 مليون دينار سنة 2011، وهي تمثّل 71% من إصدارات سندات الدين العمومي مقابل 74% سنة 2010.

وقد سجّل قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير تطوّرا ليبلغ 6183,4 مليون دينار في موفى سنة 2011 بعد أن كان 5683,6 مليون دينار سنة 2010.

تطوّر إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير

2011	2010	2009	2008	2007	مليون دينار
961,8	469,1	783,3	612,25	944,7	مبلغ إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير
105,03	-40,11	28	-35,20	-6,40	التطوّر السنوي لمبلغ الإصدارات (%)
6183,4	5683,6	5921,3	5849,9	5868	قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير في موفى كل سنة
8,79	-4,01	1,22	-0,30	5,20	التطوّر السنوي لقائم رفاع الخزينة القابلة للتنظير (%)

وقد تمت إصدارات رفاع الخزينة القابلة للتنظير بواسطة عشر مناقصات تعلقت بـ 6 خطوط مختلفة والتي تراوحت آجالها بين سنتي 2013 و2022. هذا وتقدر مدّة آجال الدّفع المتوسطة بالنسبة لرفع الخزينة القابلة للتنظير بحوالي أربع سنوات.

3-2- رفاع الخزينة قصيرة المدى :

سجلت إصدارات رفاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2011 تطوّرا بنسبة 136% إذ بلغت 389,6 مليون دينار مقابل 165,4 مليون دينار سنة 2010 علما وأنّ هذه الإصدارات تمثل نسبة 29% من إصدارات رفاع الخزينة طوال سنة 2011.

كما أنّ نسبة 99,61% من هذه الإصدارات شملت رفاع الخزينة قصيرة المدى ذات أجل 52 أسبوعا (11 خطأ على مدى 25 أسبوعا) بينما تمثل رفاع الخزينة ذات أجل 26 أسبوعا نسبة 0,39% فقط (خطأ واحدا على مدى أسبوع واحد).

وبلغ قائم هذه الرقاع 388,1 مليون دينار في موفى 2011 مقابل 469,1 مليون دينار سنة مسجلا بذلك تراجعاً بحوالي 17%. هذا وتقدر مدة آجال الدّفغ المتوسّطة بالنسبة لرقاع الخزينة قصيرة المدى بحوالي سبعة أشهر.

III - إثناء أسواق البورصة :

أدرجت خلال سنة 2011 شركة "تلنات القابضة" التي تعمل في قطاع التكنولوجيا بالسّوق الرّئيسيّة للبورصة وبذلك بلغ عدد المؤسّسات المدرجة بالبورصة 57 مؤسّسة في موفى السّنة.

وقد مكّن الإدراج الجديد من تنويع القطاعات المدرجة بالبورصة, وأنجرت عنها رسملة إضافية بمقدار 97 مليون دينار أي ما يمثل 0,7% من مجموع الرّسملة في 31 ديسمبر 2011.

أمّا السّوق الرّقاعية فقد شهدت خلال سنة 2011 إدراج 11 قرضا من بينها 6 قروض تحصّلت على تأشيرة الهيئة سنة 2010.

السوق الثانوية

إ- نشاط السوق الثانوية :

بلغت قيمة الأموال المتبادلة بالسوق بمختلف مكوناته 1694,5 مليون دينار خلال سنة 2011 مسجلة إنخفاضا بنسبة 38,4 % مقارنة بسنة 2010.

وقد تراجعت الأموال المتبادلة بالبورصة بنسبة 38 % لتبلغ بذلك 1678 مليون دينار مقابل 2702 مليون دينار سنة 2010. وعلى هذا الأساس وباحتساب 238 حصة تسعير يكون المعدل اليومي للمبادلات بالنسبة لسنة 2011 في حدود 7,1 مليون دينار مقابل معدل يومي 10,8 مليون دينار سنة 2010.

وتجدر الملاحظة أنّ أسهم الشركات الأكثر تداولاً خلال سنة 2011 كانت أسهم إسمنت قرطاج حيث بلغت المبادلات السنوية على أسهمه 314 مليون دينار وهو ما يمثل 19,3 % من الحجم الجملي وأسهم مجموعة بولينا القابضة بـ 150 مليون دينار وهو ما يمثل 9,2 % من الحجم الجملي وأسهم الشركة العصرية للخزف بـ 120 مليون دينار وهو ما يمثل 7,4 % من الحجم الجملي وأسهم البنك التونسي بـ 67 مليون دينار وهو ما يمثل 4,1 % من الحجم الجملي.

ومن ناحية أخرى بلغت المبادلات على سندات الدين خلال سنة 2011 ما قيمته 106,5 مليون دينار مقابل 75,8 مليون دينار سنة 2010 منها 31,2 مليون دينار على رفاع الخزينة القابلة للتنظير مقابل 63,3 مليون دينار سنة 2010.

أما المبادلات بالسوق الموازية فقد بلغت 16,5 مليون دينار مقابل 48 مليون دينار سنة 2010 وبلغت عمليات التسجيل 1444 مليون دينار منها 119 مليون دينار متأتية من عمليات المصادرة مقابل 1081 مليون دينار سنة 2010.

العمليات المالية بالسوق الثانوية

2011	2010	2009	2008	2007	
1694,5	2750,0	1854,0	2156,9	956,0	الأموال المتداولة بالسوق (بالمليون دينار)
-38,4	48,3	-14,1	125,6	21,8	التطور السنوي %
1678	2702,0	1814,0	2109,0	915,0	- مبادلات على مستوى أسواق البورصة
-38	49,0	-14,0	130,0	22,6	التطور السنوي %
1572	2626,2	1714,6	1914,3	836,1	- مبادلات أسهم وحقوق الشركات المدرجة (م . د)
-40,2	53,2	-10,4	128,9	18,3	التطور السنوي %
106,5	75,8	99,4	194,7	78,9	- مبادلات سندات الدين (م . د)
31,2	63,3	91,1	116,8	71,7	منها رفاع خزينة قابلة للتنظير (م . د)
16,5	48,0	40,0	47,9	41,0	- مبادلات بالسوق الموازية (م . د)
253925	271882	189343	158243	69308	حجم التداول ⁽¹⁾ (بالآلاف)
443	592	394	292	224	عدد العقود المبرمة (بالآلاف)
1444	1081	1470	1973	788	حجم عمليات التسجيل (م . د)

(1) دون اعتبار تأثير التخفيض في القيمة الاسمية بالنسبة للسنوات التي تمت فيها عملية التخفيض.

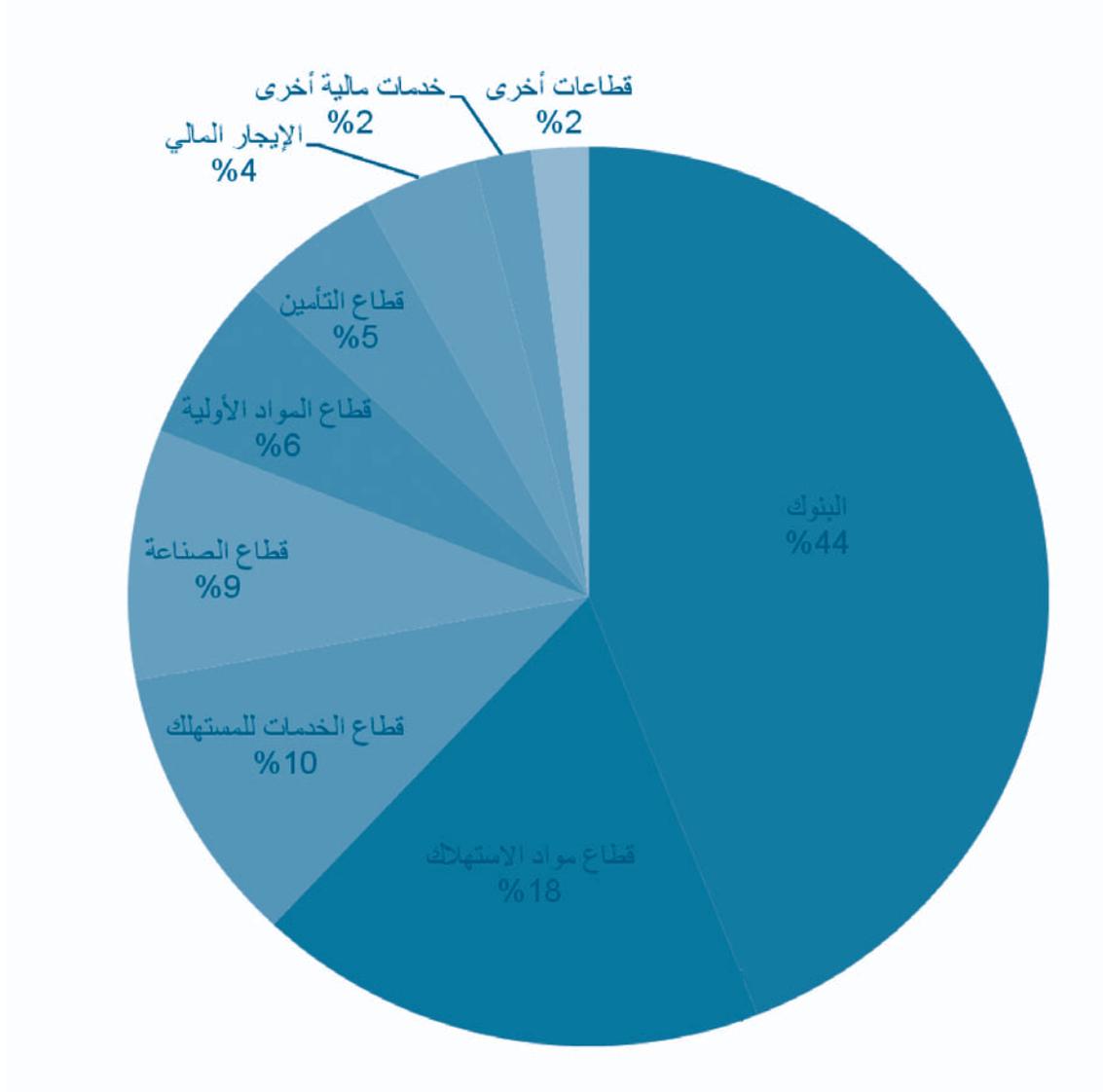
وبلغت رسملة البورصة 14 452 مليون دينار في موفى سنة 2011 مسجلة بذلك إنخفاضا سنويا بنسبة 5,5% مقارنة بسنة 2010، ويعود هذا أساسا إلى تراجع نسبة مردودية الأسهم في ظل مناخ مضطرب أثار مخاوف المستثمرين ودفعهم إلى بيع مساهماتهم.

التوزيع القطاعي لرسملة البورصة

2011		2010		2009		مليون دينار
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
55	7958	70	10645	70	8486	القطاع المالي
44	6347	47	7225	50	6070	البنوك
4	535	4	684	4	440	الإيجار المالي
5	810	6	948	5	587	قطاع التأمين
2	228	13	1788	11	1389	خدمات مالية أخرى
18	2625	7	1080	8	983	قطاع مواد الاستهلاك
10	1434	11	1617	11	1336	قطاع الخدمات للمستهلك
6	793	4	611	4	545	قطاع المواد الأولية
9	1343	7	1133	6	673	قطاع الصناعة
2	299	1	196	1	204	قطاعات أخرى
100	14452	100	15282	100	12227	مجموع السوق

ويبين جدول التوزيع القطاعي أنّ النصيب الأوفر يعود إلى القطاع المالي الذي بلغت حصته نسبة 55% منها 44% حصة القطاع البنكي و5% حصة قطاع التأمين. وتجدر الملاحظة أنّ الإنخفاض الهام الذي عرفه قطاع الخدمات المالية الأخرى يرجع إلى إعادة إدماج مجموعة بولينا القابضة في قطاع مواد الاستهلاك مما يفسر إرتفاع حصة هذا القطاع من 7% سنة 2010 إلى 18% سنة 2011. وأخيرا شهدت سنة 2011 ظهور قطاع التكنولوجيا مع إدراج شركة تينات القابضة في بورصة الأوراق المالية و قد بلغت رسملتها 97 مليون دينار في نهاية سنة 2011.

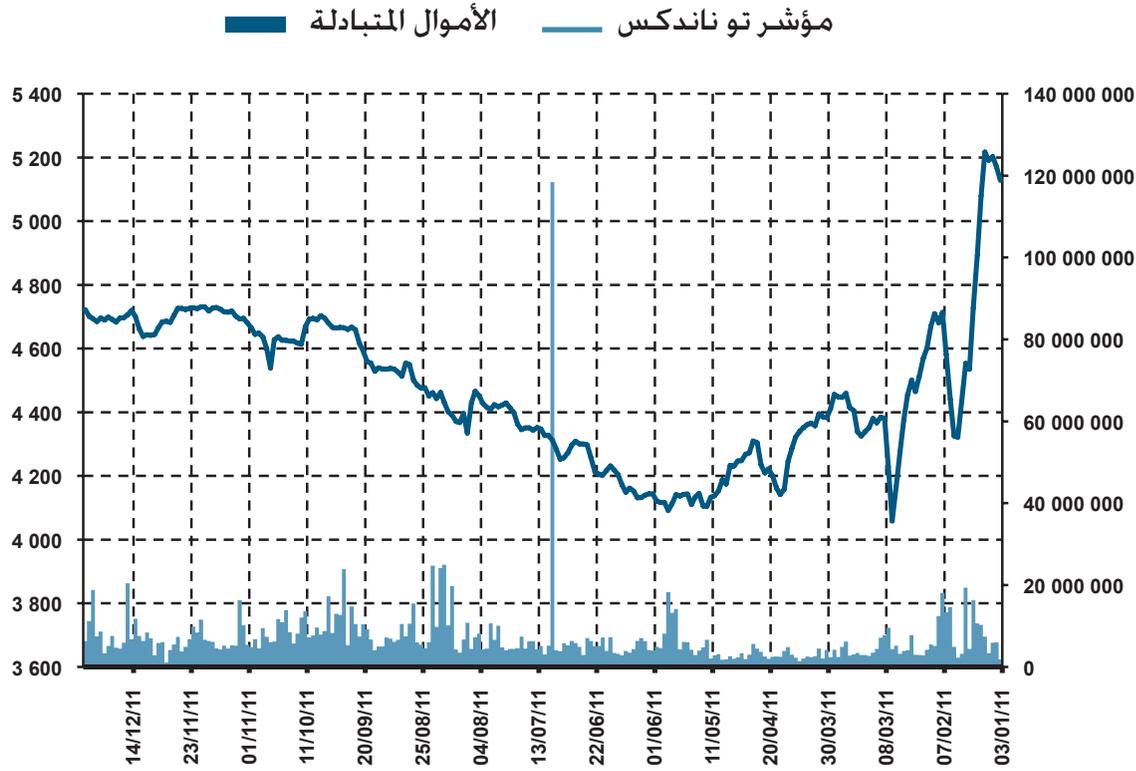
مثال لتوزيع رسملة البورصة لسنة 2011:



II- تطور مؤشر السوق الثانوية :

أنهى مؤشر توناندكس سنة 2011 في مستوى 4722,25 نقطة مسجلا تراجعاً بنسبة 7,63 % مقابل ارتفاع بنسبة 19,13 % سنة 2010. يعود هذا التراجع في المردود إلى مرحلة عدم الإستقرار السياسي، الإجتماعي و الأمني التي عاشتها البلاد بعد أحداث الثورة التونسية. وكان القطاع البنكي من أكثر القطاعات تأثراً من الديون المشكوك في خلاصها خاصة تلك المرتبطة بالأشخاص ذوي العلاقة مع النظام السابق. هذا الوضع دفع بالعديد من البنوك و خصوصاً البنوك العمومية إلى تكوين مدخرات إضافية على نتائج سنة 2010 لتغطية هذه التعهدات مما انعكس سلباً على أسعار الأسهم البنكية وعلى مؤشر البورصة.

ويوضح الرسم البياني اللاحق تطور المؤشر خلال سنة 2011 :



ويبرز تحليل هذا الرسم البياني ما يلي :

- منذ بداية السنة و إلى أواخر شهر فيفري شهد المؤشر انخفاضا هاما جعل المؤشر ينخفض تحت سقف 5000 نقطة نتيجة الأحداث التي عرفتها الثورة التونسية. وقد سجل المؤشر أدنى مستوى له في السنة يوم 25 فيفري 2011 حيث بلغ 4058,53 نقطة متراجعا ب 1054 نقطة مما يمثل انخفاضا بنسبة 21%؛
- تحوّل مؤشر توناندكس بين أول شهر مارس وأواخر شهر ماي من مستوى 4058,53 نقطة ليبلغ 4091,36 نقطة يوم 26 ماي 2011. وتجدر الملاحظة أنّ هذه الفترة شهدت إضطرابات وعدم إستقرار سياسي ممّا دفع هيئة السوق المالية لتعليق كل عمليات التداول في البورصة؛
- في الفترة التالية و التي إمتدت من 27 ماي 2011 إلى أوائل شهر أكتوبر عرفت بورصة تونس نسقا تصاعديا سريعا و قد وصل إلى ذروته في يوم 5 أكتوبر 2011

حيث بلغ المؤشر مستوى 4702,62 نقطة مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 15% خلال هذه الفترة و مقلصاً الخسائر المتراكمة منذ بداية السنة إلى نسبة 8,02%. و يرجع هذا التحسن في المستوى إلى عودة الإستقرار السياسي والإجتماعي في البلاد والمداخلات المتعلقة بالإعلام المالي التي قامت بها الشركات المدرجة بالبورصة من أجل طمأنة المستثمرين:

• وفي الثلاثي الأخير من سنة 2011 مرّ مؤشر توناندكس بمرحلة ركوداً مستمراً حول مستوى 4700 نقطة لينتهي السنة في مستوى 4722,25 نقطة مما يمثل تراجعاً سنوياً بنسبة 7,63%.

وعلى مستوى المؤشرات القطاعية، فقد شهدت تحسناً خاصّة في قطاع المواد الأساسية 29,3% والتجهيز و مواد البناء 23,7% و الصناعة 17,7% و المواد الاستهلاكية 6,3% بينما سجل انخفاض في كل من قطاع التأمين 13,4- % و القطاع البنكي 13,2- % و قطاع المؤسسات المالية 12,2- % و قطاع الخدمات للمستهلك 8,2- % و قطاع التوزيع 7,6- % و قطاع الخدمات المالية 6,8- % و قطاع السيارات 6,8- %.

III - عميات الشراء و البيع للأراق المالية من قبل الأجانب :

بلغت اقتناءات الأجانب من أسهم الشركات الخفية الاسم (باعتبار عمليات التسجيل) 332 مليون دينار سنة 2011 مقابل 474 مليون دينار سنة 2010 في حين بلغت المبيعات 1237 مليون دينار سنة 2011 مقابل 665 مليون دينار سنة 2010.

وبالنسبة للعمليات المتعلقة بأسهم الشركات المدرجة بالبورصة، فقد بلغت الاقتناءات 146 مليون دينار سنة 2011 مقابل 184 مليون دينار سنة 2010 في حين بلغت المبيعات ما قيمته 208 مليون دينار سنة 2011 مقابل 326 مليون دينار سنة 2010.

أما بالنسبة لعمليات التسجيل، فقد بلغت الاقتناءات 186 مليون دينار مقابل مبيعات بـ 1029 مليون دينار في موفى سنة 2011.

كما استقرّت المساهمة الأجنبية في رسملة السوق في حدود 20,22% وذلك في موفى سنة 2011 كما كانت عليه في موفى 2010.

وفي سوق الرقاع باحتساب سندات الخزنة بلغ صافي الإستثمارات الأجنبية 5,4 مليون دينار.

نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي

واصل قطاع التصرف الجماعي¹⁰ تطوره خلال سنة 2011 على النحو التالي :

- ارتفاع عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في طور النشاط (المختلطة والرقاعية) بنسبة 8,2 % من 98 إلى 106؛
- ارتفاع مبلغ الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية سنة 2011 بنسبة 2,7 % متحوّلاً من 5 107 مليون دينار سنة 2010 إلى 5 245 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011؛
- بلغت حصة المؤسسات الرقاعية 89,5 % من مجموع الأصول الصافية بتاريخ 31 ديسمبر 2011 مقابل 88,5 % في نهاية سنة 2010.

ويبيّن الجدول التالي تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي الادخار الوطني:

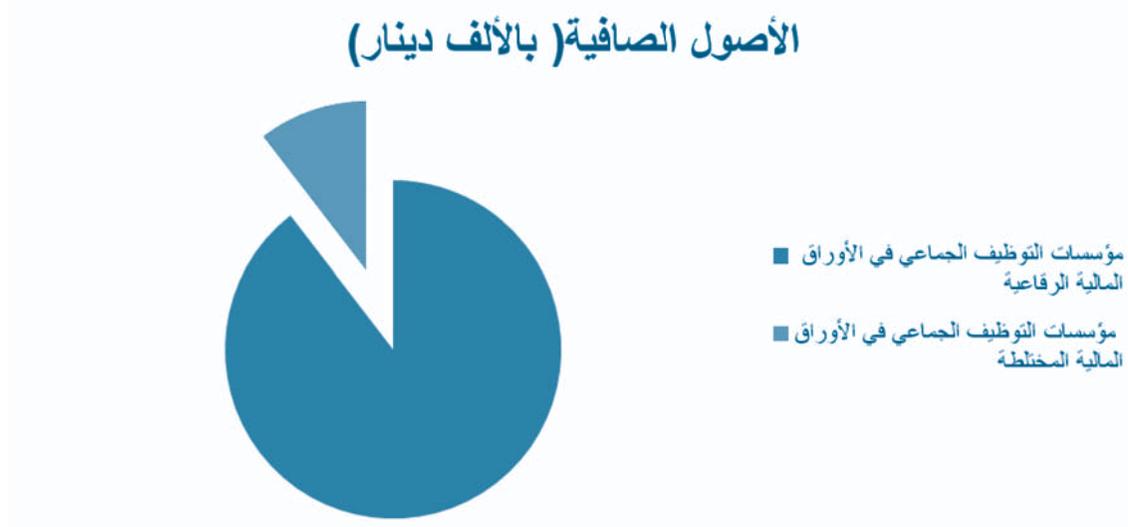
تطور نسبة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية من إجمالي الناتج المحلي و الادخار الوطني:

مليون دينار

2011	2010	2009	2008	2007	
5 245	5 107	4 380	3 642	3 042	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ¹⁰
2,7	16,6	20,3	19,7	15,3	نسبة التطور السنوي (%)
8,1	8,1	7,4	7,3	6,8	النسبة من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (%)
37,9	37,1	35,8	32,6	30,8	النسبة من إجمالي الادخار الوطني بالأسعار الجارية (%)

¹⁰ دون إعتبار صناديق المساعدة على الإنطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية.

توزيع الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:



أ - تأسيس مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية :

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2011 ثلاثة تراخيص لتكوين صناديق مشتركة للتوظيف في الأوراق المالية، اثنين منها أدت إلى التكوين الفعلي لصندوقين.

في نهاية سنة 2011، بلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الناشطة 106 منقسمة إلى 32 مؤسسة توظيف جماعي من الصنف الرقاعي و 74 من الصنف المختلط مقابل 98 مؤسسة توظيف جماعي سنة 2010 مقسمة إلى 33 من الصنف الرقاعي و 65 من الصنف المختلط.

وبذلك يكون عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي بدأت نشاطها الفعلي 9 مؤسسات سنة 2011 منها 8 صناديق مشتركة للتوظيف في الأوراق المالية حصلت على ترخيص الهيئة سنة 2010 وصندوق واحد حصل على ترخيص الهيئة سنة 2011 بينما وقع تصفية صندوق مشترك للتوظيف في الأوراق المالية من الصنف الرقاعي طبقاً لأحكام الفصل 15 من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي الذي ينص أنه يجب على المتصرف أن يقوم بتصفية الصندوق إذا بقيت القيمة الأصلية لمجموع الحصص المتداولة مدة تسعين يوماً دون مائة ألف دينار.

II - التغييرات الطارئة على مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية و الخاضعة إلى ترخيص:

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2011 التراخيص التالية:

- ترخيصين في تغيير تسمية صناديق مشتركة للتوظيف في الأوراق المالية ؛
 - ثلاث تراخيص في إضافة موزعين جدد لصناديق مشتركة للتوظيف في الأوراق المالية.
- و قد أدت هذه التغييرات الى تحسين الوثائق الخاصّة بالصناديق المعنيّة و الموضوعة على ذمّة العموم و حاملي الحصص.

III - نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية:

ارتفعت قيمة الأصول الصافية بنسبة 2,7 % حيث بلغت 5 245 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 5 107 مليون دينار في 31 ديسمبر 2010.

بقيت حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية مهيمنة بنسبة 89,5 %

سجّل عدد المساهمين و حاملي الحصص ارتفاعا بنسبة 2 % ليبلغ 53 946 مقابل 52 822 في موفى سنة 2010.

بلغ معدل مردودية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية 3,1 % سنة 2011 مقابل 4,4 % سنة 2010 حيث بلغ معدل مردودية الصنف الرقاعي 3,48 % أما الصنف المختلط فقد سجل نسبة سلبية.

سجّلت المبالغ الموظفة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في الرقاع المصدرة من قبل الشركات ارتفاعا طفيفا إذ مثلت 26,5 % من الأصول الصافية سنة 2011 مقابل 26,3 % سنة 2010.

كما ارتفعت المبالغ الموظفة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في رقع الخزينة إذ مثلت 45 % من الأصول الصافية سنة 2011 مقابل 41 % سنة 2010.

انخفضت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة بنسبة 6,5 %، وأما بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية فقد ارتفعت بنسبة 3,9 % مقارنة بسنة 2010.

تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية حسب الصنف:

2011	2010	2009	2008	2007	
5 245	5 107	4 380	3 642	3 042	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (بالمليون دينار)
2,7	16,6	20,3	19,7	15,3	نسبة التطور السنوي (%)
551	587	506	408	269	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة (بالمليون دينار)
-6,1	16	24	51,7	54,6	نسبة التطور السنوي (%)
4696	4 520	3 874	3 234	2 773	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية (بالمليون دينار)
3,9	16,7	19,8	16,6	12,5	نسبة التطور السنوي (%)

IV – نشاط الصناديق المشتركة للديون :

يتكون قطاع الديون المسندة من صندوقين مشتركين للديون وهما «صندوق مشترك للديون - بنك تونس العربي الدولي - القروض العقارية 1» و «صندوق مشترك للديون - بنك تونس العربي الدولي - القروض العقارية 2» متكونين على التوالي سنتي 2006 و2007 بمبلغ جملي بلغ 50 مليون دينار لكل منهما. ويتضمن الصندوقين ديونا مسندة وسليمة غير قابلة للتداول وغير مشكوك في خلاصها وليست محل نزاع.

وتكون وتيرة إهلاك الحصص كل ثلاثة أشهر.

وبلغت المبالغ المتبقية من الديون مبلغ 13,8 مليون دينار بالنسبة للصندوق المشترك للديون - بنك تونس العربي الدولي - القروض العقارية 1 ومبلغ 22 مليون دينار بالنسبة للصندوق المشترك للديون - بنك تونس العربي الدولي - القروض العقارية 2.

رأس مال تنمية

تتكون آليات الاستثمار ذات رأس مال تنمية من شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وصناديق مشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية و صناديق المساعدة على الانطلاق. وبلغ عدد هذه الآليات 71 آلية مقسمة بين 45 شركة استثمار ذات رأس مال تنمية و 24 صندوق مشترك للتوظيف ذات رأس مال تنمية و صناديق للمساعدة على الانطلاق.

سجلت سنة 2011 اكتتابا في رأس مال هذه الآليات بقيمة 9,6 مليون دينار إضافة إلى جمع موارد إجمالية بلغت 120,6 مليون دينار.

تم تخصيص هذه الموارد للمصادقة على مساهمات بقيمة 130,1 مليون دينار متعلقة بـ 333 مشروع.

أما الدفوعات فقد غطت 233 مشروع بمبلغ يقدر بـ 115,5 مليون دينار.

أ - مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية :

تقوم هيئة السوق المالية بالترخيص ومراقبة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية وكذلك شركات التصرف في هذه المؤسسات.

وتتولى كذلك الهيئة مراقبة عملية توزيع أسهم وحصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة للعموم.

تتكون مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية من صناديق مشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية و صناديق المساعدة على الإنطلاق. تقدر المبالغ المكتتبه خلال سنة 2011 في هذه الصناديق بـ 7,6 مليون دينار.

1 - تكوين مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية وشركات التصرف :

خلال سنة 2011، منحت هيئة السوق المالية أربعة تراخيص لتكوين شركات تصريف و سبعة تراخيص لتكوين مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية التي يتم توزيعها على النحو التالي:

- ستة تراخيص لتكوين الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية
- ترخيص لتكوين صندوق المساعدة على الإنطلاق

ويبلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي الناشطة في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية 26 في موفى 2011، موزعة على النحو التالي:

- 24 صندوق مشترك للتوظيف ذات رأس مال تنمية
- 2 صناديق المساعدة على الإنطلاق.

2 - نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية : 1-2- المصادقات :

بلغت قيمة المصادقات لسنة 2011 مبلغ 28,9 مليون دينار ليرتفع بذلك المبلغ الجملي للمصادقات على المساهمات إلى 67,6 مليون دينار مقابل 38,7 مليون دينار سنة 2010 . مسجلة إرتفاعا بـ 42,7 %.

تعلقت المصادقات الخاصة بسنة 2011 بـ 56 مشروع من بينها 22 مشروع يقع في مناطق التنمية الجهوية خصص لها مبلغ 12,9 مليون دينار.

هذه المصادقات تمثل نسبة 99.06 % من الموارد المتاحة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية بتاريخ 31 ديسمبر 2011 مقابل 63,87 % سنة 2010.

من جهة أخرى، يكشف التوزيع القطاعي للمصادقات إستأثار القطاع الصناعي بأوفر حصة. تتمثل هذه الحصة في 40 مشروعا وهو ما يقدر بـ 71 % من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2011 وذلك بقيمة 22,3 مليون دينار.

أما بخصوص التجديد في الميدان التكنولوجي، فقد تمت المصادقة خلال سنة 2011 على مشروعين بمبلغ قدره 2,2 مليون دينار.

التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

المصادقات						صنف المشاريع وتوزيعها القطاعي
القيمة بالدينار			عدد المشاريع			
في موفى 2011	خلال سنة 2011	في موفى 2010	في موفى 2011	خلال سنة 2011	في موفى 2010	
25 425 180	12 934 200	12 490 980	69	22	47	مناطق التنمية الجهوية
186 500	0	186 500	1	0	1	القطاع الفلاحي
21 821 000	11 580 200	10 240 800	37	18	19	القطاع الصناعي
3 417 680	1 354 000	2 063 680	31	4	27	قطاع الخدمات
12 370 480	4 930 800	7 439 680	73	15	59	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
9 275 700	4 797 200	4 478 500	28	11	17	القطاع الصناعي
3 094 780	133 600	2 961 180	45	4	41	قطاع الخدمات
7 123 000	2 197 000	4 926 000	27	2	25	التجديد في الميدان التكنولوجي والاتصالات
60 000	0	60 000	1	0	1	القطاع الفلاحي
924 000	0	924 000	11	0	11	القطاع الصناعي
6 139 000	2 197 000	3 942 000	15	2	13	قطاع الخدمات
6 836 000	0	6 836 000	16	0	16	المؤسسات الصغرى و المتوسطة
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
6 770 000	0	6 770 000	15	0	15	القطاع الصناعي
66 000	0	66 000	1	0	1	قطاع الخدمات
4 300 010	2 500 010	1 800 000	8	8	0	تأهيل المؤسسات
1 080 020	1 080 020	0	2	2	0	القطاع الفلاحي
3 219 990	1 419 990	1 800 000	6	6	0	القطاع الصناعي
0	0	0	0	0	0	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	مؤسسات تواجه صعوبات
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
0	0	0	0	0	0	القطاع الصناعي
0	0	0	0	0	0	قطاع الخدمات
11 554 300	6 307 600	5 264 700	40	9	31	مؤسسات أخرى
1 000 000	1 000 000	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
7 550 700	4 506 000	3 044 700	13	5	8	القطاع الصناعي
3 003 600	801 600	2 202 000	27	3	24	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	إستثمارات أخرى
0	0	0	0	0	0	إستثمارات في السوق المالية
0	0	0	0	0	0	إستثمارات في السوق النقدية
67 608 970	28 869 610	38 739 360	233	56	177	المجموع

2-2- الدفعوات :

خلال سنة 2011, بلغت قيمة دفعوات الصناديق ذات رأس مال تنمية 14,8 مليون دينار وهو ما يمثل 51,5 % من المبلغ المصدق عليه. هذا المبلغ تعلق بـ 25 مشروعاً أي ما يعادل 44,6 % من المشاريع المصادق عليها.

بلغت الدفعوات المنجزة لفائدة المشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية خلال سنة 2011 قيمة 5,5 مليون دينار و ارتفع بذلك إجمالي الدفعوات الخاصة بهذه المناطق إلى 10,8 مليون دينار.

كما بلغت الدفعوات المنجزة لفائدة التجديد في الميدان التكنولوجي بعنوان ذات السنة قيمة 1,1 مليون دينار وتعلقت بمشروع واحد.

و بلغت الدفعوات المنجزة لفائدة المشاريع الخاصة بقطاع تأهيل المؤسسات خلال سنة 2011 قيمة 2,5 مليون دينار و تعلقت بـ 8 مشاريع.

على مستوى التوزيع القطاعي. استأثر القطاع الصناعي بأوفر حصة من الدفعوات وذلك بمبلغ 11,4 مليون دينار متعلقة بـ 17 مشروعاً.

التوزيع القطاعي لدفعات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية ذات رأس مال تنمية

الدفعات						صنف المشاريع وتوزيعها القطاعي
القيمة بالدينار			عدد المشاريع			
في موفى 2011	خلال سنة 2011	في موفى 2010	في موفى 2011	خلال سنة 2011	في موفى 2010	
10 784 230	5 513 500	5 270 730	24	7	17	مناطق التنمية الجهوية
186 500	186 500	0	1	1	0	القطاع الفلاحي
9 522 000	5 327 000	4 195 000	12	6	6	القطاع الصناعي
1 075 730	0	1 075 730	12	0	12	قطاع الخدمات
3 486 400	2 460 900	1 025 500	15	5	10	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
2 809 800	2 416 300	393 500	6	3	3	القطاع الصناعي
676 600	44 600	632 000	9	2	7	قطاع الخدمات
2 633 000	1 068 000	1 565 000	11	1	10	التجديد في الميدان التكنولوجي والاتصالات
344 000	0	344 000	3	0	3	القطاع الفلاحي
447 000	0	447 000	5	0	5	القطاع الصناعي
1 842 000	1 068 000	774 000	3	1	2	قطاع الخدمات
914 000	0	914 000	3	0	3	المؤسسات الصغرى و المتوسطة
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
848 000	0	848 000	2	0	2	القطاع الصناعي
66 000	0	66 000	1	0	1	قطاع الخدمات
4 300 010	2 500 010	1 800 000	8	8	0	تأهيل المؤسسات
1 080 020	1 080 020	0	2	2	0	القطاع الفلاحي
3 219 990	1 419 990	1 800 000	6	6	0	القطاع الصناعي
0	0	0	0	0	0	قطاع الخدمات
0	0	0	0	0	0	مؤسسات تواجه صعوبات
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
0	0	0	0	0	0	القطاع الصناعي
0	0	0	0	0	0	قطاع الخدمات
3 021 180	2 744 180	277 000	7	4	3	مؤسسات أخرى
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
2 249 200	2 249 200	0	3	3	0	القطاع الصناعي
771 980	494 980	277 000	4	1	3	قطاع الخدمات
3 700 000	527 000	3 173 000	0	0	0	إستثمارات أخرى
0	0	0	0	0	0	إستثمارات في السوق المالية
3 700 000	527 000	3 173 000	0	0	0	إستثمارات في السوق النقدية
28 838 820	14 813 590	14 025 230	68	25	43	المجموع

2-3- إستثمارات مالية و نقدية

بلغت الإستثمارات في السوق المالية و في السوق النقدية 3,7 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 3,2 مليون دينار في 31 ديسمبر 2010.

II - شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

1 - شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الناشطة

بلغ عدد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية الناشطة 45 شركة في 31 ديسمبر 2011 وفي نفس التاريخ، بلغ رأس المال المكتتب لهذه الشركات 384,3 مليون دينار. وعلى مستوى توزيع رأس مال شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية حسب فئة الباعثين، نلاحظ سيطرة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التابعة للبنوك و التي يمثل مجموع رؤوس أموالها 43,19 % من رأس المال الإجمالي المكتتب لهذه الشركات. أما عن حصة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التابعة للمجمعات فقد بلغت 24,74 %.

2 - موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

شهدت الموارد الإجمالية إرتفاعا بـ 11,4 % بلغت 1215,3 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 1072,4 مليون دينار سنة 2010.

مثلت الإعتمادات المالية الخاصة المتوفرة (رأس مال محرر و أموال خاصة أخرى) في 31 ديسمبر 2011 نسبة 28,61 % من مجموع الموارد مقابل 30,81 % سنة 2010. حيث بلغت 313,6 مليون دينار مقابل 306,8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2010، وهو ما يمثل إرتفاعا بـ 2,22 %.

تقدر الإعتمادات المالية الخاصة برأس مال تنمية الموضوع على ذمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بـ 62,1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011. وهو ما يمثل 5,11 % من مجموع مواردها مقارنة بمستواها في 31 ديسمبر 2010 والذي بلغ 50,1 مليون دينار و سجلت هذه الإعتمادات إرتفاعا بـ 22,25 %.

توزيع موارد شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية بالدينار

2011	2010	أموال خاصة
320 794 000	318 780 900	رأس مال مكتب
286 690 000	279 645 400	رأس مال محرر
26 942 171	27 173 043	أموال خاصة أخرى
313 632 171	306 818 443	المجموع
60 622 239	49 468 771	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (FOPRODI)
79 000	79 000	صندوق تطوير القدرة التنافسية الصناعية (FODEC)
1 357 643	1 215 143	نظام التشجيع على التجديد في ميدان تكنولوجيا المعلومات (RITI)
62 058 882	50 762 914	المجموع
179 776	70 000	أفراد
824 699 149	699 945 932	شركات
1 939 716	1 941 791	موارد أخرى
12 764 260	12 824 730	(BEI) البنك الأوروبي للاستثمار
839 582 901	714 782 453	المجموع
1 215 273 954	1 072 363 810	المجموع

3 - مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

3-1- المصادقات

خلال سنة 2011، بلغت قيمة المصادقات 101,2 مليون دينار. تعلقت هذه المصادقات بـ 277 مشروع من بينها 130 مشروع بمناطق التنمية الجهوية بمبلغ قدره 40,1 مليون دينار. وبذلك إرتفعت المصادقات الجمالية لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في 31 ديسمبر 2011 إلى 3156 مشروع من بينها 1544 مشروع بمناطق التنمية الجهوية أي ما يعادل 49 % من إجمالي المصادقات و ذلك بقيمة 518,1 مليون دينار.

من جهة أخرى، يكشف التوزيع القطاعي للمصادقات إستأثار القطاع الصناعي بأوفر حصة. و تتمثل في 194 مشروع وهو ما يقدر بـ 70 % من المشاريع المصادق عليها خلال سنة 2011 وذلك بقيمة 61,3 مليون دينار.

أما بخصوص التجديد في الميدان التكنولوجي، فقد تمت المصادقة خلال سنة 2011 على 5 مشاريع بمبلغ قدره 4,4 مليون دينار مما رفع عدد المشاريع المصادق عليها في هذا القطاع إلى 58 مشروع بقيمة 20,7 مليون دينار.

التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

المصادقات						صنف المشاريع وتوزيعها القطاعي
القيمة بالدينار			عدد المشاريع			
في موفى 2011	خلال سنة 2011	في موفى 2010	في موفى 2011	خلال سنة 2011	في موفى 2010	
518 120 258	40 096 110	478 024 148	1 554	130	1 424	مناطق التنمية الجهوية
11 622 160	559 000	11 063 160	119	4	115	القطاع الفلاحي
416 569 548	42 039 010	374 530 538	1 077	107	970	القطاع الصناعي
89 928 550	0	89 928 550	358	19	339	قطاع الخدمات
101 378 490	13 578 890	87 799 600	610	61	549	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
91 705 345	12 490 490	79 214 855	521	59	462	القطاع الصناعي
9 673 145	1 088 400	8 584 745	89	2	87	قطاع الخدمات
20 683 645	4 404 200	16 279 445	58	5	53	التجديد في الميدان التكنولوجي والاتصالات
950 000	100 000	850 000	1	0	1	القطاع الفلاحي
5 149 000	130 000	5 019 000	8	1	7	القطاع الصناعي
14 584 645	4 174 200	10 410 445	48	4	44	قطاع الخدمات
75 589 120	7 352 968	68 236 152	252	21	231	المؤسسات الصغرى و المتوسطة
4 382 000	296 000	4 086 000	22	2	20	القطاع الفلاحي
52 593 050	5 050 968	47 542 082	154	12	142	القطاع الصناعي
18 614 070	2 006 000	16 608 070	76	7	69	قطاع الخدمات
95 998 623	470 000	95 528 623	106	2	104	تأهيل المؤسسات
4 330 000	0	4 330 000	3	0	3	القطاع الفلاحي
78 320 918	470 000	77 850 918	89	2	88	القطاع الصناعي
13 347 705	0	13 347 705	13	0	13	قطاع الخدمات
12 112 000	550 000	11 562 000	28	0	28	مؤسسات تواجه صعوبات
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
9 523 000	0	9 523 000	25	0	25	القطاع الصناعي
2 589 000	750 000	1 839 000	3	0	3	قطاع الخدمات
226 644 282	7 816 202	218 828 080	548	59	489	مؤسسات أخرى
6 522 000	0	6 522 000	22	0	22	القطاع الفلاحي
85 341 621	1 138 102	84 203 519	258	14	244	القطاع الصناعي
134 780 661	7 122 100	127 658 561	268	45	223	قطاع الخدمات
141 285 970	26 972 180	114 313 790	0	0	0	إستثمارات أخرى
41 414 970	9 985 180	31 429 790	0	0	0	إستثمارات في السوق المالية
99 871 000	16 987 000	82 884 000	0	0	0	إستثمارات في السوق النقدية
1 191 812 388	101 240 550	1 090 571 838	3 156	277	2 879	المجموع

3-2- الدفوعات

خلال سنة 2011، بلغت قيمة دفوعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية 100,6 مليون دينار وهو ما يمثل 99,4 % من المبلغ المصادق عليه خلال نفس السنة، هذا المبلغ تعلّق بـ 208 مشروع أي ما يعادل 75 % من المشاريع المصادق عليها.

بلغت الدفوعات المنجزة لفائدة التجديد في الميدان التكنولوجي خلال سنة 2011 قيمة 3 مليون دينار و تعلقت بـ 9 مشاريع. كما بلغت الدفوعات المنجزة لفائدة المشاريع الخاصة بقطاع تأهيل المؤسسات خلال سنة 2011 قيمة 0,8 مليون دينار و تعلقت بمشروعين.

أما على مستوى التوزيع القطاعي، فقد بلغت قيمة الدفوعات المنجزة لفائدة القطاع الصناعي 26,4 مليون دينار و تعلقت بـ 138 مشروع.

التوزيع القطاعي لدفعات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية

الدفعات						صنف المشاريع وتوزيعها القطاعي
القيمة بالدينار			عدد المشاريع			
في موفى 2011	خلال سنة 2011	في موفى 2010	في موفى 2011	خلال سنة 2011	في موفى 2010	
312 732 413	12 347 660	300 384 753	832	87	745	مناطق التنمية الجهوية
5 810 460	563 000	5 247 460	55	4	51	القطاع الفلاحي
247 974 478	16 232 310	231 742 168	584	63	521	القطاع الصناعي
58 947 475	0	58 947 475	192	19	173	قطاع الخدمات
46 152 055	7 097 990	39 054 065	326	59	267	صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
42 257 915	6 832 990	35 424 925	281	55	226	القطاع الصناعي
3 894 140	265 000	3 629 140	44	4	40	قطاع الخدمات
12 303 995	3 038 195	9 265 800	44	9	35	التجديد في الميدان التكنولوجي والاتصالات
950 000	100 000	850 000	1	0	1	القطاع الفلاحي
4 889 000	0	4 889 000	6	0	6	القطاع الصناعي
6 464 995	2 938 195	3 526 800	36	9	27	قطاع الخدمات
50 826 700	4 175 268	46 651 432	225	24	201	المؤسسات الصغرى و المتوسطة
3 317 500	440 000	2 877 500	16	2	14	القطاع الفلاحي
36 764 680	2 612 268	34 152 412	137	13	124	القطاع الصناعي
10 744 520	1 123 000	9 621 520	73	9	64	قطاع الخدمات
82 118 472	769 000	81 349 472	82	2	80	تأهيل المؤسسات
4 330 000	0	4 330 000	3	0	3	القطاع الفلاحي
66 519 415	686 000	65 833 415	70	2	68	القطاع الصناعي
11 269 057	83 000	11 186 057	9	0	9	قطاع الخدمات
9 910 000	550 000	9 360 000	17	1	17	مؤسسات تواجه صعوبات
0	0	0	0	0	0	القطاع الفلاحي
7 321 000	0	7 321 000	14	0	14	القطاع الصناعي
2 589 000	750 000	1 839 000	3	1	3	قطاع الخدمات
166 156 021	5 716 650	160 439 371	319	27	292	مؤسسات أخرى
2 173 500	136 000	2 037 500	15	1	14	القطاع الفلاحي
58 500 621	0	58 500 621	126	5	121	القطاع الصناعي
105 481 900	5 580 650	99 901 250	178	21	157	قطاع الخدمات
194 369 222	66 945 640	127 423 582	0	0	0	إستثمارات أخرى
63 193 362	27 366 042	35 827 320	0	0	0	إستثمارات في السوق المالية
131 175 860	39 579 598	91 596 262	0	0	0	إستثمارات في السوق النقدية
874 568 878	100 640 403	773 928 475	1 845	208	1 638	المجموع

3-3- إستثمارات مالية و نقدية

بلغت الإستثمارات في السوق المالية و النقدية 24,2 مليون دينار خلال سنة 2011، مما رفع إجمالي الإستثمارات في هذه الأسواق إلى 163,3 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011 مقابل 111,8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2010.

هذه الإستثمارات متأتية أساسا من شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية التابعة للبنوك بمبلغ 128,9 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011 و مبلغ 93,4 مليون دينار في 31 ديسمبر 2010، وهو ما يمثل تباعا 78,96% و 83,52% من إجمالي الإستثمارات في السوق المالية و النقدية من قبل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية.

III - تدعيم الإطار القانوني الخاص برأس مال تنمية

تميزت سنة 2011 بإصدار مرسوم متعلق بشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية و الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية في شهر أكتوبر. أدخل هذا المرسوم أحكاما جديدة في قطاع رأس مال تنمية منها :

- تعديل في نطاق تدخل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية و الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية و في الأجل المحدد لإستخدام أموالهم و ذلك قصد إدخال المزيد من المرونة من حيث أساليب تدخل هذه المؤسسات و السماح لها بتوسيع قائمة القطاعات التي يمكنها الإستثمار فيها؛
- الأخذ بعين الإعتبار عند إحتساب نسبة التوظيف الخاصة بشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية و الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية أسهم الشركات المساهم فيها والتي يتم إدراجها بالسوق الرئيسية ببورصة الأوراق المالية بتونس؛
- تدعيم المراقبة التي تقوم بها هيئة السوق المالية وذلك بإخضاع شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية إما لترخيص عند إدارتها لموارد لفائدة مستثمرين غير الحذرين و إما للإلتزام بتقديم بيان عندما يتعلق الأمر بمستثمرين حذرين. كما يجب على هذه الشركات إعلام هيئة السوق المالية بقواعد تصرفها؛

- إمكانية إنشاء صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية يتكون في شكل صندوق يستعمل موجوداته في الاكتتاب في حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق المساعدة على الانطلاق؛
- منح نشاط التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق المساعدة على الانطلاق حصريا لشركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لحساب الغير.

العنوان الفرعي الثاني المحيط الاقتصادي الدولي وأسواق البورصة

اتسم أداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية الكبرى في عام 2011 بالتراجع. باستثناء مؤشر داو جونز للأسهم الصناعية في الولايات المتحدة وارتفاع معدل التذبذب. تراجع مؤشر «فاينانشيال تايمز» البريطاني بـ 5,55%. وأغلق مؤشر «داكس» الألماني العام على خسائر بلغت 14,69%. وانهى مؤشر «كاك 40» الفرنسي السنة بانخفاض قدره 16,95%. ويعود ذلك أساساً إلى أزمة منطقة اليورو التي هيمنت على الساحة الاقتصادية سنة 2011.

في المقابل. انهى مؤشر داو جونز السنة بأرباح قدرها 5,53% في حين انخفض مؤشر ناسداك بمقدار 1,80% وتراجع ستاندرد آند بورز بمقدار 0,003%. وذلك بفضل ضعف تعرض البنوك الأمريكية للديون الأوروبية.

وخسرت أسواق الأسهم العالمية في عام 2011 نحو 6,3 تريليون دولار. وفقدت رسملة أسواق الأسهم العالمية 12,1% من قيمتها. لتصل إلى 45,7 تريليون دولار.

بدأت الأسواق المالية سنة 2011 في ظل مناخ يدعو إلى التفاؤل حيث أجهت مؤشرات الاسهم الرئيسية إلى الارتفاع بشكل عام بين شهر جانفي و مارس. مع استثناء ملحوظ لمؤشر نيكبي. الذي شهد تراجعاً نتيجة العواقب الاقتصادية للزلزال الذي ضرب اليابان في أوائل مارس.

و تغيرت الأوضاع بصورة جلية خلال الصائفة بعد أن قامت وكالة التصنيف «ستاندرد آند بورز» بتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من «AAA» إلى «AA+».

وذلك نتيجة أزمة سياسية في الكونغرس بشأن رفع سقف الدين الأمريكي. وسجلت المؤشرات العالمية أدنى مستوى لها في شهر أوت 2011.

تطور مؤشرات سوق الأوراق المالية في الدول المتقدمة

2011	2010	2009	تطور المؤشر %			المؤشر	البورصة
			2011	2010	2009		
12217,6	11577,5	10428,1	5,53	11,0	18,8	داو جونز	نيويورك
8455,35	10228,9	10546,4	-17,34	-3,0	19,0	نيكاي 225	طوكيو
5572,28	5899,90	5412,90	-5,55	9,0	22,1	فاينانشال تايمز 100	لندن
5898,35	6914,19	5957,43	-14,69	16,1	23,8	داكس 30	فرانكفورت
3159,81	3804,78	3936,33	-16,95	-3,3	22, 3	كاك 40	باريس

المصدر: بلومبرج

دفع احتداد أزمة منطقة اليورو، باريس و برلين ابتداءً من منتصف اوت لاقتراح حكومة اقتصادية لمنطقة اليورو مع التنصيص على قاعدة التوازن في الميزانية. ثم توالى القمم الأوروبية بداية من شهر اكتوبر في محاولة لمعالجة أزمة الديون السيادية بزيادة موارد صندوق الاستقرار المالي الأوروبي و أدت هذه الحالة الى ارتفاع أسواق الأسهم قبل كل قمة. و كانت هذه الارتفاعات وجيزة بسبب عدم وجود حلول فعلية لأزمة منطقة اليورو.

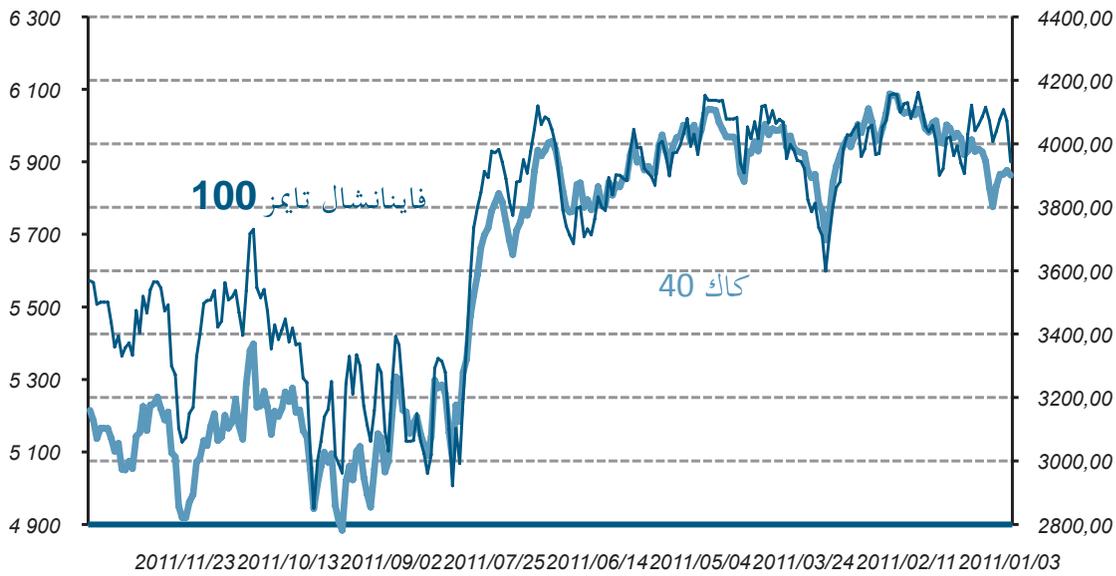
في إطار سياسي ومؤسسي غير واضح بشأن سبل دعم البلدان التي تواجه صعوبات، تأثرت أسواق الأسهم العالمية نتيجة التطورات التي شهدتها الديون السيادية اليونانية والخاوف من تسرب الأزمة إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو. اتفقت الدول الأوروبية في أواخر شهر أكتوبر على خطة المساعدات الثانية لليونان وحذف جزء من ديونها مقابل الحصول على خطة تقشف و شبه وصاية على البلد المعني. وهو ما رفضته اليونان.

كما شهد شهر أكتوبر اعلان وكالة التصنيف الائتماني ستاندارد اند بورز وضع التصنيف الائتماني لفرنسا «AAA» تحت الرقابة و التخفيض الثالث للتصنيف الائتماني الإسباني في أقل من أسبوعين. كما إحتدت التهديدات على تصنيفات الديون السيادية لخمسة عشر دولة في منطقة اليورو. بما في ذلك ستة ذوي تصنيف «AAA» وهي ألمانيا و النمسا و فنلندا و فرنسا و لوكسمبورغ و هولندا.

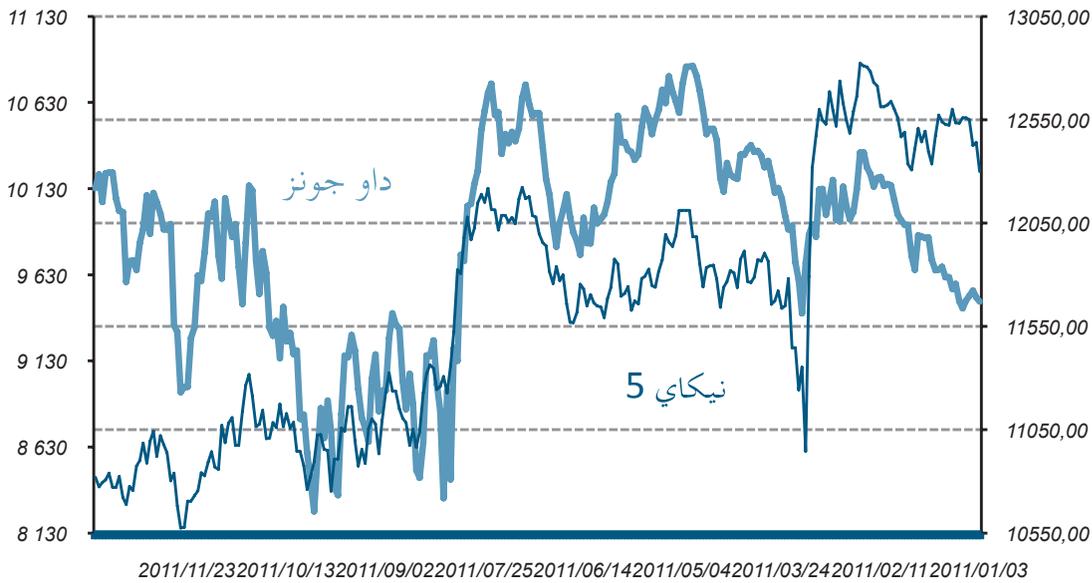
على إثر قمة الاتحاد الاوروبي في بداية شهر ديسمبر 2011 اتفقت دول الاتحاد الأوروبي. باستثناء

المملكة المتحدة، على تعزيز الانضباط في الميزانية و على الخطوط العريضة للاتفاق المالي الجديد. وأقدم البنك المركزي الأوروبي بصفة غير مسبقة على إقراض 523 مصرفاً بقيمة 489 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات بنسبة 1% مع الإشارة إلى أن هذه البنوك سوف تحتاج لإعادة تمويل كبيرة في عام 2012. إذ أن أكثر من 600 مليار دولار من الديون البنكية تصبح مستحقة (منها 230 مليار دولار في الثلاثي الأول من السنة المذكورة). ورغم هذا الإجراء فإن الثقة بقيت منعدمة بين البنوك التي فضلت إيداع أموالها بالبنك المركزي الأوروبي بدلاً من اللجوء إلى الاقتراض فيما بينها.

تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية في باريس و لندن



تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية في نيويورك وطوكيو



انتهت أسواق الأسهم الآسيوية سنة 2011 على انخفاض حاد، باستثناء المؤشر الماليزي الذي انتهى العام بأرباح قدرها 0,78%. وتضررت أسواق الأسهم الآسيوية بشدة، بسبب آثار سلسلة من الكوارث الطبيعية وكذلك تباطؤ الطلب من أسواق التصدير الرئيسية (أوروبا والولايات المتحدة).

وكان مؤشر سينسيكس الهندي أسوأ مؤشرات المنطقة أداءً حيث انخفض بمقدار 24,64% تلاه مؤشر «شنغهاي المركب» الصيني الذي انخفض بمقدار 21,68% ثم مؤشر تاكس التايوانى الذي خسر 21,18%، وخسرت الأسهم اليابانية 17,34% بعد ما ضرب تسونامي مدمر اليابان في مارس وأدى إلى كارثة نووية.

كان أداء أسواق الأسهم في العالم العربي ضعيفا حيث تراجعت معظم البورصات العربية باستثناء بورصة قطر التي انتهت العام بأرباح قدرها 1,12%. وقد تكبد كل من سوق دمشق للأوراق المالية و البورصة المصرية أكبر الخسائر حيث تراجع مؤشر كلاهما على التوالي بنسبة 49,42% و 49,28%. وتراجع سوق الأسهم الفلسطيني بأدنى نسبة عند 2,24%.

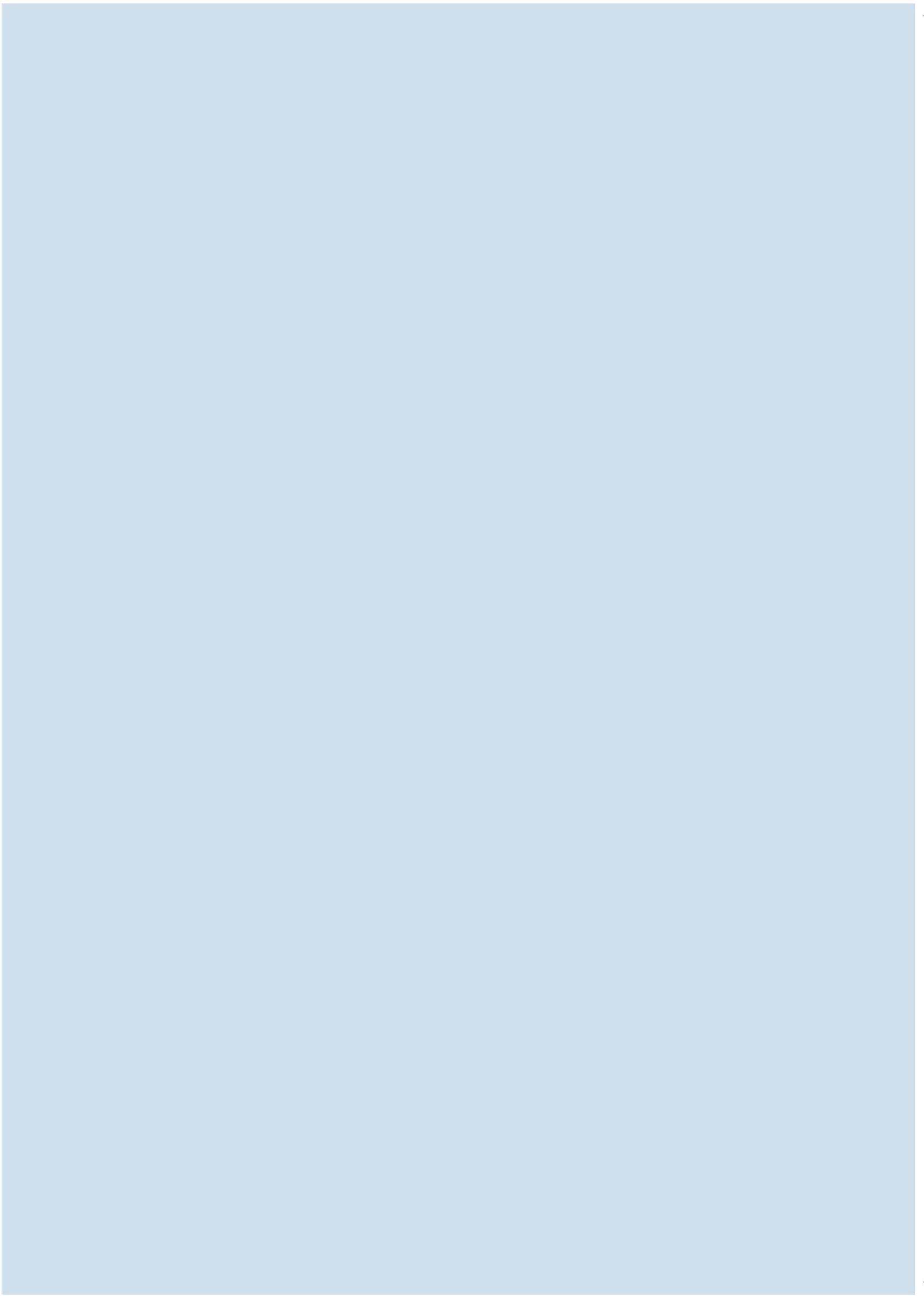
تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية

البورصة	المؤشر	تطور المؤشر %		
		2011	2010	2009
العربية السعودية	المؤشر العام	27,46	8,15	-3,07
فلسطين	مؤشر القدس	11,62	-0,69	-2,59
أبو ظبي	مؤشر ابو ظبي	14,79	-0,86	-11,68
دبي	المؤشر العام لسوق دبي المالي	10,22	-9,60	-17,00
قطر	مؤشر قطر	1,06	24,75	1,12
الأردن	المؤشر العام	-31,53	-5,96	-15,95
مصر	اجكس 30	35,08	15,03	-49,28
دمشق	مؤشر السوق الثقيل	-	-	-49,42
المغرب	مازي	-4,92	21,17	-12,86
تونس	توناندكس	48,38	19,13	-7,63

المصدر: بلومبرج و بورصة تونس و بورصة فلسطين

و قد أدت الأحداث السياسية التي شملت بعض البلدان العربية إلى تراجع أسواق الأسهم في المنطقة حيث خسرت البورصات العربية ما يقارب 14 % من قيمتها السوقية و ذلك خلال الفترة الممتدة من 25 جانفي 2011 إلى 4 مارس 2011. ثم استرجعت هذه الأسواق استقرارها مع نهاية الثلاثي الأول من العام على إثر تدخل صناديق الاستثمار في بعض البورصات العربية. فتحسن أداء بعض البورصات العربية و تقلصت حدة التراجعات في البورصات الأخرى. و تواصل هذا الاستقرار خلال الثلاثي الثاني من العام. لكن بداية من النصف الثاني من السنة شهدت البورصات العربية الأكثر ارتباطا بالأسواق العالمية انخفاضا من جديد نتيجة تفاقم أزمة منطقة اليورو.

العنوان الرابع
موارد هيئة السوق المالية وتوظيفها



1 - نتيجة نشاط الهيئة خلال سنة 2011 :

سجلت الهيئة خلال سنة 2011 نتائج إيجابية بلغت 4,153 مليون دينار مقابل 5,586 مليون دينار خلال سنة 2010.

2 - معطيات مالية:

تتكون أصول هيئة السوق المالية بنسبة 84 % من الأصول غير الجارية. وتغطي الأموال الذاتية نسبة 96 % من مجموع الموازنة. وتجدر الإشارة أن إعداد وتقديم القوائم المالية لهيئة السوق المالية يتم طبقاً للإطار المرجعي للمحاسبة ولعايير المحاسبة. أمّا النتائج المالية فتقدّم وفقاً للمثال المسموح به وتقوم التدفّقات النقدية وفقاً للمثال المرجعي.

وفيما يلي المعطيات المالية المقارنة للأربعة سنوات الأخيرة:

معطيات مالية

بالدينار

الوضعية المالية				
الأصول				
	08-12-31	09-12-31	10-12-31	11-12-31
الأصول غير الجارية	1 232 553	15 550 465	16 129 189	27 998 850
منها- الأصول الثابتة المادية	892 344	1 048 759	1 134 600	1 295 996
الأصول المالية	327 632	14 493 605	14 858 265	26 518 888
الأصول الجارية	17 739 869	7 838 623	13 011 168	5 503 951
منها - السيولة وما يعادلها	16 459 179	6 683 469	1 403 365	636 566
المجموع :	18 972 422	23 389 088	29 140 357	33 502 801
الأموال الذاتية والخصوم				
	08-12-31	09-12-31	10-12-31	11-12-31
الأموال الذاتية	18 836 449	22 606 744	27 943 316	32 170 244
الأموال المخصصة	5 000 000	5 000 000	5 000 000	5 000 000
الاحتياطي والأموال الذاتية الأخرى	9 762 509	13 451 925	17 662 433	23 016 118
النتائج المؤجلة	590	940	- 305 550	883
نتائج السنة المالية	3 623 351	4 153 879	5 586 433	4 153 242
الخصوم	585 973	478 234	1 197 041	1 332 557
منها الخصوم الجارية	585 973	478 234	850 429	982 755
المجموع	18 972 422	23 389 088	29 140 357	33 502 801
ملخص الإستغلال				
	08-12-31	09-12-31	10-12-31	11-12-31
إيرادات الإستغلال	6 644 439	7 150 186	8 728 944	7 455 505
منها : المعاليم وما يشابهها	6 644 439	7 150 186	8 728 645	7 455 280
أعباء الإستغلال	<3 838 760>	<4 033 325>	<4 140 160>	<4 475 192>
منها أعباء الأعوان	2 557 234	2 882 309	2 902 526	3 330 151
وسائل العمل	965 987	812 571	906 463	843 211
التكوين والتنمية	295 201	83 500	128 200	102 658
نتيجة الإستغلال	2 805 679	3 116 861	4 588 784	2 980 313
المربح أو الخسائر خارج الإستغلال	817 671	1 037 018	997 649	1 172 929
نتيجة السنة المالية	3 623 351	4 153 879	5 586 433	4 153 242
التدفقات النقدية				
	08-12-31	09-12-31	10-12-31	11-12-31
التدفقات المتصلة بالإستغلال	3 548 368	4 312 224	5 314 736	4 354 969
المقايض المتأتية من المعاليم والعمولات	6 381 897	7 973 112	9 275 872	8 565 674
مقايض أخرى	883 152	1 553	5 877	14 449
المبالغ المسددة للمزودين والأعوان	<2 839 879>	<3 604 624>	<3 935 476>	4227121
دفوعات أخرى	<875 942>	<57 817>	<31 537>	<4 379>
التدفقات المتصلة بالإستثمار	<22 981 >	<4 192 646 >	<5 324 684>	<5 121 768>
تغير الخزينة	3 525 387	119 579	<9 948>	<766 799>
الخزينة في بداية السنة	12 346 347	1 293 734	1 413 313	1 403 365
الخزينة في نهاية السنة	15 871 734	1 413 313	1 403 365	636 566

3 - إيرادات هيئة السوق المالية لسنة 2011:

نتيجة للانخفاض المسجل في نشاط السوق الماليّة خلال سنة 2011 والذي شمل معظم قطاعاتها تراجع موارد الهيئة بنسبة 10,5 % حيث سجلت الإيرادات سنة 2011 8.9 مليون دينار مقابل 10 مليون دينار سنة 2010 موزعة على النحو التالي:

- بلغت العمولات الراجعة للهيئة والموظفة على نشاط البورصة 1,8 مليون دينار سنة 2011 مقابل 3 مليون دينار سنة 2010 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة قدرها 39 %:
- بلغت المعاليم الموظفة على الأصول الصافية من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية 5,2 مليون دينار سنة 2011 مقابل 5,1 مليون دينار سنة 2010 محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 3 %:
- سجلت العمولات المتأتية من الإصدارات الجديدة والتأشيرات 0,3 مليون دينار سنة 2011 مقابل 0,57 مليون دينار سنة 2010 مسجلة بذلك انخفاضا بـ 43 %:
- وإيرادات أخرى تمثلت أساسا في توظيف السيولة ومداخيل الإعلانات في النشرية الرسمية لهيئة السوق المالية و بلغت جملة تلك الإيرادات 1,6 مليون دينار سنة 2011 مقابل 1,3 مليون دينار سنة 2010 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 17 %.

4 - أعباء هيئة السوق المالية لسنة 2011 :

بلغت جملة أعباء التصرف خلال سنة 2011 مبلغ 4,5 مليون دينار مقابل 4,1 مليون دينار سنة 2010 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 8 % . ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى صرف الزيادات في الأجور المقررة من قبل الحكومة والترفيح التعاقدية في معين كراء المقر. علما وأنّ ما يزيد عن 95 % من مبلغ أعباء التصرف لهذه السنة خصص لأجور أعوان المؤسسة وكراء مقرّها والمصاريف اللوجستية.

5 - مشروع بناء المقر الجديد لهيئة السوق المالية

في إطار توفير الوسائل الفنية واللوجستية الملائمة لتدعيم عمل هيئة السوق المالية وتحسبا لتعزيز عدد العاملين فيها قصد مواكبة تطور حجم السوق المالية. بادرت الهيئة بإجاز مشروع مقر اجتماعي جديد.

5-1- موقع المشروع

يقع المشروع على قطعة الأرض عدد 139 من تقسيم المركز العمراني الشمالي (القسط الرابع) موضوع الرسم العقاري عدد 160646 تونس قبالة مساحة خضراء مطلة على الطريق المحاذية لشارع المغرب العربي على مستوى محول مطار تونس قرطاج في اتجاه الشرقية .

- مساحة الأرض: 1417 م م تم اقتناءها سنة 2003 من الوكالة العقارية للسكنى
- سعر الاقتناء: 515 788,000 دينار أي بحساب 364,000 دينار المتر الواحد

5-2- مكونات المشروع

يتضمن المشروع مساحة مغطاة جمالية تقدر بـ 4410 متر مربع منها 2800 م م مخصصة للفضاءات الإدارية و 1500 م م مخصصة كماوى للسيارات و 110 م م لفضاءات التقنية.

وتتوزع الفضاءات المكونة للمشروع كما يلي :

- الفضاء المخصص للإدارة العامة وأعضاء مجلس الهيئة القارين ويشتمل على قاعة اجتماعات مجلس الهيئة وقاعات اللجان والمكاتب ويغطي 537 م م ؛
- الفضاء المخصص للمصالح الفنية ويشتمل على مكاتب رؤساء الدوائر والإطارات الراجعين لهم بالنظر ويغطي 938 م م ؛
- الفضاء المخصص للمصالح الإدارية ويشتمل على مكاتب رؤساء الدوائر والإطارات والأعوان الراجعين لهم بالنظر ويغطي 666 م م ؛
- الفضاءات الاجتماعية المشتركة وتشتمل بالخصوص على قاعة للمحاضرات تتسع لـ 150 شخص بالإضافة إلى مكتبة تتضمن قاعة للإطلاع على المنشورات مخصصة لإطارات الهيئة وللعموم من الباحثين والطلبة وتغطي 659 م م .

كما يوفر المشروع مساحة تقدر بـ 1500 م م مخصصة كمأوى لوسائل النقل الإدارية والخاصة و 110 م م كفضاءات تقنية.

3-5- المراحل التي تم قطعها لإنجاز المشروع

- إنجاز البرنامج الوظيفي والتقني للمشروع بالتعاون مع وزارة التجهيز خلال سنة 2006:
- إجراء مناظرة الهندسة المعمارية خلال نفس السنة:
- التصريح بنتائج المناظرة في 02 أكتوبر 2009.

4-5- اختيار المشروع

تم اختيار المشروع الذي تقدم به مجمع المهندسين المعماريين الذي تحصل على المرتبة الأولى بالتساوي مع مشروعين آخرين مقابل جملة أتعاب قابلة للمراجعة تقدر بـ 181 993,810 دينار.

5-5- خصائص المشروع

يتميز المشروع بخصائص معمارية مستمدة من الطابع المعماري العربي الأندلسي المعبر عنها بقراءة معاصرة وكذلك مميزات توزيع الحجم بين مختلف أجزاء البناية ما يوفر انسيابية داخل الفضاءات الداخلية بالإضافة إلى ما يوفره التصميم من إمكانيات للاقتصاد في الطاقة وسيتم الاعتماد في إنجاز المشروع بصفة أساسية على مواد البناء المحلية.

6-5- الدراسات الفنية

تم خلال الفترة الممتدة من أواخر سنة 2009 إلى نهاية سنة 2010 إنجاز كافة الدراسات المعمارية والفنية للمشروع خلال الفترة التي عقيت تعيين مكاتب الدراسات ومكتب المراقبة.

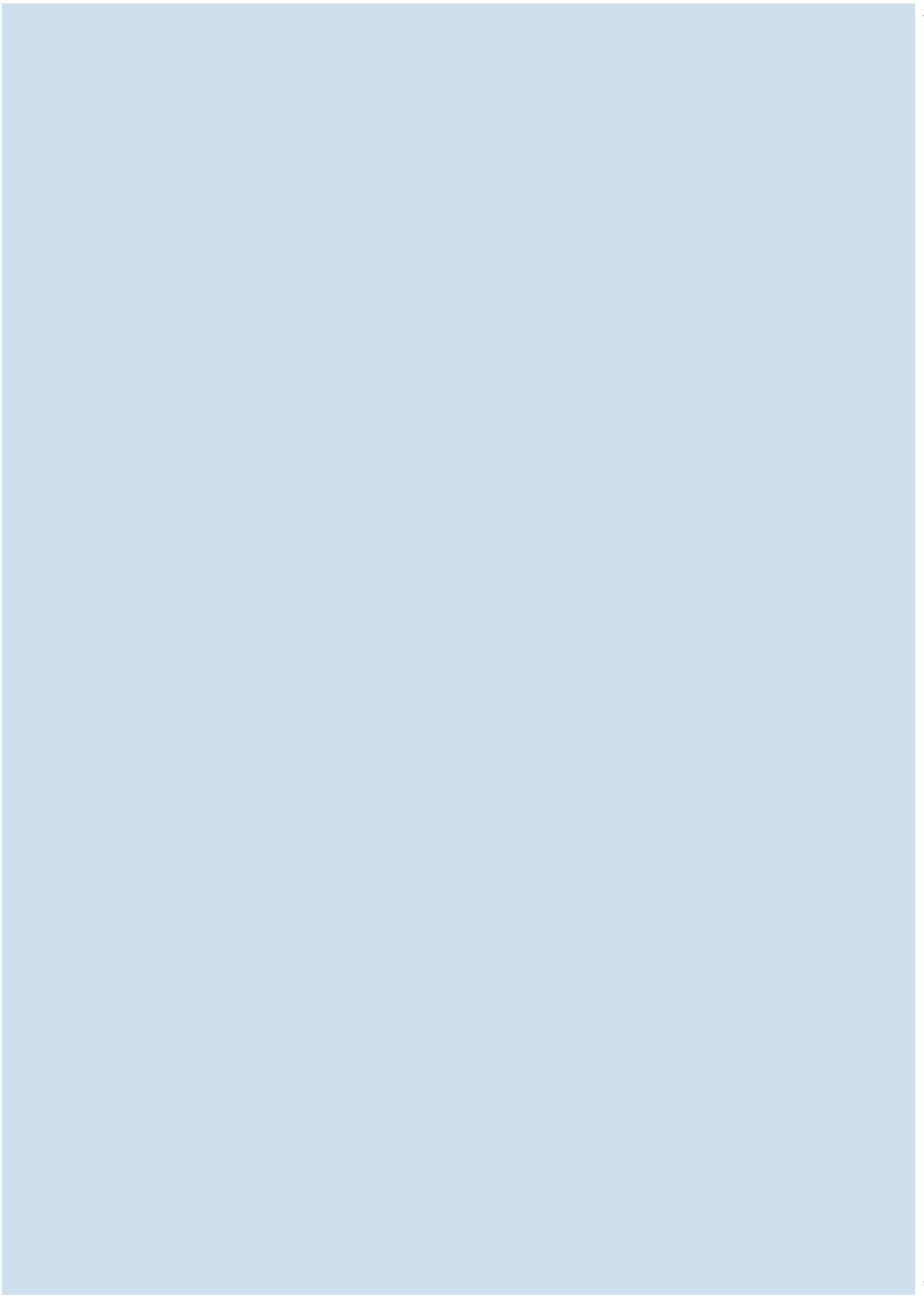
7-5- إبرام صفقة الأشغال وانطلاق الإنجاز

تم خلال سنة 2011 الإعلان عن طلب العروض لإنجاز أشغال بناء المقر. وقد سحبت 14 مقابلة ملف طلب العروض. وقدمت منها 10 مقاولات عروضها في الغرض وقد تم فرز العروض بالتعاون مع وزارة التجهيز طبقا لمقتضيات اتفاقية المساعدة الفنية المبرمة بين هيئة السوق المالية والوزارة طبقا لأحكام الأمر عدد 2617 لسنة 2009 المؤرخ في 14 سبتمبر 2009 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

وقد أفضت عملية الفرز إلى إسناد الصفقة إلى شركة مقاولات بمبلغ جملي قابل للمراجعة قدره 7 045 365,962 ديناراً وذلك تطبيقاً لقرار لجنة الصفقات بتاريخ 24 نوفمبر 2011.

وتجدر الملاحظة أن الأشغال انطلقت بداية من شهر فيفري 2012 وحددت مدة الإنجاز بـ 450 يوماً.

المرفقات



قائمة الجداول

مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع الوثائق المصادق عليها من طرف الجلسة العامة العادية خلال سنة 2011 لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع)	جدول عدد 1
مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع قوائمها المالية الوسيطة بتاريخ 30 جوان 2011 لدى هيئة السوق المالية	جدول عدد 2
مدى احترام الأجال المتعلقة بالتصريح بتجاوز عتبات المساهمة خلال 2011	جدول عدد 3
نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية	جدول عدد 4
نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية	جدول عدد 5
: تطور أهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)	جدول عدد 6
تطور المكونات الأساسية لقائمة النتائج المجمعة لشركات الوساطة (بالمليون دينار)	جدول عدد 7
تدخل وسطاء البورصة على نظام التداول الإلكتروني خلال سنة 2011	جدول عدد 8
نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2011 (حسب السوق)	جدول عدد 9
نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2011 (حسب نظام التداول) حسب معيار الأموال المتبادلة	جدول عدد 10 أ
نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2011 (حسب نظام التداول) حسب معيار عدد الأوراق المالية المتبادلة	جدول عدد 10 ب
نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2011 (حسب نظام التداول) حسب معيار عدد العمليات	جدول عدد 10 ج
التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة في سنة 2011	جدول عدد 11
إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات المدرجة بالبورصة سنة 2011	جدول عدد 12
إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات غير المدرجة بالبورصة سنة 2011	جدول عدد 13
الشركات التي تم إدراجها بالبورصة سنة 2011	جدول عدد 14
قائمة إجراءات أول تداول للأوراق المالية المدرجة المنجزة في سنة 2011	جدول عدد 15
إصدارات سندات الدين خلال سنة 2011	جدول عدد 16
خصائص القروض الرقاعية المصدرة في سنة 2011 (متوسط المدّة المحيّن)	جدول عدد 17
هيكلية الإكتتابات في القروض الرقاعية و القروض الرقاعية المشروطة المؤشر عليها سنة 2011	جدول عدد 18
قائمة القروض الرقاعية المدرجة بالسوق الرقاعية بالبورصة سنة 2011	جدول عدد 19
توزيع حجم المعاملات وعدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات	جدول عدد 20
نسبة مردودية الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2011	جدول عدد 21
معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الموازن	جدول عدد 22

التطور الشهري لمؤشري البورصة في سنة 2011	جدول عدد 23
الحجم الشهري للعمليات المنجزة بالبورصة لفائدة الأجنب سنة 2011 بالدينار	جدول عدد 24
مؤشرات حول الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 03 جانفي الى 31 ديسمبر 2011	جدول عدد 25
اقتناءات ومبيعات الأجنب على الأوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 3 جانفي 2011 الى 31 ديسمبر 2011	جدول عدد 26
تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2011	جدول عدد 27
تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2011	جدول عدد 28
تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2011	جدول عدد 29
التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2011	جدول عدد 30
التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية خلال سنة 2011	جدول عدد 31
التوزيع القطاعي لمحافظ سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2011	جدول عدد 32
تطور عدد المساهمين وحاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	جدول عدد 33
جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي حصلت على ترخيص خلال سنة 2011	جدول عدد 34
جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي حصلت على ترخيص تغيير تسمية	جدول عدد 35
جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي حصلت على ترخيص إضافة موزعين	جدول عدد 36
جدول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2011	جدول عدد 37

جدول عدد 1 : مدى احترام الشركات المدرجة بالبورصة لأجل إيداع الوثائق المصاحبة عليها من طرف اللجنة العامة المالية خلال سنة 2011 لدى هيئة السوق المالية (تقسيم حسب القطاع)

الوثائق النهائية (سنة 2010)

القطاع الصناعي	القطاع الصناعي	القطاع الصناعي	القطاع الصناعي	قطاع الخدمات	قطاع التجارة والتوزيع	القطاع المالي			المجموع	الإيداع
						شركات الإستثمار	شركات الإيجار المالي	شركات التأمين		
10	3	5	12	3	3	6	4	11	57	مجموع الشركات مجموع الشركات التي قامت بالإيداع بالنسبة المقرية الإيداع في الأجل بالنسبة المقرية الإيداع المتأخر بالنسبة المقرية أقل من أسبوع بالنسبة المقرية بين أسبوع و أسبوعين بالنسبة المقرية أكثر من أسبوعين بالنسبة المقرية
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	57	
5	1	2	9	2	3	6	4	7	39	
50,00%	33,33%	40,00%	75,00%	66,67%	100,00%	100,00%	100,00%	63,64%	68,42%	
5	2	3	3	1	0	0	0	4	18	
50,00%	66,67%	60,00%	25,00%	33,33%	0,00%	0,00%	0,00%	36,36%	31,58%	
2	2	2	1	1	0	0	0	2	10	
20,00%	66,67%	40,00%	8,33%	33,33%	0,00%	0,00%	0,00%	18,18%	17,54%	
2	0	0	1	0	0	0	0	2	5	
20,00%	0%	0%	8%	0,00%	0%	0,00%	0%	18,18%	8,77%	
1	0	1	1	0	0	0	0	0	3	
10,00%	0,00%	20,00%	8,33%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	5,26%	

القطاع المالي (24): 11؛ 4؛ 4؛ 6؛ 3 شركات استثمار.

قطاع التجارة والتوزيع (9): شركة موزونة؛ شركة المعازة؛ العامة؛ الشركة التوسعية للتجهيز.

قطاع الخدمات (2) : الشركة العقارية للمساهمات؛ الشركة العقارية التوسعية السعودية؛ السكن؛ الشركة التوسعية لاسواق الجملة؛ الشركة التوسعية للمقاولات المتكيفة و اللاسلكية؛ شركة القفل بواسطة الاثنيب؛ شركة الخطوط التونسية؛ الشبكة التونسية للسيارات والخدمات "الرئيس"؛ مجموعة بولينا القابضة؛ سير فيكروم؛ شركة القفل؛ فنادق القابضة.

القطاع الصناعي (18): 5؛ كيمياء (الكيمياء؛ شركة آر الكيما؛ شركة آر الكيما؛ شركة الصناعات الكيماوية للنيور؛ الشركة التوسعية للصناعات المعدنية؛ البوب)؛ 3 الصناعات الغذائية؛ (شركة التبريد و الجملة بتونس؛ حليب تونس؛ شركة الإنتاج اللاحي بطليبة)؛ 10 الصناعات المعدنية (الشركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية؛ الشركة التوسعية للنيور؛ شركة الكورستان؛ الشركة التوسعية لصناعة الإطارات المطاطية؛ الشركة الحديقة للزحف؛ الصناعية العامة للمصافي؛ البعارة التونسية؛ أسديتونس لمحجبات الأولمبيون؛ أسمنت بيزرت؛ أسمنت قرطاج)

جدول عدد 4 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية

النقاط الواجب ابراجها في التقرير	عدد التقارير المطابقة	عدد التقارير غير المطابقة
عرض حول نشاط ووضعية ونتائج الشركة	52	3
تطور الشركة و أدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة : (المؤشرات العامة للنشاط)	42	13
المؤشرات الخاصة حسب القطاعات (كما تم ضبطها بقرار عام صادر عن هيئة السوق المالية)	-	-
الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ اعداد التقرير	27	28
التطور المتوقع لوضعية الشركة وإفاقها المستقبلية (تقديم معطيات مرفقة بإرقام لمدة ثلاث سنوات)	40	15
نشاط الشركة في مجال البحث والتنمية	29	26
التغييرات المدخلة على طرق اعداد و تقديم القوائم المالية	36	19
نشاط الشركات الخاضعة لرقابتها (تقديم محيط الرقابة و عند الاقتضاء، هيكل المجمع)	45	10
المساهمات الجديدة أو عمليات التوقيت	46	9
إرشادات حول توزيع رأس المال و حقوق الاقتراع	41	14
معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة	38	17
إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية و إطارها القانوني	47	8
الأحكام المطبقة على تسمية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة	23	32
أهم التوقيضات التي في حالة صلوحية و الممنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هيكل التسيير و الإدارة	22	33
تور كل هيكل تسيير و إدارة	32	23
اللجان الخاصة ودور كل لجنة	29	26
تطور الأسعار و المبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة	47	8
سير عمليات إعادة الشراء و انعكاساتها	39	16
تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج	34	21
جدول تطور الاموال الذاتية و المبيعات الموزعة بعنوان السنوات المالية الثلاث الأخيرة	40	15
تقرير اللجنة الدائمة للتقيد، بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقب الحسابات عند الاقتضاء	32	23
حذف الموظفين و الكوئين و غيرها من أشكال تسمية رأس المال البشري	34	21
عناصر حول الرقابة الداخلية	37	18

جدول عدد 5 : نتائج عملية مراقبة مدى مطابقة محتوى التقارير السنوية للشركات غير المدرجة بالبورصة مع الأحكام الترتيبية

عدد التقارير	عدد التقارير المطابقة	النقاط الواجب ادر اجها في التقرير
5	37	عرض حول نشاط ووضعية ونتائج الشركة
25	17	تطور الشركة و أدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة : (المؤشرات العامة للنشاط)
-	-	المؤشرات الخاصة حسب القطاعات (كما تم ضبطها بقرار عام صادر عن هيئة السوق المالية)
32	10	الأحداث الهامة الطارئة في الفترة الفاصلة بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد التقرير
25	17	التطور المتوقع لوضعية الشركة و أفاقها المستقبلية (تقديم معطيات مرفقة بأرقام لمدة ثلاث سنوات)
34	8	نشاط الشركة في مجال البحث و التنمية
30	12	التغييرات المدخلة على طرق إعداد و تقديم القوائم المالية
24	18	نشاط الشركات الخاضعة لرقابتها (تقديم محيط الرقابة و عند الاقتضاء، هيكل المجمع)
27	15	المساهمات الجديدة أو عمليات التكوين
25	17	إرشادات حول توزيع رأس المال و حقوق الاقتراع
28	14	معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة
-	-	إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية و إطارها القانوني
34	8	الأحكام المطبقة على تسمية و تعويض أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة
33	9	أهم التفويضات التي في حالة صلوحية و المنوحة من قبل الجلسة العامة إلى هيكل التسيير و الإدارة
29	13	دور كل هيكل تسيير و إدارة
32	10	اللجان الخاصة و دور كل لجنة
-	-	تطور الأسعار و المبادلات بالبورصة منذ آخر جلسة عامة
-	-	سير عمليات إعادة الشراء و انعكاساتها
30	12	تكبير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج
30	12	جدول تطور الاموال الذاتية و المراجيع الموزعة بعنوان السنوات المالية الثلاث الأخيرة
35	7	تقرير اللجنة الدائمة للتدقيق بالخصوص فيما يتعلق باقتراح تسمية مراقب الحسابات عند الاقتضاء
31	11	حذف الموظفين و التكوين و غيرها من أشكال تنمية رأس المال البشري
31	11	عناصر حول الرقابة الداخلية

جدول عدد 6 : تطور اهم الأرقام لقطاع شركات الوساطة بالبورصة (بالمليون دينار)

نسبة التطور 2010-2011	2010	2011	
			مجموع الاصول
-98%	231,9	222,07	الاصول المالية
31%	27,64	36,09	التوظيفات والاصول المالية الاخرى
-3%	41,44	40,37	السيولة وما يعادل السيولة
17%	74,15	86,45	اصول جارية اخرى
2%	26,21	26,7	
5%	101,3	106,15	الاموال الذاتية قبل التخصيص
-11%	130,6	115,92	الخصوم
-20%	3,25	2,61	القروض الطويلة المدى
-13%	1,81	1,58	المساعدات البنكية وغير ها من الخصوم المالية
-23%	74,48	57,58	مستحقات الحرفاء
			عناصر لتقييم الاداء
-53,50%	19,01	8,84	النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية
-56%	18,80%	8,30%	مردودية الاموال الذاتية
-11%	20	17	عدد الوسطاء الذين سجلوا مبيعات
-45%	19,53	10,74	ارباحهم مجمعة
50%	3	6	عدد الوسطاء الذين سجلوا خسائر
266%	-0,52	-1,9	خسائرهم مجمعة

جدول عدد 7 : تطور المكونات الأساسية لقائمة النتائج المجمعة لشركات الوساطة (بالمليون دينار)

نسبة التطور	2011	%	2010	%
-48,00%	38,63	100%	52,7	100%
-50,40%	34,77	90,00%	70,07	94,30%
-8,80%	3,85	10,00%	4,22	5,70%
-0,70%	37,6	100%	37,86	100%
2,00%	19,01	50,50%	18,64	49,20%
12,80%	6,43	17,10%	5,7	15,00%
-9,50%	12,24	32,60%	13,53	35,70%
-93,10%	1,02		14,84	
-53,10%	11,19		23,88	
-52,00%	2,29		4,77	
-53,50%	8,84		19,01	

إيرادات الاستغلال

إيرادات

إيرادات الاستغلال الأخرى ما عدى

إيرادات المحفظة

أعباء الاستغلال

أعباء الأعران

مخصصات الاستهلاك والمدخرات

أعباء الاستغلال الأخرى

نتيجة الاستغلال

نتيجة النشاطات العادية

الأداءات على الأرباح

النتيجة بعد التعديلات المحاسبية

جدول عدد 9 : نشاط الوسطاء بالبورصة خلال سنة 2011 (حسب السوق)

الشركات	سوق التداول	%	السوق الموازية	%	عمليات التسجيل	%	المجموع	%
A.F.C	113.773 395	3,4%	5 050	0,0%	50 744 033	1,8%	164 522 478	2,6%
A.I	190 794 427	5,7%	477 447	1,4%	21 478 808	0,8%	212 750 681	3,4%
ATTJARI-I	138 593 412	4,1%	30 858	0,1%	1 767 030 896	62,1%	1 905 655 166	30,6%
AXIS	141 634 933	4,2%	5 574	0,0%	54 513 285	1,9%	196 153 792	3,1%
B.N.A.C	200 035 738	6,0%	901 187	2,7%	250 042 814	8,8%	450 979 739	7,2%
BEST-I	43 599 197	1,3%	960 938	2,9%	2 829 055	0,1%	47 389 190	0,8%
BIAT CAP	176 373 247	5,3%	80 793	0,2%	166 601 567	5,9%	343 055 608	5,5%
C.G.F	86 481 684	2,6%	160 609	0,5%	29 810 375	1,0%	116 452 668	1,9%
C.G.I	14 081 180	0,4%	308 961	0,9%	18 119 756	0,6%	32 509 896	0,5%
COF CAP	63 376 223	1,9%	2 644 202	8,0%	31 236 498	1,1%	97 256 923	1,6%
FINAC	116 458 581	3,5%	2 013 482	6,1%	13 695 111	0,5%	132 167 173	2,1%
INI	11 861 491	0,4%	39 328	0,1%	1 859 582	0,1%	13 760 401	0,2%
MAC S.A	704 078 535	21,0%	14 731 214	44,7%	102 644 032	3,6%	821 453 782	13,2%
MAX. BOUR.	170 575 811	5,1%	167 025	0,5%	40 482 805	1,4%	211 225 641	3,4%
MENA CAP	56 243 110	1,7%	0	0,0%	2 152 125	0,1%	58 395 235	0,9%
S.B.T	38 752 015	1,2%	20 163	0,1%	31 618 478	1,1%	70 390 656	1,1%
S.C.I.F	15 449 468	0,5%	400	0,0%	8 606 789	0,3%	24 056 657	0,4%
SIFB-BH	93 707 364	2,8%	70 372	0,2%	3 325 236	0,1%	97 102 972	1,6%
SOFIGES	38 380 112	1,1%	215 251	0,7%	20 174 476	0,7%	58 769 839	0,9%
T.S.I	154 179 086	4,6%	8 129 532	24,7%	12 157 930	0,4%	174 466 548	2,8%
T.V.AL	724 904 299	21,6%	1 804 063	5,5%	156 629 500	5,5%	883 337 862	14,2%
U.F.I	25 132 848	0,7%	204 078	0,6%	21 227 427	0,7%	46 564 353	0,7%
UBCI.FIN.	37 572 841	1,1%	0	0,0%	36 427 920	1,3%	74 000 761	1,2%
المجموع	3 356 038 999		32 970 524		2 843 408 498		6 232 418 021	

جدول عدد 10 ب: نشاط الوساطة بالتورصة خلال سنة
2011 (حسب نظام التداول) حسب معيار عدد الأوراق
المالية المتداولة

الشركة	التداول الاكتروني											التداول على الورق				المجموع	
	شهر 11	شهر 12	شهر 1	شهر 2	شهر 3	شهر 4	شهر 5	شهر 6	شهر 7	شهر 8	شهر 9	شهر 10	البيانات المسجلة	المجموع	%	%	
A.F.C	13 444 537	4 324	9 339	4 324	0	0	0	0	0	0	0	0	2 274 259	2 274 259	2.77%	18 075 780	
A.I	12 770 072	4 114	29 391	4 114	6 574	26 910	2 404	2 404	2 404	2 404	2 404	2 404	1 029 934	1 029 934	1.25%	18 983 918	
ATTUARI-I	11 926 995	3 844	22 319	3 844	0	0	0	0	0	0	0	0	3 430 422	3 430 422	4.17%	20 200 012	
AXIS	14 321 387	4 614	13 222	4 614	0	0	0	0	0	0	0	0	542 472	542 472	0.66%	16 224 261	
B.N.A.C	19 433 286	6 254	8 445	6 254	0	0	0	0	0	0	0	0	43 938 922	43 938 922	53.49%	74 850 022	
BEST-I	6 717 043	2 164	8 698	2 164	0	0	0	0	0	0	0	0	105 506	105 506	0.13%	9 495 823	
BHAT CAP	14 576 756	4 694	50 802	4 694	0	0	0	0	0	0	0	0	2 109 346	2 109 346	2.57%	25 189 940	
C.G.F	11 602 013	3 734	67 067	3 734	0	0	0	0	0	0	0	0	390 028	390 028	0.47%	13 126 710	
C.G.I	980 258	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	858 606	858 606	1.04%	2 389 101	
COF CAP	5 681 499	1 834	14 426	1 834	0	0	0	0	0	0	0	0	1 537 300	1 537 300	1.87%	9 384 005	
FINAC	27 851 677	8 364	5 218	8 364	0	0	0	0	0	0	0	0	454 004	454 004	0.55%	30 461 044	
LN.I	914 398	0.35%	1 583	0.35%	0	0	0	0	0	0	0	0	121 424	121 424	0.15%	1 267 168	
MAC.S.A	46 566 605	4 734	21 596	4 734	0	0	0	0	0	0	0	0	9 608 404	9 608 404	11.69%	139 002 203	
MAX. BOUR.	11 952 865	3 854	87 039	3 854	0	0	0	0	0	0	0	0	2 217 678	2 217 678	2.70%	31 424 312	
S.B.T	11 655 983	3 754	2 055	3 754	0	0	0	0	0	0	0	0	205 806	205 806	0.25%	12 204 896	
S.C.I.F	2 825 676	2 484	11 317	2 484	0	0	0	0	0	0	0	0	1 355 892	1 355 892	1.65%	4 872 342	
SICOFI	1 443 346	0.46%	41	0.46%	0	0	0	0	0	0	0	0	1 537 431	1 537 431	1.87%	5 756 229	
SIFIB-BH	8 860 456	2 854	3 055	2 854	0	0	0	0	0	0	0	0	527 992	527 992	0.64%	17 461 345	
SOFIGES	3 842 479	1 244	10 149	1 244	0	0	0	0	0	0	0	0	1 540 200	1 540 200	1.87%	6 313 743	
T.S.I	18 907 124	1 494	6 800	1 494	0	0	0	0	0	0	0	0	384 738	384 738	0.47%	23 482 692	
T.V.A.I	58 572 694	15 854	72 339	15 854	0	0	0	0	0	0	0	0	4 869 524	4 869 524	5.93%	100 075 980	
U.F.I	2 900 699	0.93%	6 815	0.93%	0	0	0	0	0	0	0	0	762 270	762 270	0.93%	4 927 996	
UBCI FIN.	3 110 034	1 004	4 026	1 004	0	0	0	0	0	0	0	0	2 355 310	2 355 310	2.87%	6 496 476	
المجموع	310 857 864	4 56 332	1 122 460	4 56 332	0	0	0	0	0	0	0	0	82 177 468	82 177 468	2.64%	591 915 998	

جدول عدد 11- التوزيع القطاعي للشركات المصدرة لأوراق المساهمة في رأس المال بواسطة المساهمة العامة في سنة 2011 *

%	2011	
74,7%	136 033 405	القطاع المالي
49,4%	89 999 985	القطاع البنكي
8,2%	15 000 000	قطاع التأمين
2,7%	5 000 000	قطاع الإيجار المالي و الفكتوريين
14,3%	26 033 420	خدمات مالية أخرى
14,3%	26 033 420	شركات استثمار ذات رأس مال تنمية
0,0%	0	شركات استثمار ذات رأس مال قار
11,3%	20 500 100	قطاع مواد الاستهلاك
3,9%	7 168 625	قطاع المواد الأولية
1,3%	2 425 500	قطاع الصناعة
5,1%	9 245 080	قطاع الخدمات للمستهلك
3,7%	6 802 404	قطاع التكنولوجيا
100,0%	182 175 114	المجموع

* باعتبار عمليات الترفيع في رأس المال بلامح الاحتياطي .

جدول عدد 13 - إصدارات الأسهم بواسطة الاكتتاب العام في رأس مال الشركات غير المدرجة بالبورصة سنة 2011

الأموال المجمعة بالدينار	فترة الاكتتاب للعموم	فترة الاكتتاب أو الإصدار	تاريخ الإقتراع	نسبة الاكتتاب أو الإصدار	سعر الإصدار بالدينار	القيمة الإسمية بالدينار	عدد السندات المصدرة	المبلغ بالدينار	طبيعة العملية	الشركة	تاريخ التأسيس	عدد التأسيس
(2)	من 07/08 إلى 2011/08/05	من 05/05 إلى 2011/07/05	2011/01/01 في حدود التمويل بالرفع	1:1	(1) 10	10	2 603 342	26 033 420	الإصدار قفلا	شركة التسمية للإستثمار بالجرب	2011/04/22	740-11
000 000 5	-	من 07/01 إلى 2011/07/15	2011/01/01	-	10	10	500 000	5 000 000	الإصدار قفلا مخصص (3)	تأمينات مغربية للحياة	-	-
-	-	من 01/07 إلى 2011/07/01	2011/01/01	20:3	-	10	2 000 000	20 000 000	إمحاء الاحتياطي	تأمينات مغربية	-	-
000 000 5	-	من 07/01 إلى 2011/07/15	2011/01/01	20:1	10	10	500 000	5 000 000	إصدار قفلا بين الأجراء	شركة العربية للتربة للإيجار المالي	-	-
000 000 5	-	من 12/01 إلى 2011/12/15	2012/01/01	1:3	10	10	500 000	5 000 000	إصدار قفلا بين الأجراء	شركة العربية للتربة للإيجار المالي	-	-

(1) بلغ التعديل بالنصف عند الإكتتاب.

(2) عملية لم تتحقق.

(3) عملية ترقيم مخصصة لقناة شركة تأمينات مغربية.

جدول عدد 15 - قائمة إجراءات أول تداول للأوراق المالية المدرجة المنجزة في سنة 2011

شركة المعنية	طبيعة إجراء أول تداول	سوق البورصة المقصود	أصحاب العرض	عدد الأسهم المعروضة	سعر السهم بالدينار	تاريخ الإقلاع	المبلغ الجلي بالدينار	مدة صلاحية إجراء أول تداول
شركة تلك القابضة	عرض بسعر محدد لـ : أسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقاً بواسطة الاكتتاب للعام	السوق الرئيسية	-	(1) 2 070 000	5,800	2011/01/01	4 802 400	من 04/19 إلى 05/10 2011
				828 000 أسهم جديدة 1 242 000 أسهم قديمة	858 462	83 463	11 923	83 463
			محمد فرجة ابراهيم خواجه يوسف مزوغي فوسل قروري حبيب اللوز لطفي الزنزل المتصف مراكشي المتن مقني					

عرض بسعر محدد : أسهم جديدة في إطار ترقيع في رأس المال تقاً بواسطة الاكتتاب للعام

(1) عرض بسعر محدد لـ 414 000 نصيب ويكون التصيب الواحد من سيمين جيتين و 3 أسهم قديمة.

جدول عدد 17 - خصائص القروض الرقابية المصدرة في سنة 2011 (متوسط المدد المحين)

متوسط المدد المحين بالسنوات	المدد (سنة)	طريقة الاعطاك	النسبة الاسمية	المبلغ المكتتب بالدينار	نسبة القرض الرقابية
-	5	اعتلاك سنوي قار (1/5) د	نسبة السوق التقديرية + 0,9% * 5,75%	30 000 000	الشركة التونسية للإيجار المالي 2011-1 (1)
2.791				50 000 000	الاتحاد الدولي للتبوك 2011-1
-	10	اعتلاك سنوي قار (1/10) د	نسبة السوق التقديرية + 1,00% *	صنف 1	
7.428	20	اعتلاك سنوي قار (1/20) د	6,30%	صنف ب	
-	5	اعتلاك سنوي قار (1/5) د	نسبة السوق التقديرية + 1,25% *	30 000 000	الشركة التونسية للإيجار المالي 2011-2 (1)
2.785			5,95%		
-	7	اعتلاك سنوي قار (1/7) د	نسبة السوق التقديرية + 1,35% *	30 000 000	الشركة التونسية للإيجار المالي 2011-3 (1)
3.583	7	اعتلاك سنوي قار (1/7) د من السنة الأولى إلى السنة الخامسة) و 14,260 د السنة التالية	5,90%	50 000 000 مع إمكانية التوقيع في المبلغ إلى حد أقصى قدره 75 000 000	الاتحاد الدولي للتبوك 2011-2
-	7	اعتلاك سنوي قار (1/5) د	نسبة السوق التقديرية + 1,35% *	30 000 000	بنك تونس والإمرات 2011
2.788			5,85%	50 000 000	
-	7 مع إعطاء يستثنى	اعتلاك سنوي قار (1/5) د ابتداء من السنة الثالثة	نسبة السوق التقديرية + 1,3% *	35 000 000 د صنف 1 : 15 000 000 د	
7.445	20	اعتلاك سنوي قار (1/20) د	6,25%	صنف ب : 30 000 000 د	
-	5	اعتلاك سنوي قار (1/5) د	نسبة السوق التقديرية + 1,25% *	30 000 000	الإيجار في ليريق 2011 (1)
2.783			6,00%		
-	7 مع إعطاء يستثنى	اعتلاك سنوي قار (1/5) د ابتداء من السنة الثالثة	نسبة السوق التقديرية + 1,25% *	30 000 000	شركة الإيجار العربية لتونس (1)
4.399			6,25%		
2.791	5	اعتلاك سنوي قار (1/5) د	5,75%	20 000 000	الشركة العربية الدولية للإيجار المالي 2011-1
-	10	اعتلاك سنوي قار (1/10) د	نسبة السوق التقديرية + 1,00% *	50 000 000	القروض الرقابية المشروطة 2011-1 (1)
4.652			6,10%	70 000 000	القروض المشروطة بنك الأمان 2011-1 (1)
-	7	اعتلاك سنوي قار (1/7) د من السنة الأولى إلى السنة الخامسة) و 14,260 د السنة التالية	6,10%	35 000 000 د صنف 1 : 35 000 000 د	
3.572	10	اعتلاك سنوي قار (1/10) د	نسبة السوق التقديرية + 1,3% *	35 000 000 د صنف ب : 35 000 000 د	

(1) تم إصدار هذا القرض بنسبتي فائدة مختلفة باختيار المكنتب : نسبة قارة و نسبة مرتبطة بنسبة السوق التقديرية.
* يوافق محل الائحة عشر محلات نسبة الفائدة الشهورية للسوق التقديرية السابقة لتاريخ خلاص الفائدة، و يضاف إليها الهامش المحدد.

جدول عدد 18 - هيكلية الإلتزامات في القروض الرقابية و القروض المشروطة المؤشر عليها سنة 2011

أشخاص طبيعيين	أشخاص مغربية أخرى	بنوك	شركات الإستثمار	شركات ومصارف		شركات التأمين	المبلغ بالدينار	تسمية القرض
				التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	صناديق التقاعد			
0	0	0	0	12 850 000	0	4 340 000	17 190 000	الشركة العربية الترابية للإيجار المالي 2011-1
4 000 000	0	3 000 000	0	33 000 000	0	10 000 000	50 000 000	الأخذ التولي الفورك 2011-1
2 000 000	0	3 500 000	0	36 500 000	0	8 000 000	50 000 000	القرض المشروط بنك الأمان 2011-1
1 050 000	0	3 000 000	0	22 250 000	0	3 700 000	30 000 000	الشركة التونسية للإيجار المالي 2011-2
1 200 000	500 000	5 000 000	0	21 300 000	0	2 000 000	30 000 000	الشركة التونسية للإيجار المالي 2011-3
8 100 000	5 000 000	11 500 000	1 000 000	20 900 000	10 000 000	13 500 000	70 000 000	القرض المشروط الشركة التونسية لبنك 2011
1 445 000	555 000	2 975 000	3 500 000	17 250 000	0	4 275 000	30 000 000	التجاري لفرق 2011
1 641 000	2 010 000	2 000 000	1 000 000	30 030 000	0	14 750 000	51 431 000	الأخذ التولي الفورك 2011-2
0	300 000	12 530 000	0	29 120 000	0	8 050 000	50 000 000	بنك تونس والأمرات 2011
1 690 000	70 000	7 000 000	0	16 020 000	0	5 220 000	30 000 000	شركة الإيجار العربية لتونس 2011
21 476 000	8 435 000	57 005 000	5 500 000	256 770 000	10 000 000	77 435 000	438 621 000	المجموع
4,90%	1,92%	13,00%	1,25%	59,00%	2,28%	17,65%		بالتسمية المئوية

جدول عدد 19 - قائمة القروض الرقاعية المدرجة بالسوق الرقاعية بالبرصة سنة 2011

رقم أو الترتيب الوارد في الملحق	طريقة الاقتراض	الاجل	المدة (السنين)	تاريخ الإصدار	نسبة الفائدة	الاسمية	التقييم	المبلغ الملتزم بالتقييم	تاريخ الإصدار	تاريخ التقييم	تاريخ الإصدار	تاريخ التقييم	تسمية القرض
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2010/10/12 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2016/01/10	5	2011/01/10	نسبة السوق الثابتة + 0,775%	100	100	20 000 000	2011/01/10	2011/02/29	2011/04/05	2011/04/01	الدين الاجنبي للبرصة 2010
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2010/09/20 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2016/02/28	5	2011/02/28	نسبة السوق الثابتة + 1,1%	100	100	20 000 000	2011/02/28	2011/03/11	2011/05/05	2011/04/01	الشركة الفرنسية للايجار السكني مشروع 2010
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2010/07/15 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2017/12/30	7	2011/01/23	نسبة السوق الثابتة + 1% 5,50%	100	100	35 000 000	2010/12/30	2011/01/21/3	2011/05/05	2011/05/03	شركة الإيجار السكنية للبرصة
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2010/09/20 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2016/02/04	5	2011/02/04	نسبة السوق الثابتة + 1% 5,50%	100	100	10 000 000	2011/02/04	2011/01/18	2011/05/30	2011/05/26	شركة الكورنيك 2010
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2010/12/24 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2016/02/15	5	2011/02/15	نسبة السوق الثابتة + 0,75% 5,50%	100	100	30 000 000	2011/02/15	2011/01/10	2011/05/05	2011/05/03	الشركة الفرنسية للايجار السكني -1
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2011/03/17 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2016/06/10	5	2011/06/10	نسبة السوق الثابتة + 0,9% 5,75%	100	100	30 000 000	2011/06/10	2011/04/13	2011/06/10	2011/05/26	شركة الترقية للايجار السكني -1
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2011/02/24 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2016/04/28	5	2011/04/28	5,75%	100	100	20 000 000	2011/04/28	2011/03/22	2011/09/03	2011/07/28	الشركة الفرنسية للايجار السكني -1
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2011/08/17 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2016/10/29	5	2011/10/29	نسبة السوق الثابتة + 1,25% 5,95%	100	100	30 000 000	2011/10/29	2011/09/13	2011/11/18	2011/10/06	الشركة الفرنسية للايجار السكني -2
ب ب ب + على المدى الطويل تاريخ 2011/08/17 من قبل Fitch رقم التقييم Fitch Ratings	اقتراض سنوي قدر 20 : (1/5)	2016/10/29	5	2011/10/29	نسبة السوق الثابتة + 1,25% 5,95%	100	100	30 000 000	2011/10/29	2011/09/13	2011/11/18	2011/10/06	الشركة الفرنسية للايجار السكني -2

* أو اقل معدل الأرباح على معدل نسبة الفائدة الشهرية للسوق الثابتة المدرجة لتاريخ التقييم، و يضاف إليها المبلغ المحتسب.

جدول عدد 20 : توزيع حجم المعاملات وعدد السندات المتبادلة حسب أصناف السندات

	السندات المتبادلة				حجم المعاملات				البيانات
	2011		2010		2011		2010		
النسبة المئوية المئوية	عدد السندات*	النسبة المئوية المئوية	عدد السندات*	النسبة المئوية المئوية	المبلغ بملايين الدنانير	النسبة المئوية المئوية	المبلغ بملايين الدنانير		
85,75%	253 924	88,17%	271 882	53,46%	1 678	70,68%	2702	البورصة	
	-6,61%		43,42%		-37,90%		48,95%	نسبة التغير السنوي	
99,51%	252 692	99,92%	271 666	93,68%	1 572	97,19%	2626	أسهم وحقوق	
	-6,98%		43,48%		-40,14%		53,12%	نسبة التغير السنوي	
0,49%	1 232	0,08%	216	6,32%	106	2,81%	76	رقاع	
	-		-		39,47%		-23,23%	نسبة التغير السنوي	
0,32%	944	1,02%	3 152	0,51%	16	1,26%	48	السوق المورانية	
	-70,05%		1,06%		-66,67%		17,07%	نسبة التغير السنوي	
13,88%	41 088	9,22%	28 444	45,30%	1 422	22,65%	866	عمليات التسجيل	
	44,45%		-81,08%		64,20%		-41,05%	نسبة التغير السنوي	
0,05%	151	1,58%	4 881	0,73%	23	5,41%	207	عمليات التصريح	
	-96,91%		3132,45%		-		-	نسبة التغير السنوي	
	296 107		308 359		3 139		3 823	المجموع	
	-3,97%		-10,15%		-17,89%		14,98%	نسبة التغير السنوي	

بالآلاف السندات*
المرجع : بورصة تونس

جدول عدد 21: نسبة مردودية الأسهم المدرجة بالبورصة في سنة 2011

المردودية الاسمية 2011	سعر الإغلاق 31/12/2011	سعر الإغلاق 31/12/2010	الشركات
94,66%	3,650	2,060	الشركة العصرية للخزف
51,55%	8,790	5,800	تلنات
50,57%	414,000	301,300	أرليكيدي تونس
43,89%	9,900	8,270	شركة الاستثمار تونافست
39,11%	10,990	7,900	سرفيكوم
37,20%	8,240	6,210	السكنى
26,44%	57,790	46,890	الشركة العقارية والمساهمات
24,68%	9,600	7,900	الشركة التونسية للبلور
23,99%	30,000	24,760	تأمينات سليم
22,96%	13,740	11,500	شركة النقل عبر الأنابيب
22,66%	4,060	3,310	فرطاج للاسمنت
19,83%	5,980	5,750	تونس لمجنبات الألمنيوم
19,49%	4,170	3,540	شركة الإنتاج الفلاحي بطليبة
16,33%	13,000	12,490	شركة التبريد ومعمل الجعة بتونس
15,56%	7,080	6,300	شركة أدوية
15,24%	3,630	3,280	الشركة العقارية التونسية السعودية
14,66%	55,290	50,400	الصناعات الكيماوية للفلبيور
9,87%	44,000	40,800	الإتحاد البنكي للتجارة و الصناعة
8,90%	30,000	29,200	بنك تونس والإمارات
8,33%	8,000	7,440	إسمنت بنزرت
5,62%	40,700	40,240	التوظيف التونسي
5,47%	74,990	73,000	بنك تونس العربي الدولي
1,96%	10,600	11,250	البطارية التونسية أسد
-0,28%	6,620	7,060	شركة الاستثمار و التنمية الصناعية والسياحية
-1,49%	28,600	43,000	شركة مونوبري
-3,12%	4,650	4,800	حليب تونس
-3,33%	136,000	140,680	شركة المغازة العامة
-3,44%	8,180	9,300	بولينا القابضة
-3,89%	5,490	5,920	شركة الإيجار العربية لتونس
-5,68%	10,720	11,620	البنك التونسي
-6,18%	14,080	15,220	الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
-6,53%	72,000	78,740	شركة أستري للتأمين وإعادة التأمين
-6,75%	31,380	33,650	شركة الكيمياء
-8,18%	41,000	45,580	التجاري للإيجار المالي
-9,18%	18,890	20,800	الإتحاد الدولي للبنوك
-10,40%	1,100	1,250	الشركة التونسية لأسواق الجملة
-13,75%	65,400	77,450	بنك الأمان
-14,19%	18,690	21,780	التجاري بنك
-14,45%	29,000	34,890	التونسية للإيجار المالي
-14,87%	4,510	5,380	لشركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية
-15,07%	5,750	8,360	الشركة الصناعية العامة للمصافي
-15,35%	1,710	2,020	الخطوط التونسية
-15,67%	9,600	11,680	شركة النقل للسيارات
-16,65%	9,500	12,430	الشبكة التونسية للسيارات و الخدمات
-17,00%	12,050	15,000	البنك الوطني الفلاحي
-18,75%	18,200	29,280	لشركة الدولية للإيجار المالي
-19,65%	11,480	14,760	التونسية لإعادة التأمين
-19,77%	20,280	25,900	الوفاق للإيجار المالي
-19,80%	9,250	11,970	العصرية للإيجار المالي
-20,84%	147,000	187,980	الشركة التونسية للتأمين ستر
-21,62%	8,710	11,750	الشركة التونسية للتجهيز
-23,06%	5,920	7,980	البنك العربي لتونس
-30,67%	6,010	9,245	لشركة التونسية للمقاولات السكنية والاسلامية
-38,90%	18,000	29,460	بنك الإسكان
-43,29%	3,970	7,000	إكتروستار
-46,81%	10,100	18,990	الشركة التونسية للبنك
-48,50%	2,410	4,680	الشركة التونسية لصناعات الإطارات المطاطية

(1) مردودية معدلة بحسب عمليات الترفع في رأس المال وحصص الأرباح بعنوان السنة المالية 2010 و الموزعة خلال سنة 2011

جدول عدد 22: معدل مضاعف سعر السهم في السوق بطريقة المعدل الموازن

الموازنة بالرسمة بالبورصة في 31/12/2011	الرسمة بالبورصة في 31/12/2011 (بالمليون دينار)	سعر الإغلاق 31/12/2011	الشركات
65	654	65,400	بنك الامان
7	78	7,080	شركة أدوية
414	431	414,000	أرليكيدي تونس
31	61	31,380	شركة الكيمياء
10	242	9,500	الشبكة التونسية للسيارات و الخدمات
11	122	10,600	البطارية التونسية أسد
72	288	72,000	شركة أمستري للتأمين وإعادة التأمين
6	592	5,920	البنك العربي لتونس
5	93	5,490	شركة الإيجار العربية لتونس
18	324	18,000	بنك الإسكان
75	1275	74,990	بنك تونس العربي الدولي
12	386	12,050	البنك الوطني الفلاحي
11	1206	10,720	البنك التونسي
30	30	30,000	بنك تونس والأمارات
4	590	4,060	قرطاج للاسمنت
18	91	18,200	لشركة الدولية للإيجار المالي
6	48	5,750	الشركة الصناعية العامة للمصافي
55	50	55,290	الصناعات الكيماوية للفليور
4	7	3,970	إلكتروستار
136	312	136,000	شركة المغازة العامة
1	13	1,100	الشركة التونسية لأسواق الجملة
9	37	9,250	العصرية للإيجار المالي
29	397	28,600	شركة مونوبري
10	288	9,600	شركة النقل للسيارات
8	1472	8,180	بولينا القابضة
41	41	40,700	التوظيف التونسي
30	80	30,000	تأمينات سليم
8	352	8,000	إسمنت بنزرت
11	26	10,990	سرفيكوم
13	858	13,000	شركة التبريد ومعمل الجعة بتونس
5	63	4,510	لشركة الصناعية للأجهزة و الآلات الكهربائية
58	46	57,790	الشركة العقارية و للمساهمات
14	25	14,080	الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
4	47	3,630	الشركة العقارية التونسية السعودية
8	25	8,240	السكنى
4	97	3,650	الشركة العصرية للخزف
4	49	4,170	شركة الإنتاج الفلاحي بطبلية
6	28	6,010	لشركة التونسية للمقاولات السكنية و اللاسلكية
10	121	9,600	الشركة التونسية للبلور
7	178	6,620	شركة الاستثمار و التنمية الصناعية و السياحية
147	339	147,000	الشركة التونسية للتأمين ستار
10	251	10,100	الشركة التونسية للبنك
9	12	8,710	الشركة التونسية للتجهيز
2	10	2,410	الشركة التونسية لصناعات الإطارات المطاطية
14	45	13,740	شركة النقل عبر الأنابيب
2	182	1,710	الخطوط التونسية
19	631	18,690	التجاري بنك
10	10	9,900	شركة الاستثمار تونافست
41	87	41,000	التجاري للإيجار المالي
5	47	4,650	حليب تونس
9	-97	8,790	تلنات
29	203	29,000	التونسية للإيجار المالي
6	251	5,980	تونس لمجنيبات الألبانوم
11	103	11,480	التونسية لإعادة التأمين
44	667	44,000	الإتحاد البنكي للتجارة و الصناعة
19	332	18,890	الإتحاد الدولي للبنوك
20	61	20,280	الوفاق للإيجار المالي

التقرير
السّنوي
2011

132

جدول عدد 23 : التطور الشهري لمؤشري البورصة في سنة 2011

التطور الشهري للمؤشر "TUNINDEX"			
الأقصى	الأدنى	الآخر	سنة
4 549,14	4 430,71	4 433,02	جانفي
4 134,42	4 033,43	4 058,53	فيفري
-9,12%	-8,97%	-8,45%	التغير الشهري
4 400,67	4 363,02	4 385,55	مارس
6,44%	8,17%	8,06%	التغير الشهري
4 277,73	4 226,08	4 247,53	أفريل
-2,79%	-3,14%	-3,15%	التغير الشهري
4 121,14	4 096,83	4 121,14	ماي
-3,66%	-3,06%	-2,98%	التغير الشهري
4 322,04	4 290,00	4 296,59	جوان
4,87%	4,72%	4,26%	التغير الشهري
4 426,23	4 401,89	4 423,03	جويلية
2,41%	2,61%	2,94%	التغير الشهري
4 500,75	4 481,80	4 500,45	أوت
1,68%	1,82%	1,75%	التغير الشهري
4 681,18	4 652,46	4 666,44	سبتمبر
4,01%	3,81%	3,69%	التغير الشهري
4 665,91	4 644,27	4 664,94	أكتوبر
-0,33%	-0,18%	-0,03%	التغير الشهري
4 702,15	4 668,57	4 682,26	نوفمبر
0,78%	0,52%	0,37%	التغير الشهري
4 728,41	4 704,97	4 722,25	ديسمبر
0,56%	0,78%	0,85%	التغير الشهري

جدول عدد 24 : الحجم الشهري للمعاملات المنجزة بالبورصة لقيادة الأجاب سنة 2011 بالدينار

المعاملات	الجملة	جانفي	فبري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
اقتناء أسهم مدرجة بالبورصة	146 590 931	11 079 718	6 764 290	3 944 483	6 247 835	7 888 170	13 187 623	11 135 566	10 825 870	12 826 029	25 553 603	15 677 339	21 460 405
التفويت في أسهم مدرجة بالبورصة	208 174 280	6 276 575	25 595 551	8 508 948	6 568 859	17 296 833	4 159 825	8 178 676	40 295 895	13 350 431	33 297 927	14 267 186	30 577 574
التفويتات الصافية	-61 583 349												
اقتناء أسهم غير مدرجة بالبورصة	185 680 404	6 165	994 459	8 424 722	24 390 142	546 100	41 625 699	192 879	916 944	176 622	3 903 493	68 041 774	36 461 405
أسهم مملوكة من طرف تومستين	35 964 432	5 865	994 234	0	24 332 608	546 000	4 749 988	127 820	905 308	169 950	150 000	2	3 982 657
أسهم مملوكة من طرف الأجاب	149 715 972	300	225	8 424 722	57 534	100	36 875 711	65 059	11 636	6 672	3 753 493	68 041 772	32 478 748
التفويت في أسهم غير مدرجة بالبورصة	1 029 560 088	865 499 744	91 203	8 735 097	2 675 801	1 074 102	39 305 716	1 176 785	41 936	237 672	3 753 493	73 657 001	33 311 538
لقيادة تومستين	879 844 116	865 499 444	90 978	310 375	2 618 267	1 074 002	2 430 005	1 111 726	30 300	231 000	0	5 615 229	832 790
القيادة الأجاب	149 715 972	300	225	8 424 722	57 534	100	36 875 711	65 059	11 636	6 672	3 753 493	68 041 772	32 478 748
التفويتات الصافية	35 964 432												
جثة صلبة الاقتناء	332 271 335	11 085 883	7 758 749	12 369 205	30 637 977	8 434 270	54 813 322	11 328 445	11 742 814	13 002 651	29 457 096	83 719 113	57 921 810
جثة صلبات التفويت	1 237 734 368	871 776 319	25 686 754	17 244 045	9 044 660	18 370 935	43 465 541	9 355 461	40 337 831	13 588 103	37 051 420	87 924 187	63 889 112
جثة التفويتات الصافية	-905 463 033	-860 690 436	-17 928 005	-4 874 840	21 593 317	-9 936 665	11 347 781	1 972 984	-28 595 017	-585 452	-7 594 324	-4 205 074	-5 967 302

جدول عدد 25: مؤشرات حول الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 03 جانفي إلى 31 ديسمبر 2011

الأموال المتبادلة		
النسبة	بحساب المليون دينار	
	1571,5	مجموع المعاملات على نظام التداول
9,3	146,6	اقتناءات الأجنب (2)
13,2	208,2	مبيعات الأجنب (3)
	177	نصيب الأجنب من السوق
11,3		2/(3)+(2)=(4)
-3,9	-61,6	الرصيد الصافي (2)-(3)

رأسمة البورصة بحساب المليون دينار 2011-2010		
14 452	15 282	
20,22	20,15	نصيب الأجنب في الرأسمة %

الشركات	الوضعية في 31 ديسمبر 2010		الوضعية في 31 ديسمبر 2011		عدد الأوراق المملوكة من قبل الأجنب	نسبة المساهمة الأجنبية %
	عدد الأوراق المملوكة من قبل الأجنب	نسبة المساهمة الأجنبية %	عدد الأوراق المملوكة من قبل الأجنب	نسبة المساهمة الأجنبية %		
PGH	4 482 983	2,69	1 000 706	3,33	5 996 859	3,33
SFBT	31 470 034	51,59	2 300	51,57	34 037 252	51,57
SOPAT	168 465	1,43	1 004 353	7,65	903 724	7,65
TUNISIE LAIT	9 500	0,1	2 000	0,08	7 500	0,08
ASSAD	145 800	1,33	94 551	1,91	219 403	1,91
GIF	71 854	1,08	212 427	0,83	68 789	0,83
STEQ	10	0	0	0	0	0
STIP	1 264 289	30,05	400	30,04	1 263 890	30,04
ELECTROSTAR	5 158	0,29	4 679	0,03	471	0,03
CARTHAGE CEMENT	23 504 283	16,16	17 171 325	7,61	11 062 222	7,61
CIMENTS DE BIZERTÉ	12 970	0,03	327	0,19	85 101	0,19
ESSOUKNA	0	0	0	0	0	0
SIMPAR	579	0,07	7 009	0,32	2569	0,32
SITS	5 051 906	38,86	615 686	35,79	4 652 996	35,79
SOMOCER	8 584 392	35,39	16 080 248	26,89	7 174 454	26,89
SIAME	45 533	0,32	21 194	0,22	31 289	0,22
SOTUVER	7 579	0,06	88 426	0,58	73 161	0,58
AIR LIQUIDE	565 293	59,24	0	59,24	616 683	59,24
ALKIMIA	1 661	0,09	0	0,09	1 661	0,09
ICF	243 679	27,08	0	27,08	243 679	27,08
TPR	3 106 007	8,39	1 023 782	7,48	3 139 877	7,48
SOTRAPIL	33 616	1,03	5 047	1,6	52 326	1,6
ADYWA	258 194	2,35	364 081	0,57	63 035	0,57
SIPHAT	33 996	1,89	431	1,87	33 692	1,87
ARTES	7 171 873	28,12	1 254 022	26,8	6 833 959	26,8
ENNAKL AUTOMOBILES	3 813 606	12,71	819 551	11,07	3 321 670	11,07
MAGASIN GENERAL	152	0,01	0	0,01	152	0,01
MONOPRIX	305	0	1 030	0,01	983	0,01
SOTUMAG	56	0	0	0	56	0
TUNISAIR	14 794 226	13,93	2 849 643	12,91	13 711 659	12,91
ASSURANCES SALIM	9 197	0,35	18 189	0,49	13 047	0,49
ASTREE	1 208 293	30,21	589	30,19	1 207 704	30,19
STAR	947 790	41,07	24 786	40,95	944 926	40,95
TUNIS RE	28 219	0,31	137 247	0,22	20 008	0,22
AMEN BANK	128 528	1,29	60 015	1,12	111 761	1,12
ATB	54 611 089	64,25	51	64,25	64 246 675	64,25
ATTIJARI BANK	18 420 227	54,58	758	54,58	18 419 660	54,58
BH	1 844 605	10,25	592 102	8,04	1 447 242	8,04
BIAT	1 346 939	7,92	168 316	7,79	1 324 425	7,79
BNA	1 153 672	3,61	290 276	5,24	1 675 739	5,24
BT	24 126 227	21,45	895 335	21,75	24 471 312	21,75
BTE (ADP)	11 876	1,19	2 359	1,1	10 995	1,1
STB	2 283 813	9,19	342 761	8,75	2 174 699	8,75
UBCI	7 528 639	50,19	1 426	50,18	7 603 117	50,18
UIB	9 214 586	52,36	120	52,35	9 214 466	52,35
ATL	68 629	0,4	520 349	0,19	31 729	0,19
ATTIJARI LEASING	0	0	0	0	0	0
CIL	62 385	1,56	58 751	0,77	38 733	0,77
EL WIFACK LEASING	409 545	13,65	11 855	13,27	398 050	13,27
MODERN LEASING	59 214	1,48	71 719	2,75	110 046	2,75
PI. TUNISIE -SICAF	0	0	0	0	0	0
SPDIT-SICAF	12 791	0,05	27 775	0,05	12 882	0,05
T. LEASING	731 903	10,46	521 794	5,46	382 021	5,46
TUNINVEST- SICAR	10 218	1,06	128	1,44	13 936	1,44
TELNET HOLDING	0	0	77 478	1,36	150148	1,36
SERVICOM	8 827	0,37	39 430	0,63	14 847	0,63
SOTETEL	187 451	8,09	4 104	8,05	373 212	8,05
المجموع	229 262 662		24 998 122		228 010 492	

جدول عدد 26 : اقتناءات ومبيعات الأجنبي على الأوراق المدرجة في الفترة الممتدة من 3 جانفي 2011 الى 31 ديسمبر 2011

مبلغ المبيعات بالدينار	عدد الأوراق المباعة باعتبار الحقوق	مبلغ الاقتناءات بالدينار	عدد الأوراق المقتناة باعتبار الحقوق	الورقة المالية
8 337 902	1 003 091	17 151 873	2 082 184	POULINA GROUP HLD
158 867	14 121	28 818	2 300	SFBT
996 804	269 095	4 105 287	1 004 353	SOPAT
7 784	2 000	0	0	TUNISIE LAIT
1 042 878	95 318	1 647 190	151 640	ASSAD
1 292 671	212 427	1 112 102	188 876	GIF
788	400	0	0	STIP
23 430	4 679	0	0	ELECTROSTAR
58 799 250	17 558 483	15 376 857	4 787 703	CARTHAGE CEMENT
2 629	327	592 917	72 458	CIMENTS DE BIZERTE
312 940	7 510	421 103	9 069	SIMPAR
2 025 719	615 686	725 886	216 776	SITS
34 187 448	10 615 981	26 083 857	8 552 060	SOMOCER
95 273	21 194	33 055	6 950	SIAME
823 003	88 426	1 427 516	154 008	SOTUVER
240	9	0	0	AIR LIQUIDE TSIE
7 965 902	1 413 227	5 631 729	1 024 090	TPR
69 260	5 047	328 870	23 756	SOTRAPIL
2 105 189	364 081	1 043 376	169 381	ADWYA
5 584	431	1 561	132	SIPHAT
12 107 075	1 254 022	9 006 625	917 158	ARTES
6 865 397	819 551	2 942 869	327 615	ENNAKL AUTOMOBILES
30 834	1 030	29 900	1 000	MONOPRIX
5 736 584	2 849 649	3 247 304	1 767 076	TUNISAIR
521 175	18 189	596 704	21 872	ASSURANCES SALIM
42 642	589	0	0	ASTREE
3 447 422	24 786	3 067 887	21 922	STAR
1 624 526	137 247	1 482 525	128 191	TUNIS RE
3 899 588	60 031	2 917 604	43 247	AMEN BANK
306	51	0	0	ATB
14 036	758	3 961	190	ATTIJARI BANK
10 992 784	592 102	4 193 138	194 738	BH
10 091 695	168 316	9 680 927	145 801	BIAT
3 686 338	290 284	10 127 821	812 343	BNA
5 748 145	535 380	9 740 034	895 335	BT
70 250	2 359	43 492	1 484	BTE-ADP
4 435 709	342 761	2 204 093	232 941	STB
48 393	1 426	0	0	UBCI
2 170	120	0	0	UIB
2 513 783	520 349	2 237 345	483 449	ATL
1 389 534	58 753	636 318	28 565	CIL
264 210	11 855	8 032	360	EL WIFACK LEASING
821 542	71 719	1 073 756	113 779	MODERN LEASING
169 973	27 775	187 317	27 866	SPDIT-SICAF
1 152	128	38 189	3 846	TUNINVEST-SICAR
14 331 886	552 685	5 129 886	171 916	TUNISIE LEASING
665 114	77 478	1 838 560	214 038	TELNET HOLDING
360 997	39 430	421 047	45 450	SERVICOM
37 463	4 108	23 602	3 444	SOTETEL
208 174 284	40 754 464	146 590 933	25 049 362	المجموع

التقرير
السّـنوي
2011

جدول عدد 27 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2011

(بالآلاف دينار)

البيان	2011/09/30		2011/06/30		2011/03/31	
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة**
محفظة السندات	%72,9	3 508 678	%73,7	3 466 952	%72,9	3 395 566
الأسمه و القيم المتصلة	%3,9	186 867	%3,9	181 882	%3,8	179 430
الأسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	%1,1	53 592	%1,1	50 393	%1,1	50 851
أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	%2,8	133 275	%2,8	131 489	%2,8	128 579
الرقاع و القيم المتصلة	%69,0	3 321 811	%69,8	3 285 069	%69,0	3 216 135
حصص الصناديق المشتركة للديون	%0,3	13 019	%0,3	14 245	%0,3	15 429
رقاع الشركات	%28,0	1 348 136	%28,2	1 328 549	%28,9	1 347 766
سندات الخزينة	%40,8	1 960 656	%41,3	1 942 276	%39,8	1 852 940
رقاع الخزينة القائمة للتطوير	%39,5	1 899 405	%39,9	1 877 741	%38,4	1 790 567
رقاع الخزينة ذات القصاصه صفر	%1,3	61 251	%1,4	64 535	%1,3	62 374
التوظيفات النقدية و السبوية	%27,2	1 309 394	%26,4	1 240 509	%27,3	1 273 358
التوظيفات النقدية	%16,2	779 397	%14,9	698 610	%14,9	696 500
رقاع الخزينة	%3,5	184 963	%2,2	105 469	%3,0	137 795
أوراق الخزينة	%3,6	191 122	%3,5	167 080	%2,5	117 928
شهادات الإيداع	%7,1	370 424	%10,5	506 847	%9,5	440 777
السبوية	%11,0	575 231	%11,5	541 899	%12,4	576 858
أصول أخرى	%0,2	7 873	%0,2	7 219	%0,0	1 367
مجموع الأصول	%100,3	5 259 421	%100,2	4 820 947	%100,2	4 670 291
مجموع الخصوم	%0,3	14 687	%0,2	9 587	%0,2	9 648
الأصول الصافية	%100,0	5 244 734	%100,0	4 811 361	%100,0	4 660 643

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 28 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرافعة خلال سنة 2011

(بالآلاف دينار)

	2011/12/31		2011/09/30		2011/06/30		2011/03/31	
	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة**	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*
محفظة السندات	74,0%	3 473 304	%72,7	3 361 905	%73,5	3 322 511	%72,6	3 245 433
الأسهم و القيم المتماثلة	2,5%	119 421	%2,7	125 545	%2,7	123 556	%2,8	123 652
الأسهم و الحقوق المتصلة	0,0%	0	%0,0	0	%0,0	0	%0,0	0
أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	2,5%	119 421	%2,7	125 545	%2,7	123 556	%2,8	123 652
الرقاع و القيم المتماثلة	71,4%	3 353 884	%70,0	3 236 360	%70,8	3 198 956	%69,8	3 121 781
حصص الصناديق المشتركة للتأمين	0,3%	11 767	%0,3	12 670	%0,3	13 874	%0,3	15 037
رقاع الشركات	28,7%	1 346 092	%28,4	1 313 303	%28,6	1 292 045	%29,1	1 303 195
سندات الخزينة	42,5%	1 996 025	%41,3	1 910 386	%41,9	1 893 036	%40,3	1 803 549
رقاع الخزينة القابلة للتغير	41,1%	1 929 735	%40,0	1 849 135	%40,5	1 829 917	%39,0	1 742 574
رقاع الخزينة ذات القصاصه صفر	1,4%	66 290	%1,3	61 251	%1,4	63 120	%1,4	60 976
التوظيفات النقدية و السببولة	26,1%	1 226 216	%27,4	1 269 636	%26,6	1 202 255	%27,6	1 233 598
التوظيفات النقدية	15,4%	721 871	%16,7	770 941	%15,3	689 462	%15,4	686 888
رقاع الخزينة	3,9%	181 782	%2,2	103 397	%2,1	93 047	%3,0	135 795
أوراق الخزينة	3,9%	182 153	%3,5	162 196	%2,9	131 592	%2,5	112 810
شهادات الإيداع	7,6%	357 936	%10,9	505 348	%10,3	464 823	%9,8	438 284
السببولة	10,7%	504 346	%10,8	498 695	%11,3	512 793	%12,2	546 709
أصول أخرى	0,1%	6 347	%0,1	2 643	%0,1	6 645	%0,0	1 184
مجموع الأصول	100,2%	4 705 868	%100,2	4 634 184	%100,2	4 531 412	%100,2	4 480 215
مجموع الخصوم	0,2%	10 298	%0,2	8 337	%0,2	10 416	%0,2	8 444
الأصول الصافية	100,0%	4 695 571	%100,0	4 625 847	%100,0	4 520 995	%100,0	4 471 771

شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير
شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير و الصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 29 : تطور توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة خلال سنة 2011

(بـالآلاف دينار)

النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة**	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	النسبة المئوية من الأصول الصافية	القيمة*	البيان
%83,1	456 503	%79,1	146 773	%79,3	144 440	%79,5	150 132	محفظة السندات
%40,9	224 618	%33,1	61 321	%32,0	58 326	%29,5	55 778	الأسهم و القيم المعتمدة
%37,5	206 046	%28,9	53 592	%27,7	50 393	%26,9	50 851	الأسهم والحقوق المتصلة
%3,4	18 572	%4,2	7 729	%4,4	7 933	%2,6	4 927	أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
%42,2	231 885	%46,1	85 451	%47,3	86 114	%50,0	94 354	الرقاع و القيم المعتمدة
%0,1	328	%0,2	349	%0,2	371	%0,2	392	حصص الصناديق المشتركة للدينون
%8,0	43 876	%18,8	34 832	%20,0	36 504	%23,6	44 571	رقاع الشركات
%34,2	187 681	%27,1	50 270	%27,0	49 239	%26,2	49 391	سندات الخزينة
%16,7	91 942	%27,1	50 270	%26,2	47 824	%25,4	47 993	رقاع الخزينة القابلة للتطوير
%17,4	95 739	%0,0	0	%0,8	1 415	%0,7	1 398	رقاع الخزينة ذات القصاصه صفر
%17,4	95 523	%21,4	39 758	%21,0	38 254	%21,1	39 760	التوظيفات النقدية و السهولة
%4,5	24 638	%4,6	8 456	%5,0	9 148	%5,1	9 612	التوظيفات النقدية
%0,6	3 181	%1,1	2 072	%1,2	2 164	%1,1	2 000	رقاع الخزينة
%1,6	8 969	%2,6	4 884	%2,7	4 989	%2,7	5 118	أوراق الخزينة
%2,3	12 489	%0,8	1 499	%1,1	1 994	%1,3	2 493	شهادات الإيداع
%12,9	70 885	%16,9	31 302	%16,0	29 106	%16,0	30 149	السهولة
%0,3	1 526	%0,1	232	%0,3	574	%0,1	183	أصول أخرى

جدول عدد 30 : التوزيع القطاعي لمحافظة سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية خلال سنة 2011

(بالآلاف دينار)

النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة**	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة*	القطاع
2011/12/31		2011/09/30		2011/06/30		2011/03/31		
0,43%	16 820	0,13%	4 581	0,12%	4 022	0,14%	4 598	تأمين
20,15%	791 978	21,01%	737 266	20,03%	694 291	20,84%	707 480	بنوك
2,17%	85 386	1,03%	36 097	0,99%	34 473	1,22%	41 433	صناعات
15,60%	613 102	16,65%	584 309	17,40%	603 408	17,71%	601 285	إيجار مالي
2,19%	86 133	1,07%	37 509	1,17%	40 723	1,24%	42 164	خدمات
0,07%	2 594	0,06%	1 966	0,06%	2 024	0,06%	1 949	شركات استثمار
3,82%	150 088	4,17%	146 294	4,20%	145 734	4,23%	143 717	مؤسسات التوظيف الجماعي
44,4%	1 746 102	44,1%	1 548 022	44,0%	1 524 676	45,4%	1 542 625	المجموع
	3 929 808		3 508 678		3 466 952		3 395 566	محافظة السندات

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 31 : التوزيع القطاعي لمحافظة سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الراقية خلال سنة 2011

(بالآلاف دينار)

	2011/12/31	2011/09/30	2011/06/30	2011/03/31				
النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة**	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة**	النسبة المئوية من محافظة السندات	القيمة**			
0,03%	1 015	0,07%	2 461	0,07%	2 424	0,08%	2 533	تامين
20,16%	700 138	20,83%	700 237	19,77%	657 002	20,57%	667 620	بنوك
0,71%	24 758	0,68%	22 970	0,70%	23 242	0,87%	28 142	صناعات
16,71%	580 420	16,84%	566 084	17,60%	584 851	17,81%	578 011	إيجار مالي
1,14%	39 762	0,64%	21 552	0,74%	24 525	0,84%	27 181	خدمات
0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	شركات استثمار
3,78%	131 187	4,11%	138 216	4,14%	137 430	4,26%	138 398	مؤسسات التوظيف الجماعي
42,5%	1 477 279	43,2%	1 451 519	43,0%	1 429 475	44,4%	1 441 884	المجموع
	3 473 304		3 361 905		3 322 511		3 245 433	محافظة السندات

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير

** شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 32 : التوزيع القطاعي لمحافظة سندكات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المخاطلة خلال سنة 2011

النسبة المئوية من محافظة السندكات	2011/12/31		2011/09/30		2011/06/30		2011/03/31		صنف السندكات	القطاع
	القيمة**	النسبة المئوية من محافظة السندكات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظة السندكات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظة السندكات	القيمة*	النسبة المئوية من محافظة السندكات		
3,5%	15 805	1,4%	2 120	1,1%	1 598	1,4%	2 065	تامين		
3,5%	15 805	1,4%	2 120	1,1%	1 598	1,4%	2 065	الأسهم		
20,1%	91 840	25,2%	37 029	25,8%	37 289	26,5%	39 859	بنوك		
15,4%	70 486	12,7%	18 684	12,9%	18 565	11,3%	16 991	الأسهم		
4,7%	21 355	12,5%	18 345	13,0%	18 724	15,2%	22 869	رقاع الشركات		
13,3%	60 629	8,9%	13 127	7,8%	11 231	8,9%	13 291	الأسهم		مصانع
12,9%	58 764	8,0%	11 779	6,9%	9 898	7,8%	11 753	الأسهم		
0,4%	1 864	0,9%	1 348	0,9%	1 334	1,0%	1 538	رقاع الشركات		
7,2%	32 683	12,4%	18 225	12,8%	18 557	15,5%	23 275	إيجار سالي		
3,6%	16 289	5,2%	7 591	5,1%	7 345	5,2%	7 837	الأسهم		
3,6%	16 394	7,2%	10 634	7,8%	11 213	10,3%	15 438	رقاع الشركات		
10,2%	46 371	10,9%	15 958	11,2%	16 198	10,0%	14 982	خدمات		
9,2%	42 115	7,8%	11 452	7,6%	10 964	6,8%	10 256	الأسهم		
0,9%	4 256	3,1%	4 506	3,6%	5 233	3,1%	4 726	رقاع الشركات		
0,6%	2 594	1,3%	1 966	1,4%	2 024	1,3%	1 949	شركات استثمار		
0,6%	2 594	1,3%	1 966	1,4%	2 024	1,3%	1 949	الأسهم		
0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0	رقاع الشركات		
4,1%	18 900	5,5%	8 078	5,7%	8 304	3,5%	5 320	مؤسسات التوظيف الجماعي		
4,1%	18 572	5,3%	7 729	5,5%	7 933	3,3%	4 927	أسهم و حصص مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية		
0,1%	328	0,2%	349	0,3%	371	0,3%	392	حصص الصناديق المشتركة للبنون		
58,9%	268 822	65,7%	96 503	65,9%	95 201	67,1%	100 742	المجموع		
	456 504		146 773		144 440		150 132	محافظة السندكات		

* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير
* شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية

جدول عدد 33 : تطور عدد المساهمين و حاملي الحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

البيان	ديسمبر 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010	ديسمبر 2011
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية					
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	3 042	3 642	4 380	5 107	5 245
نسبة التغير السنوي	%15	%20	%20	%17	%3
عدد المساهمين و حاملي الحصص	39 484	42 700	46 755	52 822	53 946
نسبة التغير السنوي	%18	%8	%9	%13	%2
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	77	85	94	97	97
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية الرقاعية					
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	2 773	3 234	3 874	4 520	4 696
نسبة التغير السنوي	%12	%17	%20	%17	%4
عدد المساهمين و حاملي الحصص	36 443	38 462	41 167	46 107	46 776
نسبة التغير السنوي	%19	%6	%7	%12	%1
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	76	84	94	98	100
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية المختلطة					
حجم الأصول الصافية بملايين الدنانير	269	408	506	587	549
نسبة التغير السنوي	%55	%52	%24	%16	%6-
عدد المساهمين و حاملي الحصص	3 041	4 238	5 588	6 715	7 170
نسبة التغير السنوي	%14	%39	%32	%20	%7
متوسط حجم الأصول الصافية لكل مساهم أو حامل حصص بالآلاف الدنانير	88	96	91	87	77

جدول عدد 34 : جدول مؤسست التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص خلال سنة 2011

التاريخ الترخيص	البايعون	الصفيف	التسمية
2011/02/09	شركة الوساطة بالبورصة "شركة التصرف و التداول" و بنك تونس و الإمارات	مختلط *	صندوق الإختر في الأسهم أو بيتيوم
2011/03/31	شركة الوساطة بالبورصة "الشركة التونسية للأوراق المالية" و بنك الأمان	مختلط	صندوق التوظيف الجماعي دينامكي
2011/09/07	شركة التصرف "الحليج المتحد للخدمات المالية - أوفيقا التمهيلية " و بنك تونس العربي الدولي	مختلط	الصندوق التوافقي للحبطة

* مخصص لأصحاب حسابات الإختر في الأسهم

جدول عدد 35 : جدول مؤسست التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تحصلت على ترخيص تغيير تسمية

تاريخ الترخيص	التسمية الجديدة	التسمية القديمة
2011/01/26	ماك الهدي	ماك البتكل
2011/12/15	أكسيس توظيف متوازن	أكسيس موشر تونس

جدول عدد 36 : جدول مؤسست التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2011

تاريخ الترخيص	الموزعون	الصفيف	التسمية
2011/09/07	شركة الوساطة بالبورصة "المستشارون الماليون العرب" و شركة الوساطة بالبورصة "بنك تونس العربي الدولي - برأس مال"	رقاصي مختلط	هليون موشو هليون حذر
2011/12/15	شركة الوساطة بالبورصة "مينا كابيتال برتريس"	مختلط مختلط مختلط	هليون ناشط هليون حذر هليون ناشط

جدول عدد 37 : جدول مؤسست التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التي تم فتحها للعموم خلال سنة 2011

تاريخ الإفتتاح للعموم	البايعون	الصفيف	التسمية
2011/03/28	شركة الوساطة بالبورصة "الأمان للاستثمار" و بنك الأمان	مختلط *	صندوق التوظيف الجماعي الأمان الإختر في الأسهم
2011/05/09	شركة الوساطة بالبورصة "الشركة التونسية للأوراق المالية" و بنك الأمان	مختلط	صندوق التوظيف الجماعي التأمم المختلط
2011/05/27	شركة التصرف "مسارات للتصرف في المحافظ المالية" و بنك الأمان	مختلط	صندوق التوظيف الجماعي الصفاء
2011/06/14	شركة الوساطة بالبورصة "شركة التصرف و التداول" و بنك تونس و الإمارات	مختلط *	صندوق الإختر في الأسهم أو بيتيوم
2011/07/01	شركة الوساطة بالبورصة "التونسية السعودية للوساطة" و ستوبسيد بنك	مختلط	صندوق التوظيف المشترك الإختر في الأسهم
2011/07/01	شركة الوساطة بالبورصة "التونسية السعودية للوساطة" و ستوبسيد بنك	مختلط *	صندوق التوظيف المشترك الإختر في الأسهم
2011/11/01	شركة التصرف "التجاري للتصرف" و التجاري بنك	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف - الدينامكي
2011/11/01	شركة التصرف "التجاري للتصرف" و التجاري بنك	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف - التجاري - انضمام
2011/11/01	شركة التصرف "التجاري للتصرف" و التجاري بنك	مختلط	الصندوق المشترك للتوظيف - التجاري - انضمام

* مخصص لأصحاب حسابات الإختر في الأسهم



www.cmf.org.tn